جامعة النّجاح الوطنيّة

كلية الدراسات العليا

مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية

إعداد

رأفت وليد أحمد السعيد

إشراف

د. سعيد دويكات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.

2021م

مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية

إعداد

رأفت وليد أحمد السعيد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/09/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. سعيد دويكات / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. جمال عبد الجليل / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. عبد الله أبو وهدان / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إلى الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين، محمد صلى الله عليه وسلم.

وإلى من ربّاني صغيراً وأكرماني كبيراً، وكانا لي الظل في السناء، والدرع في السماء، أبي وأمي العزيزين، أطال الله في عمريهما، وأحسن عملهما وخاتمتهما.

وإلى كل من سلك طريقاً يلتمس به علماً.

وإلى كل من ساهم في هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

ما كان لهذا البحث أن يتم ويكتمل لولا توفيق الله سبحانه وتعالى، حيث أتوجه بالشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث مستجيباً للتوجيه الرياني في قوله تعالى: ﴿لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ⁽¹⁾﴾، وأسأل الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن يتقبل صالح الأعمال، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، كما أتوجه بالشكر والعرفان لكل من ساعد وأعان على إنجاز هذا البحث، وعلى رأسهم فضيلة الدكتور سعيد دويكات والذي تشرفت بقبوله بالإشراف على هذه الرسالة، حيث قام بالمتابعة والقراءة وكتابة الملاحظات وبذل الجهد والوقت، فكان نعم المشرف الناصح الأمين، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك له في وقته وعمره وذريته الى يوم القيامة.

كما أتوجه بالشكر للمناقشين الفاضلين، حفظهما الله تعالى، لتكرمهما قبول مناقشة الرسالة.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة الأستاذ الدكتور جمال الكيلاني الذي أرشدني في اختيار عنوان البحث والكتابة فيه.

¹ سورة إبراهيم، آية 7.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدّم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: رأفت وليد أحمد السعيد

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2021/09/15

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	المحتويات
ح	الملخص
1	مقدمة
5	الفصل التمهيدي: الزكاة معناها، وشروط وجوبها، وحكمة مشروعيتها
6	المبحث الأول: معنى الزكاة، وشروط وجوبها على المزكي
6	المطلب الأول: تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً
7	المطلب الثاني: حكمها ودليها
8	المطلب الثاني: شروط وجوب الزكاة
15	المبحث الثاني: الحكمة من مشروعية الزكاة
17	الفصل الأول: مصرف الفقراء والمساكين
18	المبحث الأول: مفهوم المصرف والفقير والمسكين لغة واصطلاحاً
18	المطلب الأول: مفهوم المصرف والفقير والمسكين لغة
21	المطلب الثاني: مفهوم المصرف والفقير والمسكين اصطلاحاً
24	المبحث الثاني: وجوه الاتفاق والافتراق بين الفقير والمسكين
24	المطلب الأول: الفرق بين الفقير والمسكين
28	المطلب الثاني: اتحاد صنفى الفقراء والمساكين وافتراقهما
30	المبحث الرابع: إثبات الفقر والمسكنة
30	المطلب الأول: الإدعاء والتصريح
31	المطلب الثاني: البينة
34	المطلب الثالث: الاشتهار
35	المبحث الخامس: شروط استحقاق الفقراء والمساكين الزكاة
44	الفصل الثاني: عناصر الكفاية المعتبرة في تحديد الفقر وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة

44	المبحث الأول: قدر الغنى المانع من أخذ الزكاة
49	المطلب الأول: اموال لا تمنع وصف الفقر والمسكنة
53	المبحث الثاني: حكم إعطاء الفقير من الزكاة
53	المطلب الأول: حكم إعطاء الفقير القادر على الكسب من الزكاة
63	المطلب الثاني: حكم اعطاء الفقير العاصي من الزكاة
65	المطلب الثالث: حكم اعطاء الكافر من الزكاة
70	المبحث الثالث: القدر الذي يعطاه الفقير من الزكاة
75	المبحث الرابع: عناصر الكفاية المعتبرة في استحقاق الزكاة
75	المطلب الأول: عناصر الكفاية عند الفقهاء الأوائل
84	المطلب الثاني: عناصر الكفاية المعاصرة
91	الفصل الثالث: التطبيقات المعاصرة لصرف الزكاة على الفقراء والمساكين
92	المبحث الأول: صرف الزكاة على الفقراء
99	المبحث الثاني: صرف الزكاة على المساكين
99	المطلب الأول: صرف الزكاة للعاملين في الوظائف العامة
101	المطلب الثاني: صرف الزكاة للعاملين في مجال الصناعة
103	المطلب الثالث: صرف الزكاة للعاملين في مجال الزراعة
107	المطلب الرابع: صرف الزكاة للعاملين في مجال التجارة
109	الخاتمة
111	قائمة المصادر والمراجع
B	Abstract

مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة وتطبيقاته المعاصرة

دراسة فقهية

إعداد

رأفت وليد أحمد السعيد

إشراف

أ. د. ناصر الدين الشاعر

الملخص

هذه الرسالة التي تحمل عنوان (مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة وتطبيقاته المعاصرة)، قدمت من الطالب رأفت وليد أحمد السعيد إلى كلية الدراسات العليا قسم الفقه والتشريع في جامعة النجاح الوطنية نابلس، تحت إشراف فضيلة الدكتور سعيد ابراهيم دويكات.

والتي أردت من خلالها تسليط الضوء على ركن عظيم من أركان الاسلام، ألا وهو ركن الزكاة، وتم تقسيم الدراسة الى فصل تمهيدي وثلاثة فصول، وخاتمة احتوت على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها في هذا البحث.

تم البدء في الفصل التمهيدي بالحديث عن مفهوم الزكاة لغة واصطلاحاً، وشروط وجوبها على المزكي، وتبين لي بأن الفقهاء متفقون على وجوب الزكاة على كل مسلم حر بالغ عاقل.

وفي الفصل الأول، تم الحديث عن مفهوم المصرف والفقير والمساكين لغة واصطلاحاً، وعن وجوه الاتفاق والافتراق بين الفقير والمساكين، وطرق إثبات الفقر والمسكنة، وشروط استحقاق الفقراء والمساكين من الزكاة.

وفي الفصل الثاني من هذه الرسالة تحدثت عن قدر الغنى المانع من أخذ الزكاة، وتبين لي أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية، ثم تحدثت عن حكم إعطاء الفقير القادر على الكسب من الزكاة، وتبين لي عدم جواز إعطاء القوي القادر على الكسب من الزكاة.

ثم تحدثت عن حكم اعطاء الفقير العاصي من الزكاة، وتبين لي ضرورة التفريق بين العاصي الذي يصرف الزكاة على فجوره وبين العاصي الذي لا يصرفها على معاصيه، فالعاصي الذي يصرف الزكاة على معصيته لا يجوز إعطائه من الزكاة، وأما العاصي الذي لا يصرف الزكاة على معصيته فلا مانع من دفع الزكاة إليه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقراء المشهورين بالاستقامة والصلاح هم الأولى في أخذ الزكاة، ثم تحدثت عن حكم اعطاء الفقير الكافر من الزكاة، وتبين لي أن الكافر لا يعطى من الزكاة، ثم تحدثت عن القدر الذي يعطاه الفقير من الزكاة، وتبين لي أن المسألة ليست جامدة ومحددة بقدر معين، بل تختلف باختلاف حاجات الناس، ثم تحدثت عن عناصر الكفاية المعتبرة في استحقاق الزكاة، ثم تناولت الأموال التي لا ترفع وصف الفقر والمسكنة وهي الدين والمال الغائب وما ملكه الانسان وكان من ضرورياته.

وفي الفصل الثالث تحدثت عن التطبيقات المعاصرة لصرف الزكاة على الفقراء والمساكين، وتبين لي أن مصرف الفقراء مختلف عن مصرف المساكين وتحدثت عن صرف الزكاة للفئات التي لا تستطيع العمل، وتحدثت عن صرف الزكاة للعاملين في المهن الحرفية المختلفة وتحدثت عن التكيف الفقهي لهم وتبين أنهم يستحقون الأخذ من الزكاة.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

الزكاة ركن من أركان الإسلام، ومن أعظم شعائره، يمكن من خلالها تحقيق الوحدة والرحمة والتكافل بين المسلمين، وتلبية احتياجات الفقراء والمحتاجين، وعلماء المسلمين يعتنون بها ويدرسون مشاكلها ويكتبون أحكامها ويوضحون فيها عظمة أحكام الله.

وتتجلى أهمية مصارف الزكاة في ان الله سبحانه وتعالى لم يترك أمر تعيينها لغيره بل عينها بنفسه في آية محكمة من كتابه العزيز فقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (1).

ويعتبر مصرف الفقراء والمساكين من أهم المصارف التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة، ولذلك بدأ به، إذ به تثبت العدالة الاجتماعية فيعطي صاحب المال من لا مال له، فيظهر المجتمع متكافلاً متعاوناً متعايشاً متحاباً كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: «إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» (2).

الا أن كثيراً من الناس ما زالوا يجهلون أحكام هذه المصارف، فلا يفرقون بين الفقير والمسكين ولا يعلمون ما هي عناصر الكفاية، وقد رأيت من الناس يتشدد في مفهوم الفقير فيرى البعض أن الفقير إذا وجد ما يغديه ويعشيه فلا يستحق الزكاة، وهذه أمر خطير فمن اليوم من الناس لا يجد ما يغديه ويعشيه؟؟

¹ سورة التوبة آية 60.

² مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المنوفى: 261هـ)، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، حديث رقم 2586، عدد الأجزاء: 5، (4/1999)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

من هنا أردت أن يكون لي بصمة في خدم هذا العلم الجليل، وأن أحاول قدر المستطاع أن أبين هذه المسألة وما يتعلق بها.

وبعد، فما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطأ أو زلل أو نسيان فمني ومن الشيطان الرجيم، وأسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

مشكلة البحث:

يعتبر مصرف الفقراء والمساكين من اهم مصارف الزكاة لذا ينبغي ان يتم الاهتمام به بشكل أوسع نظراً لأهميته ولتطور الحياة وظهور مستجدات بحاجة الى دراسة، وتكمن مشكلة الدراسة فيما يلي:

1. ما الفرق بين الفقير والمساكين.
2. بم يثبت الفقر والمساكين.
3. ما المقدار الذي يعطى للفقير والمساكين.
4. ما هي عناصر الكفاية المعاصرة.
5. ما التطبيقات المعاصرة لمصرف الفقراء والمساكين.

أهداف البحث:

الهدف المرجو من هذا البحث يتمثل في ما يلي:

1. بيان الفرق بين الفقير والمساكين.
2. بيان المستحقين للزكاة في العصر الحديث.
3. بيان عناصر الكفاية المعاصرة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية البحث في الأمور الآتية.

1. ضرورة ربط مصارف الزكاة بالواقع المعاصر.
2. بيان التطبيقات المعاصرة الحديثة لمصارف الزكاة.
3. إظهار سماحة الاسلام، ومرونته وصلاحيته مع كل زمان ومكان ومجال.

الدراسات السابقة:

في الواقع - وحسب اطلاعي - وجدت عدد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع وهي على النحو التالي:

1. نوازل الزكاة "دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة"، تأليف: عبد الله بن منصور الغفيلي، الناشر: دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تتكون الدراسة من خمس فصول، وتحدث الباحث عن مصرف الفقراء والمساكين في المبحث الأول من الفصل الثالث، حيث تحدث في المطلب الأول عن قدر الغنى المانع من أخذ الزكاة، وفي المطلب الثاني عن مقدار ما يعطى الفقير والمساكين من الزكاة، وفي المطلب الثالث عن بعض التطبيقات المعاصرة.

2. بحث بعنوان مصرف الفقراء والمساكين وتطبيقاته المعاصرة، ل د خورشيف اشرف اقبال الندوي، وهو بحث منشور في جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مج3، 1998.

وتكلم الباحث عن مصرف الفقراء والمساكين في ثلاثة اقسام:

القسم الأول: وفيه عرف الفقير والمساكين.

القسم الثاني: وفيه تكلم عن مقدار ما يعطى الفقير والمساكين.

القسم الثالث: وفيه تكلم عن التطبيقات المعاصرة لصرف الزكاة على الفقير والمساكين.

3. بحث بعنوان مصارف الزكاة وإخراجها وتطبيقاتها المعاصرة ل د بدر ناصر مشرع السبيعي، وهو بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة -كلية دار العلوم، ع118، 2019.

ويتكون هذا البحث من مبحثين، تناول في المطلب الأول والثاني مصرف الفقراء والمساكين، وتحدث في المبحث الثاني عن التطبيقات المعاصرة.

والدراسات السابقة لم تتناول الموضوع من جميع جوانبه فلم يتم التطرق لعناصر الكفاية المعاصرة ولا للتطبيقات المعاصرة بشكل واضح، وهو ما سأقوم بتوضيحه في هذه الرسالة إن شاء الله.

منهج البحث:

سأتبع في كتابة هذا البحث -إن شاء الله تعالى- المنهج الآتي:

1. إتمدت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وعرض الوقائع والمشاهدات وتحليلها

واستنباط الفوائد منها، وذلك بدراسة وبيان مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة.

2. الرجوع الى المصادر والمراجع المعتمدة في توثيق المادة العلمية ذات الصلة بالموضوع.

3. دراسة أقوال الفقهاء وأدلتهم، وترجيح ما أراه يستند الى الدليل الأقوى.

الفصل التمهيدي

الزكاة معناها، وشروط وجوبها، وحكمة مشروعيتها

المبحث الاول

معنى الزكاة، وشروط وجوبها على المزمكي

المطلب الاول: تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم الزكاة في اللغة.

الزكاة لغة: "أصل الزكاة النمو الحاصل عن بركة الله تعالى ويعتبر ذلك بالأمر الديني والأخرى، يقال زكا الزرع يزكو إذا حصل منه نمو وبركة"⁽¹⁾.

وقد استعملت في القرآن الكريم في معاني عديدة منها⁽²⁾:

1. استعملت بمعنى أطيب، في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾⁽³⁾، لأن الله سبحانه وتعالى طيب لا يقبل الا طيباً.

2. استعملت بمعنى طهارة النفس، في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّهَا﴾⁽⁴⁾، فكما ان الإنسان مطالب بتزكية نفسه وتطهيرها من الذنوب فهو مطالب أيضاً بتزكية أمواله وتطهيرها من الأوساخ.

3. استعملت بمعنى الاجتناب، في قوله تعالى: ﴿لَاهَبْ لَكَ عُلْمًا زَكِيًّا﴾⁽⁵⁾، بمعنى أن اختيار الله سبحانه وتعالى لبعض عبادته وجعلهم ممن يؤدون الزكاة هو اصطفاء لهم.

4. استعملت بمعنى المدح، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَرَكَّىٰ﴾⁽⁶⁾، أي أن الشخص الذي يستجيب لأمر الله سبحانه وتعالى ويقوم بأداء الزكاة يستحق المدح من الله.

¹ الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، الجزء الاول/ص282، تم التحقيق والاعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز.

² المصدر السابق، ص282.

³ سورة الكهف، آية19.

⁴ سورة الشمس، آية9.

⁵ سورة مريم، آية19.

⁶ سورة الأعلى، آية14.

5. استعملت بمعنى تزكية المسلم نفسه في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ﴾⁽¹⁾، بمعنى لا تمجدوا انفسكم وتتسبوا الى الخير والاستقامة، لأنه سبحانه وتعالى أعلم بمن اتقى.

والمعنى المحوري للزكاة الذي تدور حوله هذه المعاني هو "زيادة الشيء في ذاته مع جودة نوعه، كالأرض الزكية تنمي الزرع مع كونه جيداً بين جنسه"⁽²⁾.

ثانياً: مفهوم الزكاة اصطلاحاً:

الزكاة: عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص⁽³⁾.

فالزكاة تطلق على الحصة المقدرة التي فرضها الله سبحانه وتعالى في اموال الأغنياء للفقراء والمحتاجين، ويتضح من خلال ما سبق أن المعنى الاصطلاحي للزكاة مرتبط بالمعنى اللغوي، لأن الهدف من المعنى الاصطلاحي هو تحقيق النماء والزيادة في مال الفقير وتطهير مال الغني، وهو ما دل عليه المعنى اللغوي.

المطلب الثاني: حكمها ودليلها:

الزكاة فريضة شرعية فهي من أهم أركان الإسلام، ولها أدلة عديدة في الكتاب والسنة، مما يدل بوضوح على اهميتها في الشريعة الإسلامية. ومن هذه الأدلة:

1. قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽⁴⁾، فقد تكرر هذا الأمر في كثير من الآيات القرآنية.

2. قول النبي -صلى الله عليه وسلم- "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"⁽⁵⁾.

¹ سورة النجم، آية 32.

² جبل، محمد حسن حسن، المعجم المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، 4مج/ ص908، ط1، القاهرة مكتبة الآداب، 2010.

³ ابن مودود الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصل البلدي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ)، الاختيار لتعليل المختار، عدد الأجزاء: 5، (99/1)، مطبعة الحلبي - القاهرة، 1356هـ-1937م.

⁴ سورة البقرة، آية 43.

⁵ البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، كتاب الايمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس، حديث رقم 8، عدد الأجزاء، 9(11/1)، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.

3. قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لمعاذا -رضي الله عنه- لما بعثه على اليمن، قال: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها، فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس»⁽¹⁾.

المطلب الثاني: شروط وجوب الزكاة.

حتى تجب الزكاة في مال المذكي لا بد من مجموعة من الشروط اللازم توفرها، والا فلا زكاة على صاحب المال، وهذه الشروط نوعان:

أولاً: الشرائط التي ترجع إلى من عليه المال:

وهذه الشروط هي:

1. الإسلام:

الزكاة واجبة على المسلم، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾⁽²⁾، ولقوله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا إلى اليمن: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»⁽³⁾.

أما الكافر فلا تجب عليه الزكاة، سواء أكان مرتداً أم أصلياً؛ لأن الزكاة مطهرة للنفس، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾⁽⁴⁾، والكافر لا يطهر إلا بالتوبة والرجوع عن كفره⁽⁵⁾.

¹ رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس بالصدقة، حديث رقم 1458، (126/2).

² سورة البقرة، آية 43.

³ البخاري، صحيح البخاري (2/ 104).

⁴ سورة التوبة، آية 103.

⁵ ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد (المتوفى: 1421هـ)، الشرح الممتع على زاد المستقنع عدد الأجزاء: 15، (15/6)، ط1، دار ابن الجوزي، 1422-1428هـ.

2. الحرية:

واشترط الحرية لأن بدونها لا يتحقق الملك⁽¹⁾، فالرقيق لا تجب عليه الزكاة لأنه لا يملك ليستطيع تمليك غيره⁽²⁾، لأن الملك شرط لوجوب الزكاة، وهو غير متحقق في المملوك⁽³⁾.

أما إذا كان للعبد مال خاص فتجب الزكاة في هذا المال، لتتحقق الملك.

ودليل ذلك: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع"⁽⁴⁾.

3. البلوغ والعقل.

اختلف الفقهاء في اشتراط العقل والبلوغ في وجوب الزكاة على قولين:

القول الاول: ذهب المالكية⁽⁵⁾، والشافعية⁽⁶⁾، والحنابلة⁽⁷⁾، الى وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾⁽⁸⁾.

¹ المرغناني، الهداية في شرح بداية المبتدي، (95/1).

² الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الحنفي (المتوفى: 743هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (253/1)، ط1، بولاق، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، 1313هـ.

³ الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، عدد الأجزاء: 7، (6/2)، ط2، دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986م.

⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من باع نخلا قد أبرت، أو أرضا مزروعة أو بإجارة، حديث رقم 2204، (78/3).

⁵ الحطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (292/2).

⁶ المنهاجي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: 880هـ)، جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، (393/1)، حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1، دار

الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1417هـ-1996م.

⁷ ابن قدامة، المغني، (465 / 2).

⁸ سورة التوبة: آية 103.

وجه الدلالة:

أمر الله تعالى نبيه بأخذ الصدقة من المسلمين دون تفریق بين صغير أو كبير مجنون أو عاقل، كما أن أخذ الصدقة فيه تطهير وتزكية للمسلمين وهذا يشمل الصغير والكبير المجنون والعاقل.

2. الحديث الذي رواه البخاري بسنده عن أبي بكر -رضي الله عنه- (هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على المسلمين)⁽¹⁾.

وجه الدلالة:

فكلمة المسلمين كلمة عامة تشمل الصغير والكبير المجنون والعاقل، والأصل بقاء العام على عمومته ما لم يرد دليل على تخصيصه.

3. تهدف الزكاة إلى تلبية احتياجات الفقراء، وتنقية الأموال وتنظيفها بغض النظر عن سمة مالك المال، طالما أنه إسلامي يخضع للشريعة، فاستوجب ذلك ارتباط الزكاة بمال كل من الصغير والمجنون⁽²⁾.

4. لم تكن الزكاة عبادة جسدية بحتة حتى تنطبق عليها شرائط التكليف، وإنما هي عبادة يسيطر فيها الجانب المالي، وأنها تقوم على تحقيق العدالة الاقتصادية، والكفاية الشاملة، فيجب أن يستوي في الامتثال لذلك كل صاحب مال⁽³⁾.

القول الثاني: ذهب أبو حنيفة إلى عدم وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون⁽⁴⁾.

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، حديث رقم 1454، (118/2).

² الخن، مصطفى والبغا، مصطفى والشريجي، علي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، عدد الأجزاء: 8، (19/2)، ط4، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1413هـ-1992م.

³ المرجع السابق،

⁴ الغزنوي، عمر بن إسحق بن أحمد الهندي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: 773هـ)، الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، ص49، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1406-1986هـ.

الادلة التي استدل بها اصحاب القول الثاني:

1. قوله صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"⁽¹⁾.

الرأي المختار:

يرى الباحث أن ما ذهب اليه الحنفية من عدم وجوب الزكاة في مال الصغير والمجنون هو الأقرب للصواب.

وذلك لأن الزكاة عبادة مالية مال ويتعلق بها حق للغير لذلك تجب في مال الصغير، بخلاف العبادات البدنية كالصلاة والصوم تجب بالبلوغ فلا يتعلق بها حق للغير، وبالتالي فإن رفع قلم التكليف يكون في العبادات البدنية وليست المالية⁽²⁾.

ثانياً: الشرائط التي ترجع الى المال:

1. الملكية التامة: وهو أن يكون صاحب الملك قادراً على التصرف في ملكه، فلا تجب الزكاة على المال المرهون والمغصوب⁽³⁾.

2. خلو المال من الدين: وبناء عليه فإن للدين شروطاً ينبغي أن تتوافر فيه حتى يكون مانعاً لوجوب الزكاة وهي⁽⁴⁾:

أ. ثبوت الدين في ذمة المدين قبل وجوب الزكاة.

¹ أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، حديث رقم 4403، عدد الأجزاء: 4، (141/4)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. قال الحاكم "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي، انظر إرواء الغليل (5/2).

² الحمد، حمد بن عبد الله بن عبد العزيز الحمد، شرح زاد المستقنع للحمد (9/10).

³ عبيد، الحاجّة كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، ص: 270، ط1، مطبعة الإنشاء، دمشق - سوريا. 1406هـ - 1986.

⁴ شبير، محمد عثمان، مدى تأثير الديون الاستثمارية والاسكانية المؤجلة في تحديد وعاء الزكاة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 150/16.

ب. ان يكون الدين منقصاً للمال عن النصاب أو مستغرقه.

ج. أن يكون المدين عازماً على قضاء الدين، ويكون ذلك بحلول الدين أما إذا كان المدين غير مطالب بالدين في الحال فلا يعتبر الدين مسقطاً للزكاة.

د. الا يملك المدين (أصول ثابتة) كسيارة أو أثاث لا يعتبر من الحاجات الأساسية، لأنها تعتبر أمالاً يملكها المدين، وبالتالي يستطيع بيعها وسداد دينه.

3. **النماء:** النماء الزيادة⁽¹⁾، والأموال من حيث النماء تنقسم الى قسمين:

القسم الأول: مال نام بنفسه (حقيقي): مثل المواشي، والمعادن، والزرع، والثمار.

القسم الثاني: مال مرصد للنماء (تقديري): مثل الدراهم والدنانير. والفرق بينهما: أن النماء في المال النامي بنفسه تابع للملك، فلو قام شخص بغصب شاة وانتجت فنتاجها لمالك الشاة وليس للغاصب، أما في المال المرصد للنماء فإذا قام الغاصب بالتجارة بما غصبه من مال فإن كان هناك ربح يكون الربح للغاصب⁽²⁾.

ودليل الفقهاء في اعتبار المال المرصد للنماء نامياً، القاعدة الفقهية التي تقول: (الأصل في الشرع إقامة السبب الظاهر مقام المعنى الخفي عند تعذر الوقوف عليه)⁽³⁾، فالسبب الظاهر هو الارصاد للنماء والمعنى الخفي النماء، فالنماء غير ظاهر لدينا فأقيم الحكم على السبب الظاهر المتمثل في الإرصاد للنماء.

¹ الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، عدد الأجزاء: 1، ص486، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

² الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، الحاوي الكبير، عدد الأجزاء: 19، 88/3، تحقيق الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1999م.

³ البورنو، محمد صدقي بن احمد أبو الحارث الغزي، موسوعة القواعد الفقهية، عدد المجلدات: 13، (444/1)، ط1، 1997-1418.

كما أن المال النامي بنفسه ينقسم الى قسمين: قسم لا يعتبر فيه الحول عند دفع الزكاة، مثل الزروع، ويجب أداء الزكاة وقت حصاد الثمر. وقسم يعتبر فيه الحول عند دفع الزكاة، مثل المواشي والدرهم وعروض التجارة، فلا تجب الزكاة على المال الا اذا حال عليه الحول⁽¹⁾.

والحكمة من اشتراط النماء هو مواساة الفقراء بشكل لا يؤدي الى فقر المزكي لأنه يعطي من فضل ماله قليلا من كثير⁽²⁾.

4. **بلوغ النصاب:** والنصاب هو الحد الذي إذا بلغه المال وجب على مالكة إخراج الزكاة فيه، وسمي نصابا أخذاً له من النصب؛ لأنه كعلامة دلت على وجوب الزكاة⁽³⁾.

وهو الحد الفاصل بين الفقر الذي لا تجب به الزكاة وبين الغنى الموجب للزكاة، ولا تجب الزكاة إلا إذا كان المال قد بلغ النصاب الذي حدده الشرع⁽⁴⁾.

والنصاب بالدينار الأردني في هذه الأيام، 85غم × 30 سعر غرام الذهب = 2550 دينار أردني، وبالشيقل 2550 دينار × سعر الدينار مقابل الشيقل 4,5302 = 11,552,01 شيقل

5. **الزيادة عن الحاجة الاصلية:** والحاجة الاصلية هي الضروريات التي يحتاجها الانسان في حياته ولا يستطيع العيش بعيدا عنها كالنفقة، ودور السكنى، وآلات الحرب، وكآلات الحرفة، وكتب العلم لأهلها⁽⁵⁾.

6. **مرور الحول:** والمراد به: أن يمضي على المال بيد مالكة سنة كاملة قمرية، فإن لم تمضي هذه المدة على المال فلا زكاة فيه، وهو من شروط وجوب الزكاة، فلا تجب الزكاة على المال حتى يحول عليه الحول⁽⁶⁾.

¹ الماوردي، الحاوي الكبير، 88/3.

² ابن الهمام، مال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: 861هـ)، فتح القدير، عدد الأجزاء: 10، (155/2)، دار الفكر.

³ الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، عدد الأجزاء: 4، (587/1)، دار المعارف.

⁴ عبد الله، خليل هاني عادل، زكاة المستغلات في الفقه الإسلامي، ص14، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين.

⁵ وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، عدد الأجزاء: 45 جزء، (178/17).

⁶ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (13/2).

ويستثنى من اشتراط الحول في الأموال الزكوية النامية بنفسها الخارجة من الأرض مثل الزروع،
والمعادن، والركاز، فتجب الزكاة في هذه الأموال ولو لم يحل عليها الحول، لقوله تعالى في الزروع
﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽¹⁾⁽²⁾.

¹ سورة الأنعام، آية 141.
² الموسوعة الفقهية الكويتية، (242/23).

المبحث الثاني

الحكمة من مشروعية الزكاة

أولاً: أن الزكاة تهدف الى سد جميع منافذ الفقر، والعمل على إيجاد فرص عمل ورفع مستوى المعيشة، بهدف القضاء على الفقر أو التقليل منه، لأن الفقر أحد أهم اسباب الجرائم والمشاكل والخلافات بين الدول والناس، وهو ما كان يتعوذ منه النبي صلى الله عليه وسلم، فعن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم، والمأثم والمغرم، ومن فتنة القبر، وعذاب القبر، ومن فتنة النار وعذاب النار، ومن شر فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، اللهم اغسل عني خطاياي بماء الثلج والبرد، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب»⁽¹⁾، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الله سبحانه وتعالى أن يجنبه الفقر نظراً لخطورته وآثاره التدميرية على الفرد و المجتمع.

ثانياً: أن الزكاة تعمل على تطهير النفس، وهو المقصود في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، فالزكاة تطهر نفس الأغنياء من البخل وحب المال والحرص على الدنيا.

ثالثاً: أن الزكاة تعمل على تقوية وتماسك المجتمع، فهي تجعل المجتمع كالجسد الواحد، يعطف فيه القوي على الضعيف والغني على الفقير، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَى)⁽³⁾.

رابعاً: أن الزكاة تعمل على تنمية المال وحلول البركة فيه برضا الله سبحانه وتعالى وقبوله، فالمال المزكى سبب في تنمية المال وتطهيره في الدنيا والآخرة، وهو ينمو عند الله تبارك وتعالى، بسبب

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم، حديث رقم 6368، (79/8).

² سورة التوبة: آية 103.

³ مسلم، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، حديث رقم 2586، (1999/4).

الإخراج وبسبب دعاء الاخذ، وينمو في الدنيا بحفظ الله تعالى له من الآفات ولوثات الحرام، كما ينمو بالأرباح المباركة.

خامساً: أن الزكاة تعمل على تهذيب السلوك الانساني والارتقاء به فوق مستوى المادة، بحيث يكون المسلم سيداً لها لا عبداً لها⁽¹⁾.

¹ قابل، سامي عبد الرحمن، الجوانب السلوكية في زكاة الأموال، المؤتمر العلمي السنوي الثالث -المنهج الاقتصادي في الاسلام بين الفكر والتطبيق، مج3، ص3.

الفصل الأول

مصرف الفقراء والمساكين

المبحث الأول

مفهوم المصرف والفقير والمسكين لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: مفهوم المصرف والفقير والمسكين لغة.

أولاً: المصرف لغة:

اسم مكان من صرَفَ⁽¹⁾، صرَفْتُ المال أنفقته⁽²⁾.

ثانياً: الفقير لغة.

جاءت كلمة الفقير في اللغة بعدة معاني:

1. الحاجة والعوز والفاقة:

جاءت كلمة فقر في المعجم الوسيط بمعنى العوز والحاجة، يقال فلان يعاني من فقر الدم أي نقص به واضطراب في تكوينه⁽³⁾، كذلك فقير المال يعاني من نقص في ماله واضطراب في حياته بسبب هذا النقص.

قال الليث: "الفقر الحاجة"⁽⁴⁾، فالفقير في لغة العرب المحتاج، وبه فسر قوله تعالى: "أنتم الفقراء إلى الله"⁽⁵⁾، أي المحتاجون إلى ما عند الله⁽⁶⁾.

¹ عمر، أحمد مختار، (المتوفى: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عدد الأجزاء: 4، 1292/2، ط1، عالم الكتب، 1429 هـ-2008م.

² المقري، احمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، عدد المجلدات: 1، ص338، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف - القاهرة.

³ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، عدد المجلدات: 1، مادة فقر، ص697، مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، 2004.

⁴ الخرشي، عبد السلام، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، ص19، مؤسسة الرسالة دار المؤيد.

⁵ سورة فاطر، آية 15.

⁶ البلخي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، (المتوفى: 150هـ)، تفسير مقاتل بن سليمان، (3/555)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث - بيروت، 1423هـ.

وجاء في المصباح المنير، الفقير: فعيلٌ بمعنى فاعلٍ يقال (فَقِرَ) (بَفَقَرُ) من باب تعب إذا قل ماله⁽¹⁾.

2. الظهر المكسور:

"أصل الفقير هو مكسور الفقار، يقال فقرته فاقرةٌ أي داهية تكسر الفقار، وافقرك الصيد فارمه أي أمكنك من فقاره"⁽²⁾.

جاء في مختار الصحاح، و(الفقيرُ) أيضا المكسورُ فقارِ الظهرِ. وسد الله (مفاقره) أي أغناه وسد وجوه فقره، قال ابن السكيت: (الفقير) الذي له بُلغةٌ من العيش⁽³⁾.

فالفقير في لغة العرب معناه: "المفقور الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، فأضحى كسير الفقار"⁽⁴⁾.

3. الحفرة:

قيل أن المقصود بالفقر الحفرة، ومنه قيل لكل حفرة تلملم فيها الماء فقيرٌ، وفقرتُ للفسيل حفرت له حفيرة غرسته فيها⁽⁵⁾.

كما أن الفقرُ يستعمل على أربعة أوجه⁽⁶⁾:

الأول: وجود المطالب التي لا غنى عنها، وذلك عام للإنسان ما دام في هذه الحياة بل عام للمخلوقات جميعها، وعلى هذا قوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ^ط﴾⁽⁷⁾، وإلى هذا الفقر أشار بقوله في وصف الانسان: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽⁸⁾.

¹ المقري، المصباح المنير، ص478.

² الاصفهاني، الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص496، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز.

³ الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، ص213، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة: الخامسة، المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت -صيدا، 1420هـ-1999م.

⁴ الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، ص21.

⁵ الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص496.

⁶ المصدر السابق، ص495.

⁷ سورة فاطر، آية 15.

⁸ سورة الانبياء، آية 8.

والثاني: عدم الممتلكات وهو المذكور في قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، الى قوله: ﴿مَنْ التَّعَفُّفِ﴾⁽²⁾، ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽⁴⁾.

الثالث: حاجة النفس وهو المعنى المراد بقوله صلى الله عليه وسلم: (الغنى غنى النفس)⁽⁵⁾، والمقصود بقولهم: من فقد القناعة لم يزد له المال غنى.

الرابع: الإفتقار الى الله الذي دلت عليه الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾⁽⁶⁾، وبهذا ألم الشاعر فقال: "ويعجبني فقري إليك ولم يكن *** ليُعجبني لولا محبتك الفقر"⁽⁷⁾.

ثالثاً: المسكين لغة.

والمسكين في اللغة مأخوذ من (سكنته) لسكونه الى الناس وهو بفتح الميم في لغة بني أسد وبكسرها عند غيرهم قال ابن السكيت (المسكين) الذي لا شيء له، والمسكين أيضا الدليل المقهور⁽⁸⁾.

وفي المعجم الوسيط (المسكين): من ليس عنده ما يكفي عياله⁽⁹⁾.

فالمسكين هو الشخص الساكن الغير قادر على الحركة لقلّة ذات اليد.

¹ سورة البقرة، آية 273.

² سورة البقرة، آية 273.

³ سورة النور، آية 32.

⁴ سورة التوبة، آية 60.

⁵ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب الغنى غنى النفس، حديث رقم 6446، (95/8).

⁶ سورة القصص، آية 24.

⁷ الراغب الاصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 495.

⁸ المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ص 283.

⁹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 440.

المطلب الثاني: مفهوم المصرف والفقير والمسكين اصطلاحاً.

أولاً: تعريف المصرف:

يعرف المصرف بأنه "المحل الذي تصرف فيه وتدفع له، والمصرف من شروط الزكاة كالإسلام"⁽¹⁾.
ومفهوم المصرف اصطلاحاً: هي الجهة التي تدفع فيها الأشياء: ومنه مصارف الزكاة: أي المستحقون للزكاة⁽²⁾.

والنتيجة: أن مصارف الزكاة: هم المستحقون للزكاة، ومصارف الزكاة عبر عنها أهل العلم بطرق مختلفة، فمنهم من قال أنهم أصناف أهل الزكاة، ومنهم من قال هم الأصناف الذين تدفع إليهم الزكاة، ومنهم من يقول مصارف الزكاة، وهي مصطلحات تؤدي نفس المعنى⁽³⁾.

ثانياً: تعريف الفقير:

تعددت أقوال الفقهاء في تعريف الفقير:

فقال الحنفية: "الفقير هو من يملك شيئاً دون النصاب الشرعي في الزكاة"⁽⁴⁾.

وقال المالكية: الفقير هو الشخص الذي من يملك شيئاً يسيراً من المال لا يكفيه قوت عامه، فيعطى من الزكاة⁽⁵⁾.

¹ القروي، محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، عدد الأجزاء: 1، ص178، دار الكتب العلمية - بيروت.

² القحطاني، سعيد بن علي بن وهف، مصارف الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ص4.

³ المصدر السابق.

⁴ داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: 1078هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عدد الأجزاء: 2، (223/1)، دار إحياء التراث العربي.

⁵ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، عدد الأجزاء: 4، (492/1)، دار الفكر.

وقال الشافعية⁽¹⁾ والحنابلة⁽²⁾ بأن الفقير من لا يحتفظ بشيء من المال على الإطلاق، أو يجد شيئاً قليلاً جداً من المال بحيث لا يحقق له حاجته:

ويرى الباحث أن الأخذ بما ذهب إليه الشافعية والحنابلة من القول بأن الفقير من لا يملك شيئاً البتة، أو يجد شيئاً يسيراً لا يقع موقعاً من كفايته، حيث جاءت كلمة الفقر بمعنى الظهر المكسور، ولا يوجد من هو أسوأ حالاً من كسير الظهر.

وهو ما ذهب إليه الدكتور سعيد القحطاني حيث قال: والصحيح أن الظاهر من مصطلح الفقراء: أنهم من لا يُحْصِلون شيئاً من الكفاية على الإطلاق، أو يجدون بعض الكفاية دون بعضها من كسب وغيره، مما لا تقوم على سد حاجاتهم⁽³⁾.

ثالثاً: تعريف المسكين.

تعددت أقوال في تعريف المسكين:

فقال الحنفية⁽⁴⁾ والمالكية⁽⁵⁾: هو الشخص الذي لا يملك شيئاً من المال.

وقال الشافعية: المسكين هو الشخص الذي يملك من المال ما لا يقع موقعاً من كفايته، كمن يحتاج عشرة ويملك سبعة⁽⁶⁾.

وقال الحنابلة: المسكين من يجد غالبية الكفاية أو نصفها⁽⁷⁾.

¹ الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، عدد الأجزاء: 4، (393/1)، دار الكتاب الإسلامي.

² البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، عدد الأجزاء 6 (2/271)، دار الكتب العلمية.

³ القحطاني، مصارف الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ص 7.

⁴ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (492/1).

⁵ ابن تركي، أحمد بن توكي بن أحمد المنشليبي المالكي (المتوفى: 979هـ)، خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية عدد الأجزاء: 1، (ص: 41)، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

⁶ الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (394/1).

⁷ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (272/2).

ويؤيد الباحث ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة في تعريف المسكين، ذلك أن المسكين يستطيع أن يتكسب ويعمل وإن كان هذا العمل لا يحقق له جميع كفايته، إلا انه افضل حالا من الفقير، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾⁽¹⁾.

¹ سورة الكهف الآية 79.

المبحث الثاني

وجوه الاتفاق والافتراق بين الفقير والمسكين

المطلب الاول: الفرق بين الفقير والمسكين.

يرى العلماء بأن الفقر والمسكنة مصطلحان يعنيان الحاجة والضعف، إلا أنهم اختلفوا في مرتبة هذه الحاجة بالنسبة للفقراء والمساكين، وتأثيرهما على كل شخص منهم⁽¹⁾، على أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية الى أن المسكين أشد حاجة من الفقير⁽²⁾.

ووافقهم في ذلك المالكية في أن المسكين اشد حاجة من الفقير الذي لا يملك قوت عامه، لأنه لا يملك شيئاً على الاطلاق⁽³⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾⁽⁴⁾ أي ذا فقرٍ، كأنه التَصَقُّ بالتراب من الفقر⁽⁵⁾، فدل على أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير.

2. ان المسكين مأخوذ من السكون الذي لا يملك شيئاً، وسمي مسكيناً لأن حاجته قيدته عن الحركة فلا يستطيع أن يغير مكانه⁽⁶⁾.

3. قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾⁽⁷⁾، قال الواحدي: هم جماعة من ثقيف كانوا باليمن مسلمين، ورثوا من أبيهم قرية فيها مختلف أنواع الأشجار والثمار والخيرات، وكان أبوهم

¹ الخرشى، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، ص24.

² الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (43/2).

³ الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 492/1.

⁴ سورة البلد، آية 16.

⁵ ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، غريب القرآن، (ص: 528)، تحقيق

احمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ-1978م.

⁶ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 43/2.

⁷ سورة القلم، آية 64.

يجعل من حصاد هذه البساتين وثمارها حذاً للمساكين فقالت بنوه: المال قليل لا يكفي، والعيال كثير، ولا نستطيع أن نعطي المساكين كما كان يفعل أبونا، وعمدوا على قطع نصيب المساكين، فعاقبهم الله سبحانه وتعالى⁽¹⁾، فهذا دليل على أن المسكين يسأل الناس، بخلاف الفقير الذي تأبى عليه نفسه أن يسأل الناس.

4. قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾⁽²⁾، فلولا أن لهم هيئة حسنة لما ظنوا بأنهم أغنياء⁽³⁾، وفي قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾، دليل على إمكانية إطلاق تسمية الفقر لمن لديه ملابس لا تدل على فقر لابسها، وهذا لا يمنع إعطائه من الزكاة⁽⁴⁾.

5. قوله تعالى: ﴿فَإِطْعَمُوا سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾⁽⁵⁾، فقد أمر الله سبحانه وتعالى بدفع الكفارة لهم، ولا حرمان اعظم من الحاجة إلى الطعام⁽⁶⁾.

القول الثاني: ذهب الشافعية⁽⁷⁾، والحنابلة⁽⁸⁾، إلى أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين.

¹ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، فتح القدير، (323/5)، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، 1414هـ.

² سورة البقرة: آية 273.

³ الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (297/1).

⁴ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تفسير القرطبي، عدد الأجزاء 20 جزءاً (في 10 مجلدات)، (341/3)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384هـ - 1964م.

⁵ سورة المجادلة: آية 4.

⁶ شبير، محمد عثمان، الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 136/14.

⁷ النووي، المجموع شرح المذهب، (197/6).

⁸ البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، 271/2.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽¹⁾، لأن الله استهل الآية بهم، فلولا أهميتهم

لما بدأ الآية بهم⁽²⁾

2. قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾⁽³⁾، أي أنهم يعملون ويكسبون

ولكن كسبهم لا يكفيهم⁽⁴⁾.

ونوقش هذا الدليل بأنها ليست ملكاً لهم، بل هم موظفون فيها، أو ربما قاموا باستعارتها⁽⁵⁾، ويجوز

أن يُطلق عليهم مساكين من ناحية الشفقة والتعاطف، كما يقال لأولئك الذين يعانون من الكوارث أو المصائب⁽⁶⁾.

ويرد عليه بأن هذا الكلام افتراضي ويفتقر الى الدليل ولو كانت لغيرهم لما خرقتها الخضر ولما قال عنها كانت لمساكين واللام هنا تفيد الاختصاص أي أنها خاصة بهم.

3. أن النبي صلى الله عليه وسلم استعاذ بالله من الفقر فعن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان

النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار، وفتنة القبر

وعذاب القبر، وشر فتنة الغنى وشر فتنة الفقر، اللهم إني أعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال،

اللهم اغسل قلبي بماء الثلج والبرد، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس،

وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم إني أعوذ بك من الكسل،

والمأثم والمغرم»⁽⁷⁾.

¹ سورة التوبة: آية 60.

² البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، 271/2.

³ سورة الكهف: الآية 79.

⁴ المغني، ابن قدامة، 6/ 469.

⁵ ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، عدد الأجزاء 6، (339/2)، ط2، دار الفكر - بيروت، 1412هـ-1992م.

⁶ القرطبي، تفسير القرطبي، (170/8).

⁷ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من فتنة الفقر، حديث رقم 6377، 81/8.

فلو كان المسكين أدنى حالا من الفقير لاستعاذ النبي من المسكنة.

كما أجاز الحنفية على حديث الاستعاذة من الفقر، بأن المقصود هو فقر النفس، لأنه كان صلى الله عليه وسلم يسأل العفة والغنى، والمقصود غنى النفس لا وفرة المال، فلا يوجد دليل على أن الفقراء هم أسوأ حالا من المساكين⁽¹⁾.

4. قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾⁽²⁾، ذهب ابن حزم الى ان هذه الآية دليل على أن الفقير الذي لا يملك أي شيء من الأموال، لأن الله تعالى ذكر أنهم أجبروا على ترك ديارهم وأموالهم، ولا يجوز أن يفسر ذلك على بعض أموالهم⁽³⁾.

5. عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان، ولكن المسكين الذي ليس له غنى، ويستحيي أو لا يسأل الناس إلحافاً)⁽⁴⁾.

استدل الظاهرية بهذا الحديث على أن المسكين هو الذي لا يجد ثروة تغنيه، إلا أن لديه ما يكفيه⁽⁵⁾.

الترجيح:

يرى الباحث بعد دراسة اقوال العلماء أن الفقير أسوأ حالا من المسكين، لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾⁽⁶⁾، وقال في حق الفقراء: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁷⁾، بمعنى أنهم لا يستطيعون العمل، أما المساكين فهم يعملون، ويدل على ذلك أيضا المعنى اللغوي، فالفقير أصله مكسور الظهر، ومكسور الظهر لا يستطيع الحركة على الإطلاق فلا يستطيع العمل، أما المسكين فهو من السكون فلا يستطيع التجول كباقي الناس

¹ الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، 297/1.

² سورة الحشر: آية 8.

³ الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، ص33.

⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾، حديث رقم 1476، 124/2.

⁵ الخرشي، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، ص34.

⁶ سورة الكهف: الآية 79.

⁷ سورة البقرة: آية 273.

في الأسواق لأن ما يملكه من مال لا يكفي، فيكون الفقير أسوأ حالاً وأشد حاجة من المسكين، وبالتالي يكون له الأولوية في الأخذ من الزكاة، كما أن الترتيب في الآية الكريمة (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ) مقصود حسب الأولوية.

وهو ما ذهب إليه علي بن حمزة الاصبهاني اللغوي، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾⁽¹⁾، لأن الله سبحانه وتعالى أكد المسكنة بالمتربة والمرتبة الفقر، فدل ذلك على أن المسكين يوجد من هو أحوج منه وهو الفقير⁽²⁾.

المطلب الثاني: اتحاد صنفى الفقراء والمساكين وافتراقهما.

اتفق الفقهاء على أن كل من الفقراء والمساكين محتاجين ويستحقون الزكاة، لكن اختلفوا هل هم صنف واحد أم صنفان على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية⁽³⁾، والمالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾، والحنابلة⁽⁶⁾، الى أن الفقراء والمساكين صنفان.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽⁷⁾، فالله سبحانه وتعالى عطف الفقراء على المساكين، والعطف دليل التغاير في الأصل⁽⁸⁾، يقول ابن عابدين: والعطف يدل على أنهما صنفان مختلفان⁽⁹⁾.

القول الثاني: ذهب بعض أصحاب الإمام مالك الى أن الفقراء والمساكين صنف واحد⁽¹⁰⁾.

¹ سورة البلد: آية 16.

² الشعيب، خالد عبد الله، مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 50، ص 303-304.

³ داماد أفندي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (220/1).

⁴ ابن الحاجب الكردي المالكي، جامع الأمهات، ص 164.

⁵ الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، (230/8).

⁶ بهاء الدين المقدسي، العدة شرح العمدة، ص 154.

⁷ سورة التوبة: آية 60.

⁸ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (44/2).

⁹ ابن عابدين، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، (339/2).

¹⁰ الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (492/1).

والخلاف في الفقير والمسكين هل هم صنف واحد أم صنفان، لا يظهر له ثمرة في الزكاة عند جمهور الفقهاء، لأنه يجوز عندهم دفع الزكاة إلى أي صنف، كما يجوز أن تدفع إلى شخص واحد من هذه الأصناف⁽¹⁾، قال أبو حنيفة وله إعطائها (أي الامام) إلى شخص واحد، وعند المالكية تصرف إلى أشدهم حاجة، وفسر أبو حنيفة ومن وافقه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽²⁾، على التخيير في هذه الأصناف قالوا ومعناها لا يجوز إعطاؤها إلى غير هذه الأصناف وهو فيهم مخير⁽³⁾.

بينما تظهر ثمرة هذا الخلاف عند الشافعية، الذين قالوا بأن صرف الزكاة على جميع الاصناف الثمانية واجب، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَّاتِ فُلُوهُنَّ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽⁴⁾، فألحق كافة الصدقات إليهم بلام التملك وجمع بينهم بواو التشريك فهذا دليل على انه مملوك لهم مشترك بينهم⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن ثمرة الخلاف في الفقير والمسكين هل هم صنف واحد أم صنفان تظهر في تحديد من له حق الاولوية في أخذ الزكاة عند قلة المال الموجود للزكاة.

كما يرى الأخذ بما ذهب اليه جمهور الفقهاء من جعل الفقراء والمساكين صنفين، لأنه يتفق مع مقصود الشارع الذي يهدف الى وقاية بقية الاصناف حتى لا يصيروا فقراء.

¹ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، 196/6.

² سورة التوبة: الآية 60.

³ النووي، المجموع شرح المذهب، (186/6).

⁴ سورة التوبة: الآية 60.

⁵ النووي، المجموع شرح المذهب، 185/6.

المبحث الرابع

إثبات الفقر والمسكنة

المطلب الاول: الإدعاء والتصريح.

إذا ادعى رجل أنه فقير أو مسكين يصدق وتقبل دعواه ويعطى من الزكاة ما لم يثبت خلاف ذلك؛ لأن الأصل استصحاب الحال السابقة، والظاهر صدقه⁽¹⁾، وهو ما نصت عليه المذاهب الفقهية الاربعية، الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾.

قال الشافعي -رحمه الله تعالى-: "الأغلب من أمور الناس أنهم فقراء حتى ثبت غناهم ومن طلب أن يأخذ من الزكاة بصفته فقيراً أو مسكيناً أعطي ما لم يثبت خلاف ذلك"⁽⁶⁾.

ودليل ذلك ما روى عبيد الله بن عدي، أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر (أي رفع نظره وخفضه)⁽⁷⁾، ورآهما جليدين، فقال: "إن شئتما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب"⁽⁸⁾.

ووجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب منهم بينة ولا يمين.

¹ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، (2/ 286).

² السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، عدد الأجزاء 30، دار المعرفة - بيروت، 1414هـ-1993م.

³ ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي، أحكام القرآن، عدد الأجزاء 4، (543/2)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1424هـ-2003م.

⁴ الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، الام، عدد الأجزاء 8، 91/2، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ-1990م.

⁵ ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المغني، عدد الأجزاء: 10، 472/6، مكتبة القاهرة، 1388هـ-1968م.

⁶ الشافعي، الام، 78/2.

⁷ الصنعاني، سبل السلام، (1/ 550).

⁸ النسائي، سنن النسائي، كتاب الزكاة، مسألة القوي المكتسب، (5/ 99)، قال الألباني: حديث صحيح، انظر إرواء الغليل، (381/3).

واستثنى المالكية من ذلك ما إذا شك في أمره، بأن تكون هيئته تخالف ما يدعي به فلا يقبل قوله الا ببينة⁽¹⁾.

وبعض متأخري الحنفية يقولون يُنظر في ذلك الى هيئته وملابسه، فإن دل مظهره على أنه من الأغنياء فلا يقبل قوله أنه فقير؛ لأن مظهره دليل على غناه قال الله تعالى: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾⁽²⁾، ففي هذا دليل على أن المظهر يعتبر في الحكم عليه، إلا في عُلوية القوم من الفقهاء وغيرهم فإنهم يرتدون الزي الحسن مع أنهم فقراء ليحترمهم الناس فلا يعتبر الزي حكماً في حقهم لثبوت العادة بخلافه⁽³⁾.

واری وجاهة ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من تصديق من ادعى الفقر والمسكنة واعطائه من الزكاة للأسباب التي ذكرها، اما بالنسبة لاستثناء المالكية وبعض الحنفية من كان ظاهره مخالف لدعواه، فأرى أن هذا القول غير دقيق، لأن التجمل والمظهر الحسن لا يدل بالضرورة على الغنى، قال تعالى ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾⁽⁴⁾، وهذا دليل على أن من كان ذا مظهر حسن قد يكون فقيراً، ولولا ذلك لما ظنه الجاهل من الأغنياء، وهذا الأمر يظهر جلياً في بعض الناس فمن الأشخاص من يكون صاحب ثروة كبيرة إلا أنه يرتدي ثياباً رثة، فليس بالضرورة أن يدل مظهر الشخص على غناه أو فقره.

المطلب الثاني: البينة.

اختلف الفقهاء فيمن ادعى الفقر والمسكنة ليأخذ من الزكاة هل يكلف ببينة ام لا، ثم فصلوا في بعض الاحوال التي تحتاج الى بينة، من ذلك:

أولاً: من ادعى ان له عيالا ليحصل مالا لهم من الزكاة، للشافعية في ذلك وجهان:

¹ الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، (658/1).

² سورة البقرة: آية 273.

³ السرخسي، المبسوط، (193/5).

⁴ سورة البقرة: الآية 273.

الوجه الاول: يقبل قوله دون أن يطلب منه بيينة⁽¹⁾.

الوجه الثاني: أنه لا يقبل قوله إلا ببيينة⁽²⁾، وهو الاصح⁽³⁾، وذلك لسببين:

1. لأنه يدعي نقيض الظاهر⁽⁴⁾.

2. لأن قيام البيينة على العيال ممكنة⁽⁵⁾.

ووافقهم الحنابلة في رواية، بأن قوله لا يقبل الا ببيينة، لأن الأصل عدم العيال، فلا يصعب إثبات أن له عيالا⁽⁶⁾، والمذهب عند الحنابلة قبول دعواه دون بيينة⁽⁷⁾، لأن الأصل صدقه، وتصعب إقامة الحجة على ذلك لا سيما على الغريب الذي لا يسكن في البلد التي تأخذ الزكاة⁽⁸⁾.

وأما المالكية فمنهم من قال: بأن الشخص إذا ادعى أن له أولاداً وكان من أهل البلد واستطاع أن يقيم البيينة أقامها، وإلا قبل قوله فيما ادعاه⁽⁹⁾.

ويرى الباحث وجهة ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة بأن قول المدعي لا يقبل الا ببيينة، لإمكانية إقامة البيينة على العيال.

كما أن اقامة البيينة في هذا الزمان من الأمور السهلة الميسرة، لوجود الشهادات والأوراق الرسمية التي تثبت عدد أفراد العائلة وما الى ذلك.

¹ الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني البيني الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، عدد الأجزاء: 13، (3/ 415)، تحقيق قاسم محمد النوري، ط1، دار المنهاج - جدة، 1421هـ-2000م.

² الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، التنبيه في الفقه الشافعي، عدد الأجزاء: 1، (ص: 63)، عالم الكتب.

³ النووي، المجموع شرح المذهب، (6/ 197).

⁴ الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، عدد الأجزاء: 3، (1/ 315)، دار الكتب العلمية.

⁵ الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، (3/ 415).

⁶ ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الكافي في فقه الامام احمد، عدد الأجزاء: 4، (1/ 424)، ط1، دار الكتب العلمية، 1414هـ-1994م.

⁷ ابن قدامة، المغني، (6/ 472).

⁸ البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، (2/ 287).

⁹ الخراشي، شرح مختصر خليل للخرشي، (2/ 213).

ثانياً: إذا كان إنسان مشهوراً بالغنى ثم ادعى أنه أصبح فقيراً، ذهب الشافعية⁽¹⁾، والحنابلة الى عدم قبول دعواه، ولا يحل له أخذ الزكاة إلا إذا شهد له ثلاثة من ذوي الحجا من قومه -يعني: من أقاربه العارفين به- فيقولون: نشهد بأنه افتقر بعد أن كان غنياً، وأصابه فقر وفاقة⁽²⁾.

ودليل ذلك: حديث قبيصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ رَجُلٍ، تَحْمَلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ -أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ- وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَفُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ -أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ- فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سَحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا)⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن من كان صاحب ملك ظاهر أو غنى ثم ادعى الفقر بسبب سرقة أو تلف لماله، فلا تحل له المسألة إلا بعد أن يتم التبين من حاله من خلال ثلاثة أشخاص ممن لهم الخبرة والمعرفة بحاله.

واختلفوا في البينة على قولين:

القول الاول: للشافعية، وهو: أن البينة هي رجلان أو رجل وامرأتان، ولم يشترطوا كون الشهود من أصحاب الخبرة أم لا⁽⁴⁾.

¹ الخطيب الشريبي، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشريبي الشافعي، **معني المحتاج**، عدد الأجزاء: 6، (13/3)، ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م.

² ابن جبرين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين، **شرح اخصر المختصرات**، (4/87).

³ مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، حديث رقم 1044، (722/2). ذكر صلى الله عليه وسلم أن المسألة لا تحل إلا لواحد من ثلاثة: رجل تحمل حمالة، يعني التزم ذمته لإصلاح ذات البين، فهذا يعطى وله أن يسأل حتى يصيبها، ثم يمسك ولا يسأل. ورجل آخر أصابته جائحة اجتاحت ماله، كنارٍ وغرقٍ وعدوٍ وغير ذلك، فيسأل حتى يصيب قوماً من عيش. والثالث: رجلٌ كان غنياً فافتقر بدون سبب ظاهر، وبدون جائحة معلومة، فهذا له أن يسأل، لكن لا يعطى حتى يشهد ثلاثة من أهل العقول من قومه بأنه أصابته فاقة، فيعطى بقدر ما أصابه من الفقر. (شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، 393/3).

⁴ الخطيب الشريبي، **معني المحتاج**، (160/6).

القول الثاني: ذهب الحنابلة الى ان البيئـة على من ادعى الفقر وقد عرف بالغنى ثلاثة رجال، لما تقدم في حديث قبيصة⁽¹⁾.

يرى الباحث أن البيئـة هي ثلاثة رجال لما جاء في حديث قبيصة، وأن يكونوا من أهل الخبرة والمعرفة، لأن الاصل غناه، فينبغي التثبت من فقره، خصوصا إذا كان في فترة غلب على الناس فيها الكذب والحرص على الدنيا.

المطلب الثالث: الاشتهار.

تعد الشهرة من الوسائل الرئيسية والمهمة في إثبات الفقر والمسكنة، وشهرة الفقير تكون بمعرفة الناس الذين يعيشون بجواره مستوى معيشتـه، فالفقير يعيش كبقية الناس بين الأهل والجيران، ولا يخفى على جيرانه في الغالب وضعه المعيشي، وهذا يسهل على أهل الاختصاص عملية التأكد من فقر الشخص عن طريق السؤال عنه، فإن كان فقيرا مشهورا بفقره بين الناس سيقول الناس بأنه فقير ومحتاج، وإن كان غنيا سيشهد الناس بذلك ايضا.

واشتهار الحال يقوم مقام البيئـة، لتحقق العلم، أو غلبة الظن، وعلى ذلك فسر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث قبيصة بن المخارق⁽²⁾، حتى يشهد أو يتكلم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه⁽³⁾.

¹ البهوتي، **مشاف القناع**، (286/2).

² قَبِيصَةُ بِنُ الْمُخَارِقِ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ شَدَّادِ بِنِ مُعَاوِيَةَ بِنِ أَبِي رَبِيعَةَ بِنِ نَهْيِكِ بِنِ هِلَالِ بِنِ غَامِرٍ، وَقَدَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَ وَرَوَى عَنْهُ، وَمِنْ وَلَدِهِ قَطْنُ بِنُ قَبِيصَةَ، كَانَ شَرِيفًا وَوَلِيَّ سَجِسْتَانَ. (ابن سعد، الجزء المتمم لطبقات ابن سعد، ص622)

³ الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، (المتوفى: 623هـ)، **شرح الوجيز**، (400/7)، تحقيق: علي محمد عوض -عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت -لبنان.

المبحث الخامس

شروط استحقاق الفقراء والمساكين الزكاة

يشترط لإعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة عدد من الشروط:

الشرط الاول: الاسلام.

اتفق الفقهاء على ان الاسلام شرط لإعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة⁽¹⁾.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»⁽²⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بدفع الزكاة للفقراء الذين يؤخذ لهم من أغنيائهم وهم المسلمون فلا يصح دفع الزكاة الى غيرهم⁽³⁾.

الشرط الثاني: الحرية.

اختلف الفقهاء في اشتراط الحرية لإعطاء الفقير والمساكين من الزكاة على قولين:

القول الاول: ذهب الشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، الى أن الحرية شرط لإعطاء الفقير والمساكين من مصرف الفقراء والمساكين.

¹ الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، عدد الأجزاء: 8، (159/6)، ط أخيرة، دار الفكر - بيروت، 1404هـ-1984م.

² البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 1395، (104/2).

³ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (49/2).

⁴ الحطاب، مواهب الجليل، (376/2).

⁵ البهوتي، كشف القناع 289/2.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث النبي صلى الله عليه وسلم، انه قال: «من ابتاع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»⁽¹⁾.

وجه الدلالة: في الحديث دلالة واضحة على عدم قدرة العبد في التصرف فيما يقع تحت يده إلا بإذن سيده، فالعبد لا يملك لنفسه شيئا.

2. لأن مال العبد ليس ملكاً له إنما هو ملك لسيده، فإذا دفعت الزكاة للعبد انتقلت إلى ملك سيده، ولأن سيد العبد ملزم بنفقة عبده⁽²⁾.

القول الثاني: ذهب الحنفية الى التمييز بين العبد المملوك للغني والعبد المملوك للفقير، فلم يمنعوا دفع الزكاة لعبد السيد الفقير، دون عبد السيد الغني⁽³⁾.

قال الكاساني: ولا يجوز صرف الزكاة إلى العبد إذا كان سيده غنيا؛ لأن المال المدفوع حينئذ سيكون ملكا لسيده الغني، فيكون دفعا للغني بصورة غير مباشرة فلا يجوز ذلك⁽⁴⁾.

الخلاصة: يرى الباحث أن الفقهاء متفقون على عدم اعطاء الغني من الزكاة وإن كان الدفع الى الغني تم عن طريق التحايل أو بصورة غير مباشرة فإن ذلك غير جائز، فلا يجوز اعطاء المملوك للسيد الغني لأن ما يقبضه لا يعتبر ملكا له وإنما هو ملك لسيده، فيكون دفع الزكاة اليه دفعا لسيده الغني وهذا لا يجوز.

أما إذا كان سيد العبد فقيرا فلا مانع من إعطاء العبد الزكاة، لأن الفقير يجوز اعطائه من مصرف الفقراء والمساكين بخلاف الغني.

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، حديث رقم 2379، 115/3.

² مجموعة من المؤلفين، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، عدد الأجزاء: 1، (146/1)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1424.

³ ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، (349/2).

⁴ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (47/2).

الشرط الثالث: أن لا يكون الفقير أو المسكين هاشمياً.

اتفق الفقهاء على انه يشترط في الفقراء والمساكين الذي تصرف لهم الزكاة أن لا يكونوا من بني هاشم⁽¹⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالتمر عند صرام النخل²، فيجيء هذا بتمره، وهذا من تمره حتى يصير عنده كوما من تمر، فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر، فأخذ أحدهما ثمرة، فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخرجها من فيه، فقال: «أما علمت أن آل محمد صلى الله عليه وسلم لا يأكلون الصدقة»⁽³⁾.

2. حديث انس بن مالك رضي الله عنه، قال: "مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر في الطريق، قال: «لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها»⁽⁴⁾.

3. حديث عبد المطلب بن ربيعة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ"⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: أن هذه الصدقات هي أوساخ الناس، فيتمكن فيها الدنيء فحفظ الله سبحانه وتعالى تعالى بني هاشم عن هذه الأوساخ تكريماً لهم واحتراماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁾.

¹ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (49/2)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (493/1)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (182/4)، الكافي في فقه الإمام أحمد (428/1).

² صرام النخل موسم قطافه، أنظر كتاب عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 77/9.

³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة، حديث رقم 1485، (126/2).

⁴ البخاري، صحيح البخاري، كتاب في اللقطة، باب اذا وجد ثمرة في الطريق، حديث رقم 2431، (125/3).

⁵ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، حديث رقم 167، (754/2).

⁶ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (49/2).

4. أن النبي صلى الله عليه وسلم حُرْم عليه أخذ الزكاة لأن مقامه أشرف وحلت له الهدية؛ لأنها شأن الملوك⁽¹⁾.

5. الإجماع، قال ابن قدامة: "لا نعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة"⁽²⁾.

الشرط الرابع: أن لا يكون مكفيا بنفقة قريب أو زوج:

اختلف الفقهاء في هذا الشرط على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية⁽³⁾، والشافعية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، الى اشتراط عدم الكفاية بنفقة قريب أو زوج لإعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة.

واستدلوا على هذا القول بما يلي:

1. القياس على المكتسب كل يوم قدر كفايته، لأن المكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا؛ لأنه يجد ما يسد حاجته⁽⁶⁾.

2. لأن ما يجب له على وارثه يغنيه عن أخذ الزكاة⁽⁷⁾.

قال الحنابلة: لا يجوز إعطاء الزكاة للفقير المفروض له نفقة لازمة، لغناه بما فرض له على وارثه، كالزوجة فإن لم يتمكن الفقير من أخذ النفقة بسبب الغياب أو الامتناع من الزوج أو غيره كمن تعرض ماله للمصادرة أو تعطلت منافع عقاره جاز له الأخذ من الزكاة لزوال المانع⁽⁸⁾.

1 الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (159/6).

² ابن قدامة، المغني، (489/2).

3 الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (492/1).

4 الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، (المتوفى: 478هـ)، نهاية المطالب في دراية المذهب، (542/11)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ط1، دار المنهاج، هـ-2007م.

5 البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع (2/293).

6 القليوبي، أحمد سلامة وعميرة، وأحمد البرلسي، حاشيتنا قليوبي وعميرة، عدد الأجزاء: 4، (197/3)، دار الفكر - بيروت، 1415هـ-1995م.

7 البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع (2/293).

8 المصدر السابق.

فلا يجوز للفقير والمسكين الأخذ من الزكاة إذا كانت لهم نفقة، أما إذا تعذرت هذه النفقة فلا حرج في أخذهم الزكاة.

واختار العلامة ابن عثيمين رحمه الله: أن للزوج أن يدفع زكاته لزوجته كي تقضي ما عليها من دين، لأنه غير مطالب بدين زوجته⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن الزوج يكون مطالباً بدين الزوجة إذا استدان من أجل توفير حاجات أساسية للعائلة قصر في توفيرها الزوج، وبالتالي لا يجوز له دفع الزكاة لزوجته، أما إذا كان الزوج قد تزوجها وعليها ديون فلا مانع من دفع زكاته إليها.

وهو ما ورجحه ابن عثيمين رحمه الله حيث يرى بجواز دفع الزوج زكاته لزوجته بشرط أن لا يسقط حقاً واجبا عليه، فإن أعطاهم زكاته للنفقة، لتشتري ثوباً أو طعاماً فإن ذلك لا يجزئ⁽²⁾.

القول الثاني: ذهب الشافعية في قول آخر إلى عدم اشتراط الكفاية بنفقة القريب أو الزوج لأخذ الزكاة⁽³⁾.

واستدلوا على هذا القول بأن "الزكاة تجب على الفقير والمسكين لفرهم ومسكنتهم، وقد لا يستغني الفقير بنفقة يومه، بينما قد يستغني بما يأخذه من الزكاة"⁽⁴⁾.

الترجيح:

ويرى الباحث الأخذ بما ذهب إليه الشافعية من عدم اشتراط الكفاية بنفقة القريب أو الزوج لأخذ الزكاة، للسبب الذي ذكره، كما أن الهدف والحكمة من الزكاة هي النهوض بالمحتاجين كي يعتمدوا على أنفسهم ويستغنوا عن الآخرين سواء كانوا أقارب أم أبعاد.

¹ القحطاني، مصارف الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ص 57.

² ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع (263/6).

³ إمام الحرمين، نهاية المطلب في دراية المذهب، (542/11).

⁴ المصدر السابق، (542543/11).

ويتعلق بهذا الشرط ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الأخذ من الزكاة عند تعذر النفقة:

استثنى الحنابلة القائلون بأن عدم الكفاية بنفقة قريب أو زوج شرط لأخذ الفقراء والمساكين من الزكاة، من تعذرت نفقته من زوج أو قريب بغيبية أو امتناع، أو غيره⁽¹⁾.

قال الدسوقي: من لزمته نفقته على غني لا يأخذ من الزكاة، ولو امتنع ذلك المنفق عن دفع النفقة، لأنه قادر على تحصيلها منه بالحكم⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه لا بد من دفع الزكاة للزوجة التي امتنع زوجها عن دفع النفقة، لأن تحصيل الزوجة للنفقة بالحكم هو نذير انتهاء العلاقة الزوجية.

واستثنى ابن فرحون ما إذا كان هذا الغني المطالب بالنفقة لا يمكن الدعوى عليه أو تعذر الحكم، فلا يمنع الفقير حينها من أخذ الزكاة⁽³⁾.

وقال الشافعية: أن المرأة إذا امتنعت عن أداء حقوق زوجها فلا يجوز إعطائها من الزكاة لقدرتها على أداء هذه الحقوق⁽⁴⁾.

يتبين من خلال ما سبق أن الفقهاء متفقون على أن تعذر النفقة بأي سبب كان لا يمنع الفقير والمسكين من أخذ الزكاة، بشرط أن لا يكون المانع من أخذ النفقة بسبب تقصير الفقير نفسه كأن يكون قادراً على تحصيل النفقة ولا يحصلها.

¹ المرادوي، أبو الحسن علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، عدد الأجزاء: 12، (254/3)، ط2، دار إحياء التراث العربي.

² الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (1/492 493).

³ الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، (المتوفى: 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (2/343)، ط2، دار الفكر، 1412هـ-1992م.

⁴ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (6/154).

المسألة الثانية: الأخذ من الزكاة للمكفي بنفقة متبرع:

ذهب الشافعية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾، الى أن من كان له منفق غني ينفق عليه تطوعاً جاز له الأخذ من الزكاة.

قال الدسوقي: "فمن كان له منفق مليء ينفق عليه تطوعاً فله أخذها وذلك؛ لأن للمنفق المذكور قطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريباً أو أجنبياً"⁽⁴⁾.

واستدلوا بأن المنفق له قطع النفقة كونه غير مجبر عليها⁽⁵⁾.

ويرى الباحث وجهة ما ذهبوا اليه فمن كانت نفقته واجبة على غني فلا يجوز له الأخذ من الزكاة اتفاقاً، أما إذا دفعها الغني تطوعاً فيجوز له أخذ الزكاة لأن هذه النفقة غير ملزم بها الغني.

المسألة الثالثة: أخذ الزوج زكاة زوجته:

أجمع الفقهاء على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة؛ لأن نفقتها عليه، وهي غنية بغناه⁽⁶⁾.

نقل ابن قدامة عن ابن المنذر اتفاق العلماء على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة؛ وذلك لأنه مجبر بالنفقة عليها، فتستغني بها عن أخذ الزكاة، فلا يجوز أن تعطى من الزكاة⁽⁷⁾.

الا انهم اختلفوا في دفع الزوجة زكاتها لزوجها على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية⁽⁸⁾، والحنابلة⁽⁹⁾، الى عدم جواز دفع الزكاة للزوج.

¹ زين الدين المعبري، أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري الهندي (المتوفى: 987هـ)، فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، عدد الأجزاء: 1، ص 253، ط 1، دار بن حزم.

² الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، (493/1).

³ المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (254/3).

⁴ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، (493/1).

⁵ الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، (658/1).

⁶ ابن المنذر، الأجماع، ص 49.

⁷ ابن قدامة، المغني، (484/2).

⁸ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (40/2).

⁹ ابن قدامة، المغني، (484/2).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. لأنها مستفيدة بدفع الزكاة إليها؛ لأنه إن كان لا يستطيع الإنفاق عليها، قدر بأخذ الزكاة من الإنفاق عليها، وإن كان قادراً على الإنفاق عليها، فبأخذه للزكاة يصبح موسراً، فيلزم حينها بنفقة الموسرين، فتكون الزوجة مستفيدة بأخذ الزكاة في الحالين، فلم يجز لها أن تدفع زكاتها لزوجها⁽¹⁾.
2. القياس على الزوجة، فكما أنه لا يجوز للزوج أن يدفع زكاته لزوجته، كذلك الزوج؛ لأنه من الزوجين، فلا يجوز لها دفع الزكاة إليه⁽²⁾.
3. لأنه وريث لا يسقط بالحجب فلزم أن لا يعطى من الزكاة كالأب⁽³⁾.
4. لقوة العلاقة التي تربط بينهما⁽⁴⁾.

القول الثاني: ذهب أبو يوسف ومحمد من الحنفية⁽⁵⁾، الى جواز دفع الزكاة للزوج.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽⁶⁾، فالآية دلت على وجوب الزكاة للفقراء والمساكين بشكل عام دون استثناء الزوج.
- "ولأن الأصل جواز الدفع الى الزوج لدخوله في عموم الاصناف المسمين في الزكاة وليس في المنع نص ولا إجماع"⁽⁷⁾.

1 المصدر السابق.

2 ابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع (713/2).

3 الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (537/8).

4 ابن قدامة، الشرح الممتع على زاد المستقنع (261/6).

5 الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (40/2).

6 سورة التوبة، آية 60.

7 ابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع (714/2).

2. حديث بلال رضي الله عنه أن زينب امرأة عبدالله بن مسعود قالت له: "سل النبي -صلى الله عليه وسلم-: أيجزي عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري، فقال: «نعم لها أجران، أجر القرابة وأجر الصدقة»⁽¹⁾.

3. لأن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندي حلي لي، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق من تصدقت عليهم. فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- صدق ابن مسعود، زوجك ولدك أحق من تصدقت به عليهم⁽²⁾.

الترجيح:

يرجح الباحث ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من جواز دفع الزكاة للزوج لقوة الأدلة التي استدلوا بها.

وهو ما ذهب إليه الإمام الشوكاني رحمه الله حيث قال: والصحيح أنه يجوز للزوجة دفع زكاتها إلى زوجها، لعدم وجود مانع يمنع ذلك، ومن قال إنه لا يجوز فعليه الدليل، ولأن ترك تفسيره -صلى الله عليه وسلم- لها ينزل منزلة العموم، فبما أنه لم يبين الصدقة هل هي تطوع أو واجب؟ فكأنه قال: يجزئ عنك فرضاً كان أو تطوعاً⁽³⁾.

وذهب إليه ابن عثيمين رحمه الله حيث قال أن الزوج إذا كان من أهل الزكاة لا مانع من إعطائه من الزكاة⁽⁴⁾.

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج واليتام في الحجر، حديث رقم 1466، (121/2).

² البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الاقارب، حديث رقم 1462، (120/2).

³ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، نيل الاوطار، (210/4)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط1، دار الحديث، مصر، 1413هـ-1993م.

⁴ ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (261/6).

الفصل الثاني

عناصر الكفاية المعتبرة في تحديد الفقر وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة

المبحث الأول

قدر الغني المانع من أخذ الزكاة

لا يجوز للغني أخذ الزكاة من مصرف الفقراء والمساكين ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك⁽¹⁾،
واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي
الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ ﴾⁽²⁾.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى حدد الأصناف التي تعطى من الزكاة، ولم يذكر الغني ضمن
هذه الاصناف التي تم ذكرها في الآية الكريمة، فلا يعطى من الزكاة.

2. حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا رضي الله عنه
إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك،
فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»⁽³⁾.

وجه الدلالة: أخذ الزكاة من الأغنياء دليل على عدم إعطائهم لها، وإلا كيف تؤخذ منهم وترد إليهم.

3. أن دفع الزكاة للغني يحول دون وصولها إلى مستحقيها، ويخالف الحكمة التي من أجلها شرعت
الزكاة ألا وهي إغناء الفقير.

¹ ابن قدامة، المغني، (493/2).

² سورة التوبة: آية 60.

³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 1395، (104/2).

لكنهم اختلفوا في حد الغنى المانع من أخذ الزكاة على أقوال:

القول الأول: أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية، فإن لم يجد ذلك جاز له أخذ الزكاة، ولو ملك نصاباً، وهو المذهب لدى الشافعية⁽¹⁾، ورواية عند الحنابلة⁽²⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث قبيصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يَا قَبِيصَةَ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ، رَجُلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَفُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ (قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةَ سَحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا"⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن النبي أباح المسألة للمحتاج حتى يجد ما يسد به حاجته.

2. لأن الحاجة هي الفقر، والغنى ضدها، فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النص، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة، سواء ملك نصاباً أم لم يملك⁽⁴⁾.

3. القياس على ترك تحديد متعة المطلقة، قال تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽⁵⁾، بحدٍ معين لعلمه بتفاوت احوال خلقه في ذلك، والقياس على ترك

¹ المنهاجي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: 880هـ) جواهر العقود، (396/1)، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1417هـ - 1996م.

² ابن قدامة، المغني، (493/2).

³ سبق تخريجه، ص33.

⁴ المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري (المتوفى: 1414هـ)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، 1404هـ - 1984م، (230/6).

⁵ [البقرة: 236].

تحديد نفقات النساء بحد معين، إذ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾⁽¹⁾، لاختلاف النساء من حيث الكفاية⁽²⁾.

فالنبي صلى الله عليه وسلم ترك تحديد الغنى المانع من أخذ الزكاة، لعلمه باختلاف الناس من حيث الكفاية، فما يكفي فلان من الناس لا يكفي لآخر.

القول الثاني: ذهب الحنابلة الى أن الغنى المانع من أخذ الزكاة، ملك خمسين درهما أو قيمتها من الذهب⁽³⁾.

واستدلوا بحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة (خמוש، أو خدوش، أو كدوح)⁽⁴⁾ في وجهه»، فقال: يا رسول الله، وما الغنى؟، قال: «خمسون درهما، أو قيمتها من الذهب»⁽⁵⁾.

وهذا الحديث ضعيف لا تقوم به الحجة.

وعلى التسليم بصحة الحديث فقد تأوله بعض العلماء بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في وقت كانت الكفاية الغالبة بخمسين⁽⁶⁾.

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم ربما قال ذلك بناء على أوضاع وحال الناس في زمنه، فهو تعامل مع الحالة الموجودة في زمنه، فمن غير المعقول أن نقيس الحالة التي كانت موجودة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من حيث كفاية الناس وحاجاتهم بأوضاع وأحوال الناس في هذا الزمان، فالفارق

¹ [الطلاق: 6].

² الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (المتوفى: 310هـ)، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، عدد الأجزاء: 2، (52/1)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

³ ابن قدامة، المغني، (493/2).

⁴ الخמוש هي الخמוש وهو جمع خدش وهو قشر الجلد، والكدوح جمع كدح وهو كل أثر من خدش أو عض، البنائية شرح الهداية، (477/3).

⁵ أبو داوود، سنن أبي داوود، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى، حديث رقم 1626، (116/2)، قال النسائي: لا نعلم أحدا قال هذا الحديث. أنظر: [جامع الأصول (151/10)].

⁶ القرضاوي، فقه الزكاة، ص 567.

كبير لأن الناس أوضاعها تغيرت وتطورت، فالكفاية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مختلفة تماماً عن الكفاية في الزمن الحالي، كما أن قيمة الخمسون درهم تساوي في هذه الأيام ما يقارب 1,014,8 شيقل حيث أن الدرهم يساوي 2,95 غرام $\times 50 = 147,5$.

وقيمة الـ 2,95 غرام من الفضة = شيقل 6,88.

$147,5 \times 6,88 = 1,014,8$ شيقل، وهذا المبلغ قليل لا يمثل الكفاية.

القول الثالث: أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو الغنى الموجب لها، فمن ملك نصاباً من الاموال الزكوية حرم عليه أن يأخذ من الزكاة، وهو مذهب الحنفية⁽¹⁾، وقول للمالكية⁽²⁾.

واستدلوا بحديث أبي عاصم، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن الغنى المانع من أخذ الصدقة وقبولها هو بلوغ النصاب الزكوي بغض النظر عن نوع مال، لأن الشريعة الإسلامية تقسم الناس إلى قسمين: غني يدفع الزكاة، وفقير يأخذها، ولا يجوز أن يكون غنياً فقيراً في نفس الوقت⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن اصحاب هذا القول قد اعتبروا الضابط الشرعي للغنى المانع من أخذ الزكاة، فالمسلم إما غني وهو الذي بلغ ماله النصاب الذي حدده الشارع، وهو 2250 دينار أردني أو ما يقارب 11,552,01 شيقل اسرائيلي، واما فقير لا يملك مالاً، ولا شك أن هذا الاعتبار غير دقيق، ذلك أن الشخص قد يمتلك مبلغ من المال ويكون قد بلغ النصاب الشرعي، إلا أن لديه كثرة من الزوجات والأولاد الذين تفوق احتياجاتهم ومتطلبات معيشتهم المال الذي بحوزته والذي بلغ النصاب.

¹ بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية، 464/3.

² ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 38/2.

³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 1395، (104/2).

⁴ القرضاوي، فقه الزكاة، ص 568.

ويؤيد هذا ما قاله الدسوقي: من أن مالك النصاب يجوز دفع الزكاة اليه وإن كان له مركباً ومنزلاً يناسبه وذلك لأن ما عنده من مال لا يكفي له لكثره عياله فيعطى منها⁽¹⁾.

الترجيح:

يرى الباحث أن ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث من أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو الغنى الموجب لها هو الأقرب للصواب، ذلك أنهم اعتبروا الضابط الشرعي للغنى المانع من أخذ الزكاة، فالمسلم إما غني وهو الذي بلغ ماله النصاب الذي حدده الشارع، وهو 2250 دينار أردني أو ما يقارب 11,552,01 شيفل اسرائيلي، وأما فقير لا يملك مالاً، كما أن موضوع تحديد الكفاية مطاط ومن الصعب تحديده.

المطلب الأول: اموال لا تمنع وصف الفقر والمسكنة.

لا شك أن الانسان قد يمتلك مع فقره بعض الأموال، إلا ان هذه الاموال لا تسقط صفة الفقر عنه، خصوصاً إذا كانت من الحاجيات التي يحتاجها الشخص في حياته العادية ولا يستطيع الاستغناء عنها.

وسوف نتناول تحت هذا المطلب الأموال التي لا تسقط وصف الفقر والمسكنة.

أولاً: ما ملكه الإنسان وكان من ضرورياته وحاجياته.

لقد دلت نصوص الفقهاء على أن الشخص الفقير قد يمتلك بعض الأموال التي تعتبر ضمن ضرورياته وحاجياته التي لا تنزع عنه صفة الفقر والمسكنة⁽²⁾.

وهذه بعض النصوص التي توضح هذا الكلام:

قال المالكية: لا مانع من دفع الزكاة لمالك النصاب وإن كان له مركباً ومنزلاً يناسبه وذلك أن ما عنده من مال لا يكفي لكثره عياله فجاز إعطائه منها⁽³⁾.

¹ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، (494/1).

² الشعيب، مصرف الفقراء والمساكين، ص317.

³ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (1/494).

وقال الشافعية: لا يرفع وصف الفقر عن الشخص إذا امتلك منزلاً يسكن فيه ولا ثياباً يرتديها وإن تعددت، ولا خادمه المحتاج إليه ولا كتبه المحتاج إليها في طلبه للعلم⁽¹⁾.

وقال الحنابلة: من ملك ما لا يقوم بكفايته فليس بغني ولو كثرت قيمته⁽²⁾.

والخلاصة فيما سبق أن هناك أموالاً لا يعتبر الشخص غنياً بامتلاكها فلا تحسب عليه لأنها من الضروريات التي لا بد منها.

ثانياً: المال الغائب أو الضمار.

المال الغائب: "هو المال الذي لا ينتفع به مأخوذ من قولهم بعير ضامر إذا كان لا ينتفع به لهزاله أو من الإضمار، وهو الإخفاء والتغيب، ولأن السبب هو المال النامي، ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف"⁽³⁾.

وذهب الحنفية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾، إلى أن كل من حيل بينه وبين ماله جاز له الأخذ من الزكاة.

قال أبو بكر الشافعي: من كان له مال غائب فلا مانع له من أخذ الزكاة، وأن ماله الغائب لا يسقط عنه وصف الفقر والمسكنة، بشرط أن لا يجد صاحب هذا المال من يقرضه إلى أن يجد ماله⁽⁶⁾.

ويقاس على المال الغائب المال الحاضر الذي حيل بينه وبين صاحبه لأي سبب كان، فلا مانع من إعطاء صاحبه من الزكاة⁽⁷⁾.

¹ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (4/ 174).

² ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: 763هـ)، الفروع وتصحيح الفروع، عدد الأجزاء 11، (4/ 299)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1424هـ-2003م.

³ الزيلعي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (1/ 256).

⁴ المصدر السابق.

⁵ البكري، أبو بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي (المتوفى: بعد 1302هـ)، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، (2/ 213)، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م.

⁶ المصدر السابق، (2/ 213).

⁷ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (6/ 153).

ويمكننا ذكر عدد من الأمثلة على المال الضمار وهي على النحو التالي:

1. المال المأخوذ عنوةً من قبل السلطان أو غيره⁽¹⁾.
2. المال المفقود: كالمال الذي وقع في البحر⁽²⁾.
3. المال المسروق مع تعذر معرفة السارق وتحصيل ما سُرق منه⁽³⁾.
4. المال المغصوب وهو أخذ مال الغير بغير وجه حق⁽⁴⁾.
5. المال الذي ذهب به العدو⁽⁵⁾.
6. اللقطة لأن ملك الشخص الذي وجدها غير مستقر عليها⁽⁶⁾.
7. الأموال التي تم التحفظ عليها من جهة الدولة.

ويرى الباحث أن الشخص إذا كان ماله خارجاً عن يده ولم يتمكن من التصرف به لأي سبب كان فإنه يعتبر فقيراً وينبغي إعطائه من الزكاة، لكن بشرط أن يعطى بقدر حاجته ولا يحل له أن يأخذ من مال الزكاة أكثر من حاجته.

ثالثاً: الدين.

ذهب الحنفية⁽⁷⁾، والشافعية⁽⁸⁾، إلى جواز إعطاء الدائن - صاحب المال - من الزكاة، بشرط أن لا يكون هذا الدين حالاً، ولا يتمكن صاحب الدين من الحصول عليه، ذلك أن الدين الغير حال أو

¹ المرغيناني، الهداية في شرح بداية المبتدي (1/ 96).

² ابن مودود، الاختيار لتعليل المختار، (101/1).

³ ابن قدامة، المغني، (73/3).

⁴ النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين (3/5).

⁵ السرخسي، المبسوط، (171/2).

⁶ ابن قدامة، المغني، (75/3).

⁷ ابن عابدين، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (343/2).

⁸ الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (174/4).

الذي حيل بينه وبين صاحبه لأي سبب كان لا يُسقط وصف الفقر والمسكنة عن صاحبه، لأنه فقير
يدا وإن كان غنيا ظاهرا.

قال ابن عابدين: أن الدائن إذا احتاج الى المال ينبغي إعطائه من الزكاة ما يحقق كفايته الا أن
يحل موعد الدين بشرط ألا يكون هذا الدائن موسرا قادرا على تدبير أموره الى أن يأتي موعد الدين⁽¹⁾.

قال الخطيب الشربيني: "ولا يمنع الأخذ أيضا من الزكاة دينه المؤجل الذي لا يملك غيره فيأخذ منها
حتى يحل الأجل كما لو كان ماله غائبا"⁽²⁾.

يرى الباحث من خلال أقوال الفقهاء أنهم اعتبروا الحاجة في أخذ الزكاة، فمن كان محتاجا لأي سبب
كان يعطى من الزكاة وإلا فلا، وهو ما يختاره لوجهته.

¹ ابن عابدين، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (344/2)
² الخطيب الشربيني، معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (174/4).

المبحث الثاني

حكم إعطاء الفقير من الزكاة

المطلب الأول: حكم إعطاء الفقير القادر على الكسب من الزكاة.

اختلف الفقهاء في الفقير القادر على الكسب هل يعطى من الزكاة أم لا على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، الى جواز إعطاء الفقير القادر على الكسب من الزكاة.

قال الدسوقي: "وجاز دفعها لصحيح قادر على الكسب ولو تركه اختياراً"⁽³⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. لأنه فقير والفقراء هم المصارف⁽⁴⁾.
2. لأن العبرة في جواز صرف الزكاة هو فقد النصاب أو الحاجة، فإذا تحقق هذا في المكتسب جاز صرف الزكاة اليه⁽⁵⁾.
- ويجاب عن ذلك: بأن فقد النصاب ليس على عمومه، وإلا فتحنا الباب أمام كل كسول ومضيع للوقت والعمل⁽⁶⁾.
3. حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، أن رجلين حدثاه أنهما: أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة؟ فقلب فيهما البصر، -وقال محمد: بصره- فرأهما جلدتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن شئتما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب»⁽⁷⁾.

¹ داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، (المتوفى: 1078هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عدد الأجزاء: 2، (220/1)، دار إحياء التراث العربي.

² شيخ عيش، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (المتوفى: 1299هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، عدد الأجزاء: 9، (85/2)، دار الفكر - بيروت، هـ/1989م.

³ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، (494/1).

⁴ ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: 861هـ)، فتح القدير، عدد الأجزاء: 10، (278/2)، دار الفكر.

⁵ علي محمد يوسف المحمدي، مصرف الفقراء والمساكين، ص311.

⁶ المصدر السابق.

⁷ سبق تخريجه، ص30.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما: إن شئتما أعطيتكما، وهذا يدل على جواز أخذهم الزكاة مع كونهم قويان مكتسبان.

4. عموم آية مصارف الزكاة، ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾⁽¹⁾.

5. قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»⁽²⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن الزكاة تدفع للفقراء دون تفريق بين فقير مكتسب وغير مكتسب.

القول الثاني: ذهب الشافعية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾، الى عدم إعطاء القادر على الكسب من الزكاة.

قال الرملي: من قدر على عمل ولم يعمل لا يستحق الزكاة⁽⁵⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، أن رجلين حدثاه أنهما: أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة؟ فقلب فيهما البصر، -وقال محمد: بصره- فرأهما جليدين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن شئتما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب»⁽⁶⁾.

وعللوا قوله صلى الله عليه وسلم: "إن شئتما" بأنه خاص بالشابين لأنه صلى الله عليه وسلم قد يكون علم شيئا من أحوالهما التي لم تظهر للناس⁽⁷⁾.

¹ التوبة: آية 60.

² البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 1395، (104/2).

³ النووي، المجموع شرح المذهب، (190/6).

⁴ للمرداوي، الإتناف في معرفة الراجح من الخلاف، (218/3).

⁵ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (152/6).

⁶ سبق تخريجه، ص30.

⁷ علي محمد يوسف المحمدي، مصرف الفقراء والمساكين، ص(312).

2. أن العموم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَّاتِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾⁽¹⁾، قد تم تخصيصه بقول النبي صلى الله عليه وسلم «لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ»⁽²⁾⁽³⁾.

الترجيح:

يرى الباحث أن ما ذهب اليه الحنفية والمالكية من جواز إعطاء الفقير القادر على الكسب من الزكاة غير مسلم به، وأن الأقرب للصواب هو ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة من عدم إعطاء القوي القادر على الكسب من الزكاة، لقوة ووجاهة ما استدلوا به، كما أن الإسلام حث على العمل والاعتماد على النفس في كسب الرزق، وأن لا يكون المسلم عالة على غيره، فالقرآن الكريم حث على العمل والجد والكسب الحلال، لما له من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع ككل، قال تعالى: ﴿فَأَمْشُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾⁽⁴⁾.

كما أن الإسلام يربي الناس على عزة النفس وعدم المذلة في سؤال الناس، فقد كان نبي الله داوود عليه السلام يأكل من عمل يده ولا ينتظر الناس حتى يتصدقوا عليه، هكذا يجب أن يكون المسلم عزيز النفس منتج معتمد على نفسه لا على غيره كما أمر الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم.

ويتعلق بهذا المطلب مسائل:

أولاً: خصائص الكسب المانع من أخذ الزكاة.

صرح الشافعية بأن هناك صفات وشروط لا بد من توافرها في الكسب حتى يستحق صاحبه الأخذ من الزكاة، وبدون هذه الشروط لا يحق للكاسب الأخذ من سهم الفقراء والمساكين⁽⁵⁾، وهذه الشروط هي:

¹ التوبة آية 60.

² البخاري، صحيح البخاري، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم 2074، (3/ 57).

³ علي محمد يوسف المحمدي، مصرف الفقراء والمساكين، ص(311).

⁴ سورة الملك: آية 15.

⁵ الشعيب، مصرف الفقراء والمساكين، ص344.

1. العمل الحلال.

من شروط الكسب الذي يمنع معه أخذ الزكاة أن يكون حلال وبالتالي إذا لم يجد الشخص فرصة عمل حلال جاز له الأخذ من الزكاة، لأن عدم إعطائه من الزكاة سيجعله عرضة للعمل في أعمال محرمة كالعمل في بيع الدخان أو محلات بيع الخمر وغيرها من الأعمال التي نهى عنا الشارع⁽¹⁾.
وألحق الرملي العمل الذي فيه شبهة بالعمل الحرام⁽²⁾.

2. أن لا يكون العمل مخالفاً بالمرءة.

لا شك أن العمل الذي يخل بالمرءة كالعدم، لأن العمل الذي لا يليق بالمسلم يحط من كرامته وهو ما يتنافى مع الشرع لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ نفس المسلم، فلا يليق بالفقيه أو إمام المسجد أن يعمل عملاً غير لائق، لأن ذلك لا يليق بجلال مرتبتهم في الدين⁽³⁾.

قال الشافعية: إذا وجد الشخص من يوظفه في عمل لا يليق به فقير ينبغي إعطائه من الزكاة⁽⁴⁾.

3. عدم وجود مانع يمنعه من العمل.

من خصائص الشريعة الإسلامية اليسر ورفع الحرج ولهذا فإن الشخص إذا كان مريض مرض يحول دون قدرته على العمل فلا مانع من إعطائه من الزكاة إلى أن يستطيع العودة إلى العمل بعد شفائه من المرض.

قال الشافعية: لو كان الشخص مريض وهذا المرض يمنعه من العمل جاز له الأخذ من الزكاة كونه فقيراً⁽⁵⁾.

¹ الشريبي، معني المحتاج، (4/ 174).

² الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (6/ 153).

³ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، عدد الأجزاء 45 جزءاً، (316/23)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.

⁴ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (6/ 153).

⁵ الخطيب الشريبي، معني المحتاج (4/ 173).

وهذه الشروط ينبغي الأخذ بها، لأنها تتفق مع القواعد العامة للشرعية الإسلامية.

ثانياً: الفقير غير القادر على العمل بسبب التعليم.

اتفق الفقهاء على أن الفقراء والمحتاجين الذين يستطيعون كسب المال يستحقون "الزكاة" إذا تفرغوا لطلب العلم، لأنه من فروض الكفاية⁽¹⁾، ولأن فائدة علمهم ليست مقصورة عليهم بل هي لجميع المسلمين، فمن حقهم أن يتم تقديم الدعم لهم من مال الزكاة⁽²⁾.

واشترط الشافعية والحنابلة شروطاً لإعطائهم من الزكاة وهي:

1. أن يكون الطلب في العلوم الشرعية.

قال الخطيب الشربيني: "ولو اشتغل بعلم شرعي والكسب يمنعه من اشتغاله بذلك ففقير"⁽³⁾.

ويرى الباحث أن ما ينطبق على طالب الشرعية من استحقاق الزكاة إذا كان غير قادر على الكسب فإنه ينطبق على غيره من طلبة العلوم الأخرى التي لا يمكن ان يستغني عنها الناس في هذه الايام.

2. أن يكون الجمع بين طلب العلم والكسب متعذراً.

قال الخطيب الشربيني: "ولو اشتغل بعلم شرعي والكسب يمنعه من اشتغاله بذلك (فقير)"⁽⁴⁾.

فالفقير له الأخذ من الزكاة اذا كان لا يستطيع التوفيق بين طلب العلم والكسب أما إن استطاع التوفيق بين الطلب والكسب فلا يعطى من الزكاة، حتى لا يتكاسل ويتخذ طلب العلم ذريعة للتهرب من العمل.

3. أن يكون نجيباً يرجى تفقهه ونفع المسلمين به.

¹ معنى المحتاج (175/4)، كشف القناع (273/2)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (340/2)، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (494/1).

² القرضاوي، فقه الزكاة، ص576.

³ الخطيب الشربيني، معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (175/4).

⁴ الخطيب الشربيني، معنى المحتاج، (175/4).

قال النووي: "وأما من لا يتأنى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة إذا قدر على الكسب"⁽¹⁾.

ويرى الباحث وجهة هذا القول فالأذكىاء أولى الناس بالإنفاق، وفي الدول الحديثة يحرص قادتها ومؤسساتها على رعاية الطلبة الأذكىاء ويقوموا بتوفير كل ما يحتاجون إليه من أموال وأجهزة وبعثات خارجية، لأنهم يعلمون أن هؤلاء سوف يقودون المجتمع نحو التقدم والتطور وقيادة العالم.

ويجوز عند الحنفية أن يعطى طالب العلم من الزكاة وإن كان غنياً.

قال ابن عابدين: "ورأيت في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط: لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً إلا إلى طالب العلم والغازي ومنقطع الحج"⁽²⁾.

وعلى الحنفية ذلك بأنه إذا لم يأخذ طالب العلم الغني الزكاة واستمر في طلب العلم، فإنه يقع في نفاد مالي، مما يتسبب في فقره بعد إنفاق المال الذي يمتلكه دون وجود مصدر دخل يغنيه عن المسألة⁽³⁾.

وتأسيساً لذلك يرى الباحث أن طالب العلم الغني لا يجوز إعطاؤه من الزكاة إذا كان طلب العلم لا يتعارض مع كسبه كأن يكون صاحب محلات أو عقارات يقوم بتأجيرها، أما إذا كان طلبه للعلم يتعارض مع كسبه كأن يكون عامل (مياومة) فلا مانع من إعطائه من الزكاة حتى لا ينفق ما عنده ويصبح محتاجاً.

ويقول الشافعية بجواز دفع الزكاة لشراء الكتب للعلماء وطلبة العلم.

جاء في نهاية المحتاج: "لو كان فقيهاً فهل يعطى ما يحتاجه من الكتب؟ هو محتمل والأقرب إعطاؤه ذلك لاحتياجه له"⁽⁴⁾.

¹ المجموع شرح المذهب (190/6)، نهاية المحتاج (153/6).

² ابن عابدين، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)، (340/2).

³ المصدر السابق.

⁴ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (153/6).

وفي هذا الاطار يرى الحنابلة أن العلماء وطلبة العلم إذا احتاجوا الى الكتب ولم يجدوا ما يمكنهم من شرائها وجب إعطائهم من الزكاة بقدر ما يحتاجون اليه من هذه الكتب.

قال البهوتي: "وسئل الشيخ عن من ليس معه ما يشتري به كتباً للعلم يشتغل فيها؟ فقال: يجوز أخذه منها ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لمصلحة دينه ودنياه منها"⁽¹⁾.

الخلاصة:

ويتبين مما سبق أن طلبه العلم والعلماء يجوز لهم الأخذ من الزكاة بقدر حاجتهم الى الأشياء التي يحتاجونها في تعليمهم، فإن احتاجوا الى (طعام وشراب وكتب أو أجهزة حاسوب ونقات سكن ومواصلات) جاز إعطائهم من الزكاة لتوفير المستلزمات العلمية التي يحتاجونها بشرط أن لا تزيد التكاليف العلمية التي يتم دفعها من أموال الزكاة عن الثمن المتعارف عليه بين الطلاب.

ثالثاً: التفرغ للعبادة وترك العمل.

اختلف الفقهاء فيمن تفرغ للعبادة وترك العمل مع القدرة عليه على قولين:

القول الأول: ذهب الشافعية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾، الى أنه إذا كرس الفقراء والمحتاجون أنفسهم للعبادة وتركوا الكسب، فلا حق لهم في الزكاة.

قال الخطيب الشربيني: "ولو اشتغل بالنوافل للعبادات وملازمة الخلوات في المدارس ونحوها فلا يكون فقيراً"⁽⁴⁾.

وعلى الخطيب الشربيني ذلك بأن الكسب والاستغناء عما في أيدي الناس أولى من التعبد بالنوافل⁽⁵⁾.

¹ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع (271/2).

² المجموع شرح المذهب (191/6)، مغني المحتاج (175/4).

³ كشف القناع (273/2)، الإنصاف (218/3).

⁴ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج (175/4).

⁵ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج (175/4).

ويرى الباحث أن المسلم إذا عكف على عبادة الله تعالى من خلال الصلاة والصيام ونحو ذلك، مع القدرة على الكسب، فلا زكاة له، لأن منفعة العبادة التي قام بها مقتصرة عليه، ولأنه أمر بالعمل والسير في الأرض، كما أن الإسلام يحرم الرهبانية لأنها تدمر بنية الأرض، وتدمر مصالح البشرية.

القول الثاني: ذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، إلى جواز أخذهم الزكاة في هذه الحالة.

قال الحنفية: "ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من النصاب، وإن كان صحيحاً مكتسباً"⁽³⁾.

وعند المالكية لا مانع من دفع الزكاة للأشخاص الأصحاء القادرين على العمل، حتى لو تركوا العمل طواعية⁽⁴⁾.

ويجاب عنه بأن دفع الزكاة للأشخاص الأصحاء القادرين على العمل، سيكون حجة لهم على ترك العمل وعدم البحث عن عمل، وهو ما نهى عنه الشرع، فالمسلم مطالب بالعمل وكسب الرزق وأن لا يكون عالة على غيره.

الترجيح:

ويرى الباحث أن الأقرب للصواب هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من عدم إعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة إذا كرسوا أنفسهم للعبادة وتركوا عملهم، لأن الإسلام حث على العمل، ولأن العمل هو عبادة بحد ذاته، ولكي لا يتذرع الكسالى بالتفرغ للعبادة من أجل أخذ الزكاة.

رابعاً: المفاضلة بين العمل والتفرغ للعبادة:

اختلف الفقهاء في المفاضلة بين تحصيل الكسب والتفرغ للعبادة بعد وجود الكفاية على قولين:

¹ لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، عدد الأجزاء: 6، (189/1)، ط2، 1310هـ.

² الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (494/1).

³ لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية (189/1).

⁴ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (494/1).

القول الأول: ذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والحنابلة⁽³⁾، الى تفضيل الكسب على التفرغ للعبادة، بشرط أن لا يكون القصد من التكسب التكاثر، وإنما التقرب الى الله سبحانه وتعالى.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. ما روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- انه "رأى ثلاثة نفر في المسجد منقطعين للعبادة فسأل أحدهم من أين تأكل؟ فقال: أنا عبد الله، وهو يأتيني برزقي كيف شاء فتركه ومضى إلى الثاني فسأله مثل ذلك فأخبره أن له أبا يحتطب في الجبل فيبيع ما يحتطبه فيأكل منه ويأتيه بكفايته فقال له: أخوك أعبد منك ثم أتى الثالث فسأله فقال له: إن الناس يروني فيأتوني بكفايتي فضربه بالدرة وقال له اخرج إلى السوق أو كما قال"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: أن عمر رضي الله عنه قال للرجل أخوك أعبد منك وهذا دليل على أن التكسب أفضل وأكثر أجرا من التفرغ للعبادة.

2. لأن توفير الدخل للأسرة واجب، والعبادة المتفرغ من أجلها نافلة، والواجب مقدم على التطوع⁽⁵⁾.

3. عموم منفعة العمل، لأن العامل هو في الحقيقة خادم ومخدوم، فالنفع موزع بين الناس نتيجة هذا الكسب، أما العبادة فنفعها قاصر على المتعبد نفسه دون الناس، والأعمال كلما كانت عمومية أكثر كانت فائدتها أكثر⁽⁶⁾.

القول الثاني: ذهب الحنفية في الأصح الى أن التفرغ للعبادة أفضل من التكسب⁽⁷⁾.

¹ السرخسي، المبسوط (30/ 251).

² ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (المتوفى: 737هـ)، المدخل، عدد الأجزاء 4، (299/4)، دار التراث.

³ السيوطي، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: 1243هـ)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، عدد الأجزاء 6، (341/6)، المكتب الإسلامي، 1415هـ-1994م.

⁴ ابن الحاج، المدخل، (299300/4).

⁵ السيوطي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (341/6).

⁶ السرخسي، المبسوط (30/252).

⁷ المصدر السابق.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. أن الأنبياء والرسل عليهم السلام اشتغلوا بالعبادة أكثر من اشتغالهم بالكسب، وهم اسمى

المناهج الدينية⁽¹⁾.

ويجاب عنه بأن الأنبياء والرسل عليهم السلام كانوا أكثر الناس عبادة وعملاً وكانوا أكثر الناس ترتيباً للأولويات وموازنةً بين العبادة والعمل، فلم يتفرغوا للعبادة ويتركوا عملهم الذي يعيشون ويقتاتون منه، فالعمل عبادة والعبادة عمل، والاسلام أمر المسلمين بالعبادة والعمل فلا يقبل عبادة دون عمل ولا عمل بدون عبادة، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾².

2. أن العمل يصح من الكافر والمسلم، أما العبادة فلا تصح إلا من المسلم، فكيف يصح تقديمه

على العبادة⁽³⁾.

الترجيح:

يرى الباحث أن ما ذهب إليه أصحاب القول الأول هو الأولى بالأخذ والاعتبار لوجاهة الأدلة التي استدلوا بها.

ويرد على أصحاب القول الثاني:

1. بأن الأنبياء عليهم السلام كانوا يعبدون الله ويضربون في الأرض يبتغون من فضل الله دون أن

يهملوا التوازن بين العمل والعبادة فنوح عمل نجارا وإدريس عمل خياطاً وإبراهيم كان فلاحاً وداود

كان يأكل من عمل يده، وهؤلاء الأنبياء أكثر الناس فهما والتزاما بشرع الله.

2. أن عمل الكافر غير مقبول عند الله بخلاف عمل المسلم فمن غير الصحيح التسوية بينهما.

¹ الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (المتوفى: 189هـ)، الكسب، عدد الأجزاء: 1، ص 49، تحقيق: سهيل زكار، ط1، عبد الهادي حرصوني - دمشق، 1400.

² سورة الملك: 15.

³ الشيباني، الكسب، ص 49.

المطلب الثاني: حكم اعطاء الفقير العاصي من الزكاة.

ويرى بعض الفقهاء أن الفقير العاصي إذا أنفق المال على معاصيه لا يعطى من الزكاة، وذهب إلى هذا الرأي المالكية⁽¹⁾، والشافعية⁽²⁾، وابن تيمية رحمه الله، فهو يرى عدم إعطاء العاصي من الزكاة إلا إذا تاب، لأن الزكاة فرضها الله على من يريد طاعته، لتكون له مساعد على طاعة الله⁽³⁾. قال الدردير: "فلا تعطى لكافر ولا تجزئ كاهل المعاصي إن ظن أنهم يصرفونها فيها وإلا جاز الإعطاء لهم"⁽⁴⁾.

وذهب الشافعية إلى جواز صرف الزكاة إلى العاصي على ألا يكون هذا الصرف معيناً له على معاصيه⁽⁵⁾.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "يجوز دفع الزكاة إلى الفقير المسلم، وإن كان لديه بعض المعاصي، ولكن التماس الفقراء المعروفين بالخير والاستقامة أولى وأفضل"⁽⁶⁾.

وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إلى ضرورة تحري أهل التقوى والاستقامة عند دفع الزكاة أما أهل الفجور فلا زكاة لهم⁽⁷⁾.

ويفهم من قول الفقهاء بأن العاصي لا يعطى من الزكاة حتى لا يتقوى بها على معصية الله.

¹ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (492/1).

² الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (157/6).

³ ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (373/5).

⁴ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (492/1).

⁵ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (183/4).

⁶ ابن باز، مجموع فتاوى ابن باز، عدد الأجزاء: 30 جزء، (14 / 273)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

⁷ ابن تيمية، نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، مجموع الفتاوى (87/25)،

تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.

الخلاصة:

يرى الباحث ضرورة التفريق بين العاصي الذي يصرف الزكاة على فجوره وبين العاصي الذي لا يصرفها على معاصيه، فالعاصي الذي يصرف الزكاة على معصيته لا يجوز إعطائه من الزكاة، وأما العاصي الذي لا يصرف الزكاة على معصيته فلا مانع من دفع الزكاة إليه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقراء المشهورين بالاستقامة والصلاح هم الأولى في أخذ الزكاة.

ويتعلق بهذا المطلب المسألتين التاليتين:

المسألة الأولى: حكم دفع الزكاة لتارك الصلاة.

لا شك أن الهدف الأول للزكاة هو تلبية الاحتياجات ودفع الضروريات وإنشاء المصالح الخاصة والعامّة، فلا تدفع لمن يستعين بها على ما حرم الله، لأن الله سبحانه وتعالى أمرنا بطاعته واجتنبنا نواهيه، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾⁽¹⁾⁽²⁾.

ومن القضايا المثارة في مسألة الزكاة إعطاؤها لتارك الصلاة فقد سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله عن إعطاء الزكاة لتارك الصلاة فقال: "ومن لم يكن مصليا أمر بالصلاة فإن قال أنا أصلي أعطي"⁽³⁾. بمعنى أنه إذا أعلن توبته وتعهد بالمحافظة على الصلاة، فإنه يصدق ويعطى من الزكاة.

يرى الباحث أنه من الضروري التثبت من حال الشخص إذا كان يصلي أم لا، وعدم الاكتفاء بالتصريح منه، فإن كان معروفا بتركه للصلاة أو غير ملتزم بها لا يعطى، حتى لا تكون الزكاة عوناً له على المعصية، إنما تكون دافعا له للمحافظة على الصلاة.

¹ المائدة، آية 2.

² الجار الله، عبد الله بن جار الله الجار الله، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، ص 61، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

³ ابن تيمية، مجموع الفتاوى (89/25).

المسألة الثانية: إعطاء العاصي من الزكاة لعائلة ينفق عليها.

ذكرنا سابقاً أن المرتكب للمعاصي لا يصح إعطائه من الزكاة إلا أن هناك بعض الحالات التي ينبغي استثنائها، منها أن يكون هذا العاصي متزوج ولديه أولاد ينفق عليهم.

ويرى الباحث ضرورة إعطاء العاصي من الزكاة في هذه الحالة، لأن هذه العائلة لا ذنب لها بما يرتكبه من معاصي، قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾⁽¹⁾، أما إذا كان هذا العاصي يمنع وصول الزكاة لزوجته وأبنائه ويقوم بالاستيلاء عليها وصرفها على معاصيه، ينبغي حينها أن يتم إيصال المال عن طريق تلبية احتياجاتهم دون تقديم المال بشكل نقدي لهم.

المطلب الثالث: حكم اعطاء الكافر من الزكاة.

اختلف الفقهاء في جواز دفع الزكاة الى الكافر على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، والمالكية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، الى عدم جواز دفع الزكاة للكافر.

قال الحنابلة: لا يجوز دفع الزكاة للكافرين، لأنها شفقة ورحمة، فهي ضرورية للمسلمين، وبالتالي فهي غير واجبة على الكفار⁽⁶⁾.

وقال ابن قدامة رحمه الله: "لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن زكاة الأموال لا تعطى لكافر ولا لمملوك"⁽⁷⁾.

¹ فاطر، آية 18.

² السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين (المتوفى: نحو 540هـ)، تحفة الفقهاء، (1/303)، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1414هـ - 1994م.

³ تقي الدين الحصني، كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، ص192.

⁴ الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (2/344).

⁵ البهوتي، كشاف الفتاوى عن متن الإقناع (2/289).

⁶ المصدر السابق.

⁷ ابن قدامة، المغني (2/487).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن هم طاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم طاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم طاعوا لك بذلك فأياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»"(1).

وجه الدلالة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بأخذ الزكاة من أغنياء المسلمين ودفعها إلى فقرائهم، فلا يجوز إعطائها لغير المسلمين.

2. الإجماع: قال ابن المنذر رحمه الله: "وأجمعوا على أن الذمي لا يعطى من زكاة الأموال شيئا"(2).

القول الثاني: ذهب بعض الحنفية إلى جواز دفع الزكاة للكافر(3).

قال زفر: ليس من شروط صرف الزكاة الإسلام(4).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. أن الهدف هو تحقيق الكفاية للفقير تقرباً وطاعة لله سبحانه وتعالى وهو ما حدث(5).

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى، ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، حديث رقم: 4347، (162/5).

² ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، (المتوفى: 319هـ)، الإجماع، عدد الأجزاء: 1، (ص: 48)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1425هـ-2004م.

³ بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، البناية شرح الهداية عدد الأجزاء: 13، (3/ 461)، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م.

⁴ المصدر السابق.

⁵ السرخسي، المبسوط، (202/2).

2. ما روي عن جابر بن زيد، قال: سئل عن الصدقة في من توضع؟ فقال: في أهل المسكنة من المسلمين، وأهل ذمتهم، وقال: وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، «يقسم في أهل الذمة من الصدقة والخمس»⁽¹⁾.

ويجاب عنه بأنه لا يعتبر حجة لأنه من الأخبار المرسلة⁽²⁾.

3. تفسير عمر للفقراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾⁽³⁾، بأنهم فقراء أهل الكتاب⁽⁴⁾.

القول الثالث: تقييد جواز إعطاء الزكاة للذمي بعدم وجود من يستحقها من المسلمين⁽⁵⁾.

ويجاب عنه بأن أموال الزكاة يجوز تخزينها لسنين قادمة في بيت مال المسلمين، لتدفع لهم عند ثبوت مصارفها⁽⁶⁾.

الترجيح: يرى الباحث أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من عدم صرف الزكاة للكافر هو الأقرب للصواب، لقوة الأدلة التي استدلوها بها من الآيات والأحاديث والإجماع، وأرى أن يتم استثناء من كان في حاجة شديدة قد يتعرض من خلالها للهلاك كأن يكون غير قادر على توفير الطعام لنفسه أو مرضاً شديداً ولا يملك نفقة العلاج بأن يعطى من الزكاة من باب الإحسان إليه، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽⁷⁾.

¹ ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عدد الأجزاء 7، (402/2)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد - الرياض، 1409هـ.

² العاني، خالد عبد الرزاق، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص618، دار اسامة للنشر والتوزيع عمان - الاردن.

³ التوبة، آية 60.

⁴ ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، (2/401).

⁵ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص618.

⁶ أبو عطا، أنس مصطفى حسين، صرف الزكاة للفاقد، ص276، جامعة مؤتة، 2003م، رقم 26773، ص276.

⁷ الممتحنة: آية 8.

ويتعلق بهذا المطلب عدة مسائل:

المسألة الأولى: دفع الزكاة للكافر المحارب.

الكافر المحارب: هو الكافر من أهل الكتاب والمشركين، الذي أعرض عن موافقة دعوة المسلمين، وليس بينه وبين المسلمين عقد ذمة ولا أمان، ويسكن في دار الحرب التي لا تقيم أحكام الإسلام⁽¹⁾.

وقد أجمع الفقهاء على عدم جواز إعطاء الكافر المحارب من أموال الزكاة، لأن في ذلك معاونه له على محاربة الإسلام والمسلمين وممن نقل هذا الإجماع العيني صاحب كتاب البناية شرح الهداية، قال العيني من الحنفية "وأما الحربي فلا يجوز دفع صدقة ما إليه بالإجماع"⁽²⁾.

قال ابن الهمام: "ولا يدفع ذلك لحربي ومستأمن، فقراء المسلمين أحب"⁽³⁾.

وزهد الحنفية الى عدم جواز دفع اموال الزكاة الى المحاربين⁽⁴⁾، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ

عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ﴾⁽⁵⁾.

يتبين من خلال ما سبق أن الكافر المحارب لا يعطى من الزكاة، فإن كان الله سبحانه وتعالى قد أمرنا بقتال الكفار المحاربين فمن باب أولى عدم إعطائهم من الزكاة.

المسألة الثانية: دفع الزكاة للملحد.

والملحد هو من ابتعد عن الشرع الحكيم إلى ناحية من نواحي الكفر، من أحد في الدين أي حاد ومال عن الصواب، لا يشترط فيه الاقرار بنبوته نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولا بوجود الخالق تعالى، ولا إخفاء الكفر⁽⁶⁾.

¹ العاني، مصارف الزكاة وتمليحها في ضوء الكتاب والسنة، ص 614.

² ابن المنذر، الإجماع، ص 48.

³ ابن الهمام، فتح القدير، (266/2).

⁴ ابن مودود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، (120/1).

⁵ الممتحنة، آية 9.

⁶ مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية (48/24).

فالملحد الذي لا يقر بوجود الله تعالى ولا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ويرى الشيخ رشيد رضا أن الملاحظة أنواع: يدعي بعضهم عدم الإيمان بالله من خلال إعاقة وجود الخالق وإنكار وجوده، وإما بالشرك بعبادته، ومنهم من ينكر صراحة الوحي ورسالة الرسول، ويسب النبي صلى الله عليه وسلم، ويقدم في القرآن أو في البعث والجزاء، ومنهم من يدعي الإسلام من منظور القومية السياسية، لكنهم يجيزون الشرب والفسق وترك الصلاة وغيرها من أركان الإسلام، وهؤلاء لا يعترف بإسلامهم، فلا يجوز دفع الزكاة لهم⁽¹⁾.

المسألة الثالثة: دفع الزكاة للمرتد.

الردة في الشرع: هي خروج الشخص من الإسلام طائعا مختاراً⁽²⁾.

والمرتد عن الإسلام لا يعطى من الزكاة، لأنه خان الإسلام ولم يكن له الحق في الحصول عليها كباقي المسلمين، ولأن خطر المرتد على الأمة الإسلامية أشد من الكافر الأصلي فلا تدفع الزكاة له، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من بدل دينه فاقتلوه"⁽³⁾، فالمرتد عن الإسلام لا يعامل معاملة المسلمين إنما يعامل معاملة الكافر المحارب فلا يعطى من الزكاة.

¹ رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، تفسير المنار، (443/10).

² الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (134/7).

³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب حكم المرتد والمرتدة واستنابتهم، حديث رقم 6922، (15/9).

المبحث الثالث

القدر الذي يعطاه الفقير من الزكاة

الفقراء والمساكين في الاسلام حظوا باهتمام كبير، حيث جعل الله تعالى أول سهم لهم في الزكاة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عناية الاسلام بحل مشكلة الفقر والقضاء عليه.

وقد اتفق العلماء على أنه ينبغي أن يدفع للفقراء والمحتاجين ما يلبي حاجاتهم ويحقق لهم الكفاية الذاتية، إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يعطى للفقير على أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية الى إعطاء الفقير والمسكين اقل من النصاب، وأجازوا أن يعطى بقدر النصاب أو أكثر لكن مع الكراهة⁽¹⁾.

قال الكاساني: يكره لمن وجبت عليه الزكاة أن يدفع للفقير مائتي درهم أو أكثر، فإن دفع فلا حرج ويجزئه ذلك⁽²⁾.

وحجتهم في ذلك أن هذا نصاب مكتمل، يجعل الفقير غنيا، والغني لا يجوز دفع الزكاة اليه.

ويرد عليه بأنه لا يسمى غنيا إلا بعد تحقق الملك له، فأما قبل ذلك فلا ينفك وصف الفقر عنه، فتكون الصدقة وقعت بكف الفقير فيجوز ذلك، لأن الغنى يتحقق بالملك، والقبض شرط لتحقيق الملك فيتم القبض ثم يملك المقبوض ثم يصبح غنيا⁽³⁾.

القول الثاني: ذهب المالكية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، والشافعية في قول⁽⁶⁾، الى أن الفقير والمسكين يتم إعطائهم من الزكاة ما تتم به كفايتهم وكفاية من يعولون سنة كاملة.

¹ السرخسي، المبسوط، (13/3).

² الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (48/2).

³ المصدر السابق.

⁴ الخراشي، شرح مختصر خليل للخرشي (215/2).

⁵ البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع (284/2).

⁶ ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (164/7)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357هـ-1983م.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث عمر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»⁽¹⁾.

2. ان الزكاة تؤخذ كل عام، فيعطى من الزكاة ما يكفيه لعام، حتى يأتي العام الذي يليه⁽²⁾.

ويرد عليه بأنه قد لا يتم توزيع الزكاة في كل عام، كما أن أخذه ما يكفيه من الزكاة يجعله ينتفع بها في السنوات القليلة القادمة، فيفتح المجال لغيره من المحتاجين كي يستفيدوا منها⁽³⁾.

3. اختلاف أحوال الناس، لذلك يعطى كل فرد حسب احتياجاته وما يتم كفايته⁽⁴⁾.

ويرى أصحاب هذا القول أنه لا يوجد حد معروف لدرجة الاكتفاء السنوي، بل يعطى للفقير ما يكفيه لسنته مهما بلغت هذه الكفاية⁽⁵⁾.

القول الثالث: ذهب الشافعية⁽⁶⁾، والحنابلة في قول⁽⁷⁾، الى إعطاء الفقراء والمساكين كفايتهم على الدوام.

وأصحاب هذا القول ذهبوا للتمييز بين الفقير الذي له صنعة، والفقير الذي لا صنعة له.

¹ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال، حديث رقم 5357، (63/7).

² البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، شرح منتهى الإرادات = دقائق أولى النهى لشرح المنتهى، عدد الأجزاء 3، (453/1)، ط1، عالم الكتب، 1414هـ-1993م.

³ الغفيلي، نوازل الزكاة، ص354.

⁴ الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، المنتقى شرح الموطأ، عدد الأجزاء: 7، (155/2)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، 1332هـ.

⁵ القرضاوي، فقه الزكاة، 583.

⁶ الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (185/4).

⁷ المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (238/3).

فإن كان له صنعة أعطي ما يملك به أدوات صنعته قلّ ثمنها أو أكثر بحيث يحدث له من كسبه ما يفي بكفايته تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف المهن والبلدان والأزمان، فإن كان مزارعاً يعطى راس مال لزراعته، وإن كان من أصحاب العقارات يملك عقاراً يحقق له الكفاية من غلته على الدوام⁽¹⁾.

فإن لم يكن صاحب مهنة، ولا تاجراً ولا شيء من أنواع المصالح قال الشافعية يعطى كفاية العمر الغالب⁽²⁾.

والعمر الغالب كما قال الشافعية هو ستون سنة فإذا تخطى هذا العمر يعطى كفاية عام فإن تخطاها يعطى كفاية عام آخر وهكذا، ورأى بعضهم أن العمر الغالب هو تقدير المدة التي لا يعيش المسلم بعدها، وقيل تخمن المدة بسبعين سنة وقيل بثمانين سنة وقيل بتسعين وقيل بمائة، فإذا ما جاوز المدة المتوقعة يعطى كفايته كل سنة أولاً بأول⁽³⁾.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

1. حديث قبيصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ، تَحْمَلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمَسِّكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالُهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ (قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سَحْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْتًا"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح المسألة للفقير حتى ينال ما يلبي حاجته، فدل على إعطائه ما تحصل به الكفاية على الدوام.

¹ النووي، المجموع شرح المذهب (6/ 194).

² المصدر السابق.

³ الرملي، شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي (المتوفى: 957هـ)، فتاوى الرملي، عدد الأجزاء 4، (137/3)، المكتبة الإسلامية.

⁴ سبق تخريجه.

2. لأن المراد هو إثرائه، ولا يتحقق إلا بذلك⁽¹⁾.

3. أنه عندما أخذ الزكاة كان فقيراً، والزكاة جائزة على الفقراء، ولم يعرف لها حد معلوم⁽²⁾.

القول الرابع: لا يدفع له أكثر من خمسين درهماً حتى تنتهي، ولو أعطي في السنة أكثر من مرة، وهو رواية عند الحنابلة⁽³⁾، فإن كان لديه أبناء فيعطى كل واحد منهم خمسون درهماً⁽⁴⁾.

واستدل الحنابلة على عدم إعطائه أكثر من خمسين درهماً بالحديث الذي سبق أن استدلوا به في حد الغنى المانع من أخذ الزكاة، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة (خמוש، أو خدوش، أو كدوح) في وجهه»، فقال: يا رسول الله، وما الغنى؟، قال: «خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب»⁽⁵⁾.

ويرد عليه بأن الحديث ضعيف لا يحتج به.

وعلى فرض صحته فإن إعطائه خمسين درهماً حتى تنتهي لا يحقق الحكمة التي شرعت من أجلها الزكاة وهي إغناء الفقير.

الترجيح:

لا شك أن الزكاة شرعت لسد حاجات الناس وتحقيق الكفاية لهم وأن يكونوا في غنى عن سؤال الناس، وليس بالضرورة أن يتم سد حاجات الناس عن طريق إعطائهم المال بشكل مباشر، فقد تكون حاجتهم متمثلة في إيجاد فرص عمل.

¹ ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (164/7).

² الحطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، عدد الأجزاء: 6، (348/2)، دار الفكر، 1412هـ-1992م.

³ المرادوي، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (239/3).

⁴ بالعمش، عناصر الكفاية المعتبرة ومقدار ما يعطى الفقير من الزكاة، مجلة العلوم الشرعية، مج5، عدد2/662.

⁵ سبق تخريجه، ص47.

ويرى الباحث أن مسألة القدر الذي يعطاه كل من الفقير والمسكين ليست جامدة ومحددة بقدر معين، بل تختلف باختلاف حاجات الناس، فقبل أن نقوم بإعطاء الزكاة للفقير لا بد من النظر الى عدة أمور وهي:

أولاً: إذا كان الفقير أو المسكين صاحب مهنة قادر على العمل بها لكنه لا يستطيع شراء الآلات والمعدات اللازمة لمهنته، فالأفضل أن يتم إعطاؤه من الزكاة ما يجعله قادراً على شراء هذه المعدات، فمن غير المعقول أن نقوم بتخصيص راتب شهري لشخص قادر على العمل ويحتاج لمعدات لي عمل بها، بل نقوم بشراء تلك الآلات وتسليمها له لكي يعمل بها.

وينبغي الانتباه الى ضرورة مراعاة أوضاع بقية الفقراء والمساكين عند توزيع الزكاة، فإذا كان توفير رؤوس الأموال للعاملين سيؤدي الى استنزاف حصيلة الزكاة والإضرار بباقية الفقراء فينبغي حينها تجنب رؤوس الأموال ذات المبالغ الضخمة.

ثانياً: إذا كان الفقير لا يستطيع العمل، كالأشخاص المصابين بإعاقة دائمة تحول دون قدرتهم على العمل، فالأفضل أن يعطوا ما يكفيهم بقية حياتهم، وذلك بتخصيص رواتب شهرية لهم من قبل الدولة.

المبحث الرابع

عناصر الكفاية المعتبرة في استحقاق الزكاة

المطلب الاول: عناصر الكفاية عند الفقهاء الأوائل.

مر معنا سابقا أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية، فكان لزاماً أن نعلم ما هي العناصر أو الأشياء التي إذا توافرت عند الشخص يكون مكفياً عن أخذ الزكاة، وإذا نقصت يكون مستحقاً للزكاة.

لقد عبر الفقهاء عن الكفاية بمصطلح الحاجة الأصلية: "وهي ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً كالتفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر أو البرد أو تقديراً كالدين، فإن المديون محتاج إلى قضائه بما في يده من النصاب دفعا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكآلات الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها فإن الجهل عندهم كالهلاك"⁽¹⁾.

وقد تحدث الفقهاء عن عناصر حد الكفاية التي يحتاجها المسلم في حياته اليومية، والتي يستطيع من خلالها أن يعيش حياة سوية معتدلة من غير إسراف ولا تقتير، وقد قاموا بترتيب هذه العناصر إلى ثلاث مستويات، إذا اتم الإنسان مكوناتها كان في غنى وكفاية عما في أيدي الناس.

المستوى الأول: الضروريات.

وهي الأمور التي لا بد منها في تحقيق مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تتحقق هذه المصالح، بل يؤدي ذلك إلى خلل وشدوذ وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين⁽²⁾.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن الإنسان يحتاج إلى أمور مهمة في دينه ودنياه لا غنى عنها، فالإنسان لا يستطيع العيش بدون هذه الضرورات، فلا يستطيع العيش بدون طعام وشراب ولا لباس

¹ ابن عابدين، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (262/2).

² الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، عدد الاجزاء 7، (18-17/2)، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، 1417هـ-1997م.

يستتره ولا سلاح يدافع به عن نفسه من الأعداء ولا كتب العلم التي يتعلم من خلالها ولا مسكن يأويه ولا غيرها من الأمور الرئيسية في حياته.

المستوى الثاني: الحاجيات

وهي الأمور التي التي يحتاجها الإنسان لرفع الحرج والتوسعة عليه لكي يعيش حياة طبيعية، فإن لم يتم تحقيق هذه الأمور يقع الإنسان في ضيق ومشقة⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على الحاجيات التمتع بالأشياء التي حلها الله سبحانه وتعالى مثل الطعام والشراب والملابس والسكن والمركبات وما إلى ذلك⁽²⁾.

وما يترتب على عدم توفير الحاجيات من ضرر ومشقة أقل من الأثر المترتب على عدم توفر الأمور الضرورية إذ بدونها لا يستطيع الإنسان الاستمرار في الحياة أما الحاجيات فتستمر حياته مع وجود صعوبة.

المستوى الثالث: التحسينيات.

وهي الأخذ بما يليق بالإنسان من محاسن الأمور، وهي زائدة عن أصل الضروريات والحاجيات، ولا يترتب على عدم توفيرها مشقة أو صعوبة في استمرار حياة الإنسان، كالأمر المتعلقة بآداب الطعام والشراب، وتجنب المستخبث من الطعام والشراب، والتبذير والإقتار في المتناولات.

والناظر في هذه المستويات التي وضعها الفقهاء يجد أن لها أهمية في المجل، إلا أنها غير كافية في تحديد عناصر الكفاية التي إذا بلغها الشخص لا يحق له الأخذ من الزكاة خصوصاً أن الفقهاء تحدثوا عنها بناء على زمانهم وما كان موجوداً في ذلك الوقت.

وفيما يلي عناصر الكفاية التي تحدث عنها الفقهاء الأوائل، مع محاولة تقريب ذلك وتنزيله على الواقع الذي نعيشه في فلسطين المحتلة:

¹ الشاطبي، الموافقات، (21/2).

² المصدر السابق (22/2).

أولاً: الطعام والشراب:

يعتبر الطعام والشراب من الأمور الضرورية في الحياة، فلا يمكن تصور حياة الشخص دون طعام أو شراب، ولا شك أن الشخص الذي لا يستطيع أن يوفر الطعام والشراب له ولأسرته فقير مستحق للزكاة.

لكن من الضروري تحديد حد الكفاية للشخص من الطعام والشراب من أجل تحديد ما إذا كان الشخص مستحقاً للزكاة أم لا.

وقد يقول قائل إن على الفقراء أن يكتفوا بأقل كمية من الطعام والشراب⁽¹⁾، ويمكن أن يستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "من سأل وعنده ما يغنيه، فإنما يستكثر من النار، فقالوا: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: قدر ما يغديه ويعشيه، وقال النفيلى في موضع آخر: أن يكون له شبع يوم وليلة، أو ليلة ويوم"⁽²⁾.

لكن هذا القول لا يمكن أن يتم تطبيقه على الواقع، فمن اليوم لا يجد طعام يومه وليلته؟؟

كما أنه لا يحل مشكلة الفقر، ومعروف أن الإسلام إنما جاء بفريضة الزكاة للقضاء على الفقر والتخلص منه بشكل جذري، لا أن يتم وضع حلول مؤقتة لا تساعد في رفع وصف الفقر عن الفقراء، فالفقير وإن وجد ما يأكله في اليوم والليلة يبقى فقيراً، فهو وإن وجد ما يأكله في يومه وليلته ربما لا يجد ما يأكله في اليوم الذي يليه.

لذلك يرى الباحث أنه من الضروري الأخذ بما ذهب إليه الشافعية من القول بأن الكفاية تكون بما يليق بالحال من غير تبذير ولا اسراف⁽³⁾، وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي للفرد أو الأسرة يتم تحديده بناء على طعام أواسط الناس.

¹ بالعمش، عناصر الكفاية المعتبرة في تحديد الكفاية وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة، ص49.

² ابو داود، سنن ابي داود، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى، حديث رقم 1629، صححه الألباني انظر صحيح الترغيب والترهيب.

³ زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (1/394).

ثانياً: الملابس.

ومن الأمور الضرورية التي لا يتصور العيش بدونها الملابس، وقد حدد الغزالي حاجة الفرد من الثياب بما يليق بذوي الدين، وهو ثوب واحد وقميص ومنديل، واعتبر بقية التوابع من قبيل التبذير والإسراف المستغنى عنه⁽¹⁾، وهذا التحديد لا شك أنه مبني على عصره، أما في أيامنا هذه فيصعب الزام أهل زماننا بهذا الكلام، خصوصاً أن الزمان مختلف وكذلك العادات والأعراف، فلا يوجد في هذا الزمان من يقتصر في لباسه على ثوب واحد، حتى لو كان أشد الناس فقراً وحاجة.

لذا ينبغي الأخذ بما ذهب إليه الشافعية من القول بأنه لا يمنع إعطاء الشخص من الزكاة ولو كان له ثوب يلبسه متجماً به⁽²⁾، وعند ابن حجر الهيثمي وإن تعددت⁽³⁾، لأنه الأقرب للواقع.

فالمعارف عليه في هذه الأيام أن يمتلك الشخص ثياباً متعددة، فيكون لديه ثياب يرتديها في الصيف وثياب للشتاء، فلا يعقل أن يلبس الشخص ثياباً شتوية في فصل الصيف أو العكس، لأن في ذلك حرجاً ومشقة لا تطاق.

قال الكاساني: "ولو كان له كسوة شتاء وهو لا يحتاج إليها في الصيف يحل له أخذ الصدقة"⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من قرب ما ذهب إليه الشافعية من الواقع إلا أنه غير كافٍ في تحديد كفاية الشخص من الملابس في هذه الأيام، كما لا يعقل أن يبقى شخص بذات الملابس طوال فصل كامل كالصيف أو الشتاء، وخاصة أن بعض أماكن العمل يشترط ملابس معينة أثناء العمل الرسمي.

ثالثاً: المسكن.

يعتبر المسكن من المطالب الأساسية للإنسان، لكن هل المعتبر هو ملك المسكن أم استئجاره⁽⁵⁾.

¹ الغزالي، إحياء علوم الدين، (214/4).

² النووي، المجموع شرح المذهب (190/6).

³ ابن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (151/7).

⁴ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (48/2).

⁵ بالعمش، عناصر الكفاية المعتبرة في تحقيق الكفاية وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة، ص 679.

ذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، الى أن المعتبر هو ملك المسكن.

قال مالك: "لا بأس أن يعطى من الزكاة من له المسكن والخادم"⁽⁴⁾.

وزاد الشافعية بأن قالوا: ولا يمنع الفقر والمسكنة مسكنه الذي يحتاج اليه، وإن أُلّف السكن بالأجرة⁽⁵⁾.

ولا شك أن هذا القول يحقق المقصد الاساسي من الزكاة، وهو تحقيق كفاية الشخص على الدوام، وتحقيق الكفاية على الدوام لا يتحقق الا بامتلاك مسكن يؤيه ومن يعول، ويترك ابنائه بعد وفاته مستقرين مكفيين بهذا المسكن⁽⁶⁾.

كما ينبغي أن ينظر أيضاً إلى من لا يستطيع دفع الإيجار، فهل يدفع له من الزكاة إيجار منزله، أم يدفع له من الزكاة ما يجعله قادراً على شراء المنزل؟

الظاهر أن الوضع يختلف من شخص لآخر، فمن كان يرجى منه أن يلبي احتياجاته يوماً ما ويكون قادراً على دفع إيجار منزله بنفسه، فيدفع له الاجرة في كل عام حتى يصبح قادراً على دفع اجرة مسكنه بنفسه، وأما من لا يأمل منه ذلك، كأن يكون مريضاً أو يتيماً، فيتم اعطائه قدر قيمة المسكن، لأن في ذلك تحقيق للكفاية الدائمة له⁽⁷⁾.

ويرى الباحث أن شراء مساكن للفقراء أمر مرحق للدولة والأولى إقامة مشاريع سكنية بمواصفات مقبولة يسن فيها ذوو الدخل المحدود.

¹ ابن عابدين (رد المحتار) (347/2).

² الحطاب، مواهب الجليل (346/2).

³ ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج (150/7).

⁴ الحطاب، مواهب الجليل (346/2).

⁵ ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج (150/7).

⁶ بالعمش، عناصر الكفاية المعتبرة في تحقيق الكفاية وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة، ص 680.

⁷ المصدر السابق، ص 681.

رابعاً: الخادم.

اتفق جمهور الفقهاء على أن الخادم من عناصر الكفاية الأساسية، فلا يرفع عن الفقير وصف الفقر، ويكون بذلك مستحق للزكاة⁽¹⁾.

وعبر عنه البعض بالعبد، قال النووي: " العبد الذي يحتاج إليه للخدمة كالمسكن وأنهما لا يمنعان أخذه الزكاة لأنهما مما يحتاج إليه كثيابه"⁽²⁾.

والملاحظ هنا ان الفقهاء تناولوا مسألة الخادم لأن الناس كانوا يعتمدون على اعمالهم بشكل كبير على الخدم والعبيد في ذلك الزمان لكثرة الرق والعبودية، أما في زماننا هذا فإن اعتماد الناس على الخدم لا يكون الا للضرورة، كما أن وجود الخدم عند بعض الناس في هذا الزمان دليل على غناهم، بخلاف الزمن القديم.

وعليه فلا وجه لاعتبار الخادم في عصرنا من عناصر الكفاية التي إذا فقدها الشخص اصبح مستحقاً للزكاة، الا إذا كان محتاجاً لذلك، قال ابن حجر الهيتمي: "وكذا الخادم والمركوب إذا اقتضاها حاله"⁽³⁾، وقيد المالكية إعطاء الفقير ثمن الخادم باتساع المال⁽⁴⁾.

والذي يترجح لي في هذه المسألة أن الأمر مرتبط بمدى الحاجة الى الخادم فإذا كان الشخص محتاجاً للخادم، كأن يكون مريضاً، أو لديه مرضى يقوم على خدمتهم ويحتاج الى من يساعده في هذه الخدمة، فلا مانع من اعتبار الخادم من عناصر الكفاية حينها، أما إذا كانت الحاجة الى الخادم غير ضرورية كأن تكون الحاجة للخادم من باب التحسينيات، فلا وجه لاعتبار الخادم من عناصر الكفاية.

¹ الدر المختار (347/2)، مواهب الجليل (346/2)، الفتاوى الفقهية الكبرى (36/2)، الإنصاف (303/5).

² النووي، المجموع شرح المذهب (190/6).

³ ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى (36/2).

⁴ الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (348/2).

خامسا: المركب.

اتفق جمهور الفقهاء على أن الدابة التي يركبها الإنسان تعتبر من عناصر الكفاية التي يحتاجها الشخص في حياته ولا تمنع استحقاقه للزكاة⁽¹⁾.

قال ابن عبد البر: "أن الفرس إذا كان صاحبه محتاجا إليه ولا غنى عنه لضعفه عن التصرف في معاشه على رجليه فإن ملكه للفرس لا يخرج من حد الفقر ولا يدخله في حكم الأغنياء الذين لا تحل لهم الصدقة"⁽²⁾.

والظاهر أن امتلاك الشخص للمركبة في هذه الأيام من الصعب اعتباره من الحاجات الأساسية ذلك أن وسائل النقل في هذه الأيام متوفرة بشكل كبير فمن لا يملك سيارة يستطيع أن ينتقل إلى أي مكان يريده عن طريق المواصلات.

أما إذا كان الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويترتب على عدم امتلاكه لوسيلة النقل هذه مشقة وحرَج شديد، ففي هذه الحالة نستطيع القول بأن المركب من عناصر الكفاية التي إذا فقدها الشخص يبقى فقيرا مستحقا للزكاة.

أما إذا كان الشخص يعيش في منطقة تتوفر فيها المواصلات العامة، ولا يوجد مشقة أو ضرر مترتب على عدم امتلاكه لهذه المركبة، فلا يرى الباحث أن امتلاك المركب في هذه الحالة يعد حاجة ضرورية، بحيث يمكن الاكتفاء بالمواصلات العامة الموجودة بالبلدة⁽³⁾.

¹ البحر الرائق (2/222)، الدر المختار (2/347)، التاج والإكليل لمختصر خليل (3/220)، الفتاوى الفقهية الكبرى (2/36)، الإنصاف (5/303).

² ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (المتوفى: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، عدد الأجزاء: 24، (5/294)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387هـ.

³ المصدر السابق.

سادساً: التعليم الشرعي.

ذهب الشافعية⁽¹⁾، والحنابلة⁽²⁾، الى أن المتخصص بالعلوم الشرعية اذا كان انشغاله بالعمل يحول دون دراسته جاز له الأخذ من الزكاة لأن طلب العلم فرض كفاية، واستثنوا القادر على التوفيق بين طلب العلم والعمل.

ونقل النووي عن ابي الفرج الدارمي ثلاثة أوجه للمسألة⁽³⁾:

أولاً: جواز دفع الزكاة له حتى لو قدر على كسب المال.

ثانياً: عدم جواز دفع الزكاة له إذا قدر على كسب المال.

ثالثاً: اشتراط كون طالب العلم نجيباً يرجى نفع المسلمين به.

ويرى الباحث عدم اقتصار طلب العلم على العلم الشرعي، لأن كل علم مفيد يعود على الفرد والأمة بالخير فهو شرعي.

سابعاً: الزواج.

ذهب المالكية⁽⁴⁾، والشافعية⁽⁵⁾، الى اعتبار الزواج من عناصر الكفاية، فمن كان غير قادر على الزواج يعد فقيراً مستحقاً للزكاة.

قال ابو يحيى السنيكي: إذا كان الشخص اعزب ولا يملك ما يجعله قادراً على الزواج، يعطى من الزكاة ليتزوج، لأنه مستحق للزكاة⁽⁶⁾، وقيد المالكية الدفع له باتساع مال الزكاة⁽⁷⁾.

¹ النووي، المجموع شرح المذهب (190/6).

² المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (219/3).

³ النووي، المجموع شرح المذهب (191/6).

⁴ الحطاب، مواهب الجليل (347/2).

⁵ زكريا الانصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (394/1).

⁶ المصدر السابق.

⁷ الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (494/1).

وذهب بعض أهل الافتاء في مصر الى عدم اعتبار الزواج من عناصر الكفاية⁽¹⁾، واستدلوا:

1. قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَّعَفِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُعْزِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽²⁾.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى أمرهم بالتعفف، ولم يخصص لهم من مال الزكاة.

2. قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"⁽³⁾، والباءة هي تكاليف الزواج.

وجه الدلالة: أن الزواج في هذه الأيام يتم المبالغة في تكاليفه بشكل كبير، سواء في المهور المرتفعة أو الأثاث الفاخر، أو حفلات الزفاف وما إليها، فلا يجوز أن تعطى الزكاة لمثل هذه الأمور التي تهدف الى المفاخرة والتباهي والإسراف، وفي المجتمع حالات هي أحوج لأن تصرف اليها الزكاة من هذه الامور.

ودليل ذلك ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه رجل فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «هل نظرت إليها؟ فإن في عيون الأنصار شيئاً» قال: قد نظرت إليها، قال: «على كم تزوجتها؟» قال: على أربع أواق، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «على أربع أواق؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل، ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه»⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق فإن حجة من رأى بأن دفع الزكاة لتزويج الأعزب المحتاج سببها هو وجود من هو أحوج منه، وكثرة الإسراف والتبذير في الأعراس، وهي أسباب ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، لكن يجب أن يقيد المنع بهذه الأسباب فقط، لأن الزواج له أهمية بالغة، فهو السد المنيع الذي يمنع

¹ مجموعة من المؤلفين، فتاوى دار الإفتاء المصرية، فتاوى دار الإفتاء المصرية (215/9)، بترقيم الشاملة آليا). المفتي عطية صقر.

² سورة النور: آية 33.

³ البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، لأنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح"، حديث رقم 5065، (3/7).

⁴ مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب نذب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، حديث رقم 1424، (1040/2).

الانحرافات الاخلاقية التي تعاني منها الأمة الاسلامية اليوم، فلا مانع من اعطاء الاعزب من مال الزكاة ليتزوج بشرط عدم التبذير، وعدم المبالغة بالمهر وتكاليف الزواج، والحديث الذي استنكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابي غلاء المهر مؤيد لنا فيها، فإنه لم ينكر عليه طلبه، بل قال: ما عندنا ما نعطيك، بمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان عنده ما يعطيه لأعطاه، لكنه أنكروا عليه غلاء المهر، فينبغي على من يطلب من الزكاة للزواج أن يكون مهر الزوجة بقدر مهر المثل، وأن يتجنب تكاليف الزواج الباهظة⁽¹⁾.

كما أن العلماء اعتبروا الزواج من عناصر الكفاية، فإذا احتاج الفقير الى الزواج وكان محتاجاً، أُعطي من مال الزكاة ليتزوج⁽²⁾.

وكان منادي الخليفة عمر بن عبد العزيز ينادي في كل يوم: أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ -الذين يريدون الزواج- أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أقضي حوائجهم من بيت المال⁽³⁾.

وينبغي أن يضع القائمون على توزيع الزكاة شروطاً لإعطاء الفقير من الزكاة للزواج منها:

1. أن يشترط لمهر الزوجة أن يكون كمهر المثل.
2. أن لا يكون هناك أي مظاهر للترف والبذخ.
3. ضرورة تقديم الأولى في الزواج، فإذا حصل تراحم لا بد من تقديم من يخشى وقوعه في الحرام على من لا يخشى عليه ذلك.

المطلب الثاني: عناصر الكفاية المعاصرة.

إن عناصر الكفاية وتعيينها من الأمور الاجتهادية المبنية على عرف الناس، ولذلك عندما تحدثنا عن العناصر التي تناولها الفقهاء الأوائل نجد أن هذه العناصر قد تم الحديث عنها بناء على ما كان متوفراً في أيامهم تلك، وما جرت به العادة عندهم أنه من الأمور الأساسية للإنسان.

¹ بالعمش، عناصر الكفاية في تحديد الفقر وقدر ما يعطى الفقير من الزكاة، ص 690.

² حاشية الروض المربع، (3/ 311)، مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى (2/ 147).

³ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، البداية والنهاية، (9/ 225)، تحقيق علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1408هـ-1988م.

وفي هذه الأيام لا نستطيع أن نتحدث فقط عن العناصر التي تناولها فقهاؤنا الأوائل، فالزمن تغير وكذلك عادات الناس وتقاليدهم، كما أن التقدم الصناعي والتكنولوجي عمل على إيجاد مجموعة من العناصر التي تدخل ضمن الأمور التي يحتاجها الناس، وفيما يلي بعض العناصر المعاصرة التي وجب الحديث عنها فيما إذا كانت من عناصر الكفاية التي إذا فقدها الشخص استحق الزكاة أم لا: **أولاً: التعليم.**

ذكرنا سابقاً في مسألة الفقير غير القادر على العمل بسبب التعليم أن الشافعية والحنابلة اشترطوا لإعطاء طالب العلم من الزكاة أن يكون العلم شرعياً.

ولا يخفى على احد في هذه الأيام أن التعليم من الأمور الأساسية في الحياة، فهو بمنزلة حجر الأساس لتقدم الأمة ونهضتها، والدول المتقدمة تلزم أولياء الأمور بتعليم أبنائهم وتفرض عقوبات على من يمنع ابناه من التعليم أو يقصر في ذلك، وعندنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكلف الأب بالتعليم المدرسي بكافة مراحلها، وبالدرجة الأولى من التعليم الجامعي، ويلزم قضائياً بنفقة التعليم إذا اتصل من هذا الواجب.

وهذا لا يقتصر على علوم الشريعة من فقه وحديث وتفسير، بل يشمل كافة التخصصات التي يحتاجها المسلمون في هذه الأيام، لتطوير مختلف القطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، وتمكينهم من التفوق العسكري على كل من يهدد أمنهم، وغيرها من الأغراض التي لا غنى عنها في هذا الزمان⁽¹⁾.

ذكرنا سابقاً أن الأب مكلف بالدرجة الأولى من التعليم الجامعي، ويترتب على هذا التكليف ضرورة توفير أقساط الجامعة ليتمكن من تسجيل أبنائه في الجامعة، وبدون هذه الأقساط لا يستطيع الأبناء إكمال تعليمهم في الجامعة، وفي كثير من الأوقات يكون الأب غير قادر على تأمين المبلغ المالي المطلوب للجامعة، فيضطر الأبناء الى تأجيل التسجيل في الجامعة أو الحرمان من إكمال هذه المرحلة لفقر الأب.

¹ القرضاوي، فقه الزكاة، ص585.

من هنا يتبين ضرورة اعتبار التعليم من عناصر الكفاية التي إن عجز الشخص عن توفير تكاليفه استحق الأخذ من الزكاة.

ثانياً: توفير ثمن الاتصالات.

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تطوراً غير مسبوق في وسائل الاتصال، لأن الناس قديماً كانوا يعتقدون أنه من الرفاهية أن يكون لديك هاتف في المنزل، وقلة قليلة من الناس لديهم هاتف، أما في هذه الأيام بعد انتشار أجهزة الهاتف النقال فقد أصبح من النادر أن تجد من لا يملك هاتفاً جوالاً، حتى الفقراء والمساكين، كما أن العديد من الخدمات تم ربطها بالهواتف المحمولة⁽¹⁾، ففي المؤسسات الحكومية المختلفة يكون رقم الجوال من المعلومات الأساسية التي يتم طلبها من المواطن، فمثلاً في المدارس الحكومية تطلب الإدارة من أولياء الأمور أن يقوموا بتزويد المدرسة بأرقام هواتفهم المحمولة لإبلاغهم بأي طارئ.

والذي يظهر هذه الأيام أن الهواتف أصبحت من الأمور الأساسية التي يحتاجها الشخص، فوجود الهاتف لدى الشخص لا يمنع استحقاقه للزكاة، ولا يرفع عنه وصف الفقر، فبالتالي من عجز عن امتلاك هاتف يمكن أن يعد فقيراً ويعطى من الزكاة، بشرط أن يكون ثمن الهاتف وفواتير الاتصالات في حدود المعقول والمتعارف عليه بين الناس.

ثالثاً: ملكية جهاز الكمبيوتر.

يعد جهاز الحاسوب من أهم الأجهزة المستخدمة في حياتنا اليومية في شتى المجالات، ولا يكاد يخلو بيت أو مؤسسة من هذا الجهاز، فكما أن المنزل لا يتصور أن يقوم دون أعمدة فكذلك المؤسسات الحكومية المختلفة لا يمكن أن تستقيم بدون هذا الجهاز، لأهميته الكبيرة في حياتنا، فهو يؤدي العديد من الوظائف المعقدة، التي تمثل الركائز الأساسية لأي شركة أو ركائز أي مؤسسة.

ففي مجال التعليم تظهر أهمية هذا الجهاز من خلال تمكين الطلاب من استخدام أجهزة الكمبيوتر للبحث بسهولة عن أي كمية من المعلومات والبيانات عبر الإنترنت، وتظهر أهميته أيضاً من خلال

¹ المصدر السابق، ص 694-695.

التعليم عن بعد لأنه يسمح للشخص بتعلم أي شيء من أي مكان في العالم عن طريق اختيار ما يتعلمه في المنزل والبدء في التعلم على الفور، وهذا ظهر جليا عندما ساءت الحالة الوبائية في بلادنا من خلال انتشار فيروس كورونا الذي حول التعليم من الواجهي الى الإلكتروني للحد من انتشاره، وفي مجال الصناعة يعد الكمبيوتر أحد أهم أسس التشغيل في المصانع، فلا يكاد يوجد مصنع ليس لديه جهاز كمبيوتر، سواء تم استخدامه في السيارات أو الإلكترونيات أو الصناعات الثقيلة، وهو ما ساعد على زيادة سرعة الإنتاج وتحسين مواصفات المنتج⁽¹⁾.

وفي مجال التجارة يقوم هذا الجهاز بإجراء العمليات الحسابية المختلفة بجهد أقل ووقت قصير جدا، ويتم الاعتماد عليه في المعاملات التجارية بشكل كبير، ويستخدم في التجارة الإلكترونية ويستخدم أيضا في التسويق الإلكتروني، وبالتالي أصبح وجود جهاز الكمبيوتر من أهم مقومات نجاح العملية التجارية، وفي المجال الطبي، يتم استخدام أجهزة الكمبيوتر على نطاق واسع لإجراء التحليلات والاختبارات اللازمة، مثل تخطيط الدماغ وقياس معدل نبضات القلب، ويستخدم الكمبيوتر أيضا في تشخيص العديد من الأمراض ومراقبة الحالة اليومية للمرضى⁽²⁾.

وبناء على ذلك ينبغي اعتبار جهاز الحاسوب من الحاجات الأساسية التي لا يستغني عنها الناس، وبالتالي لا مانع من دفع الزكاة لمن لا يمتلك هذا الجهاز وكان بحاجة اليه، على أن يكون ثمنه في حدود حاجته، فمن المعلوم أن حاجة الطلاب لجهاز الكمبيوتر تختلف من تخصص لآخر، فبعض التخصصات تحتاج الى أجهزة كمبيوتر ذات مواصفات مميزة وأكثر تطورا.

رابعاً: ملكية الأجهزة المنزلية.

والأجهزة المنزلية هي الأجهزة التي يتم اقتنائها للمساعدة في الوظائف المنزلية المختلفة، ولا شك أن هذه الأجهزة بحاجة الى إعادة النظر فيها من حيث الحاجة اليها، فهل تعد من الحاجات الأساسية أم أنها تعتبر من الأمور الثانوية التحسينية؟

¹ مجالات استخدام الحاسوب، مجلة التفاحة، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/2.

² المصدر السابق.

لا شك أن كثير من الأجهزة المنزلية باتت حاجات رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الأيام ومنها:

أولاً: الثلاجة.

قديمًا كان الناس يلجؤون إلى حفظ الأطعمة من خلال طرق بدائية مثل طريقة التجفيف وهذه الطريقة لا تصلح لحفظ جميع أنواع الطعام فهي محصورة بالأطعمة القابلة للتجفيف مثل التين والعنب واللحوم وغيرها، أما الأطعمة التي لا تقبل التجفيف فكان مصيرها التلف.

بينما في هذه الأيام وبسبب الحاجة الملحة إلى حفظ جميع أنواع الطعام، وبسبب التطور الصناعي، فقد تم صناعة الثلاجة وهي واحدة من أهم الأجهزة المنزلية التي يتم استخدامها في المنزل ولا يمكن الاستغناء عنها، بحيث تقوم على حفظ الأطعمة والأشربة بمختلف أنواعها على درجات حرارة محددة يحددها المستخدم.

ولا يكاد منزل يخلو من الثلاجة في هذه الأيام، بسبب حتمية فساد الأطعمة والأشربة وبالتالي خسارتها وتكبد الشخص خسائر كبيرة في حالة عدم وجود ثلاجة تحفظها وتصبح حياته بها نوع من المشقة الشديدة ومعلوم من الناحية الشرعية أن الحاجات تنزل منزلة الضرورات مما يدل على أن الثلاجة من الحاجات الأساسية التي إذا فقدها الشخص كان فقيراً مستحقاً للزكاة، ووجب إعطائه من الزكاة لشرائها بشرط أن يكون ثمنها في حدود المتوسط المتعارف عليه بين الناس.

ثانياً: الغسالة.

الغسالة هي عبارة عن جهاز كهربائي يقوم بتنظيف الملابس والفرش المنزلي بطريقة سريعة وسهلة. وقبل اختراع الغسالة، كان الناس قديماً يقومون بغسل ملابسهم بالطرق القديمة التقليدية، وكانت هذه الطرق تستهلك وقتاً وجهداً كبيرين، لكن هذه الطرق بالإضافة إلى استهلاك الوقت والجهد الكبيرين لم تكن فعالة لأنها كانت تؤدي إلى تمزق الملابس وسرعة استهلاكها⁽¹⁾.

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط،

والغسالة في هذه الأيام من الأجهزة المهمة التي يصعب كثيرا العيش بدونها وأصبحت حاجة بالغة الأهمية، وبناء عليه فهي تعد من الحاجات الأساسية ودفع الزكاة للفقير ليتمكن من شرائها على أن يكون ثمن الغسالة ضمن الاسعار المتعارف عليها في ذلك الحي او البيئة التي يعيش فيها هذا الشخص.

ثالثاً: ملكية غاز الطهي.

هو عبارة عن جهاز يستخدم لطهي الطعام عن طريق خليط غازي يخزن تحت ضغط عالٍ للحفاظ على حالته السائلة، ويتم تخزينه داخل اسطوانات فولاذية أو خزانات غاز مصنوعة من الفولاذ الثقيل⁽¹⁾.

وطهي الطعام حاجة أساسية فقد كان الناس يقومون بطهي الطعام عن طريق الموقد وهو ثقب في الأرض، يتم اشعال النار بداخله من أجل تجنب الشرر المتطاير في الهواء، وتعلم الناس إحاطة النار ببعض الحجارة، ثم بناء جدار طيني صغير حولها، ولا يزال الموقد مستخدماً حتى أيامنا هذه في بعض المناطق النائية وخاصة لدى الأسر مستورة الحال⁽²⁾.

ولا شك أن تطور غاز الطهي قد ساعد كثيراً في توفير الجهد والوقت على الناس، وأصبح أكثر ملائمة لمنازلنا في هذه الأيام، فلا يمكن أن يتم استخدام الموقد القديم في المنازل والمباني الحديثة فالمباني والمنازل في هذه الأيام صممت بناء على غاز الطهي الحديث الذي يتلائم مع طبيعة هذه المباني، فاليوم ترى البناية المكونة من عدة طوابق يتم استخدام الغاز فيها بكل سهولة دون التعرض للدخان ودون الحاجة الى شراء كميات كبيرة من الحطب الأمر الذي ساعد في تحقيق راحة المستخدم وتوفير المال عليه.

.<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9>

¹ موضوع، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/24، <https://mawdoo3.com>

² العربية، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/10، <https://www.alarabiya.net>

ويتبين مما سبق أن غاز الطهي من الحاجات الأساسية التي لا غنى عنها منذ القدم حتى أيامنا هذه، وبناء عليه فلا مانع من اعتباره من عناصر الكفاية التي إذا امتلكها الشخص لا تمنع استحقاقه للزكاة طالما أن سعر الغاز ضمن حدود الوسط المتعارف عليه.

الفصل الثالث

التطبيقات المعاصرة لصرف الزكاة على الفقراء والمساكين

المبحث الأول

صرف الزكاة على الفقراء

مر معنا سابقا أن الفقير هو من لا يملك شيء من المال على الإطلاق، أو يملك شيئاً قليلاً بحيث لا يحقق له حاجته، فإذا كان معدل الأجور أقل بكثير من معدل الإنفاق فهذا دليل على الفقر، وبالتالي فإن إنفاق الزكاة في هذا المصرف يسبق الإنفاق في بقية المصارف من حيث الأولوية والاحتياج، وسنتحدث عن الفئات التي تدخل ضمن هذا المصرف في عصرنا الحالي وهي على النحو الآتي:

أولاً: الأيتام:

اليتيم: هو لفظ يراد به كل من توفي أبوه، وهو دون سن البلوغ ذكرًا كان أو أنثى، ويبقى يتيماً حتى يبلغ، فإذا بلغ زال عنه وصف اليتيم⁽¹⁾.

ويعد الأيتام من الفئات التي اهتم بها الإسلام اهتماماً بالغاً، مراعاة لظروفهم الاقتصادية الصعبة الناتجة عن فقدهم لأبائهم، فالفقير يعتبر من أولى الناس في أخذ الزكاة نظراً للوضع المعيشي الصعب الذي يعانيه.

والأيتام يتم إعطائهم من الزكاة إذا تحققت فيهم الشروط التالية⁽²⁾:

1. أن يكون الأب متوفى.
2. أن يكون تحت سن البلوغ.
3. ألا يكون له مصدر دخل، وإن وجد هذا المصدر فلا يكفي.
4. ألا يكون هناك شخص ملزم بنفقته.

¹ استيني، تسنيم حسن، حقوق اليتيم في الفقه الإسلامي، ص12، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2007م.

² العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص167.

ويمكن أن يقاس عليهم جميع الأطفال الذين لديهم آباء على قيد الحياة، لكنهم في حكم الأموات، وهناك أمثلة كثيرة من هذا النوع في المجتمع، فهم في حكم الأيتام من الناحية الفعلية، وهؤلاء بحاجة الى الأخذ من مال الزكاة لعدم وجود من يعيّلهم ويتولّى شؤونهم⁽¹⁾.

ومن الأصناف التي تدخل تحت مسمى اليتيم الحكمي ما يلي⁽²⁾:

1. أبناء الأسرى ذوو الأحكام المرتفعة: حيث يحبسون في أماكن منعزلة، فيعيش أبناؤهم دون وجود معيل ينفق عليهم، ويستثنى من ذلك ما إذا تم تخصيص رواتب لهم.

2. اللقطاء: واللقيط هو مولود تركه أهله خوفاً من العار⁽³⁾.

3. أبناء الأشخاص الذين يعانون من إعاقات: فهؤلاء لا يستطيعون أن ينفقوا على أنفسهم، فضلاً عن أن ينفقوا على أبنائهم.

4. أبناء المطلقين إذا تخلى الأب عن دفع النفقة لهم.

5. الأطفال المشردون: الذين يعيشون بلا مأوى ولا معيل.

6. أبناء الأشخاص المفقودين: وهم الأشخاص الذين لا يعرف أهم أحياء أم أموات.

ولما كان أصل اليتيم الحاجة والانفراد جاز اعتبار هذه الأصناف في حكم الأيتام الذين يحتاجون من ينفق عليهم ويتولّى أمورهم⁽⁴⁾.

وعليه فلا مانع من إعطائهم من أموال الزكاة لسد حاجاتهم وتوفير حياة كريمة لهم، حتى لا يكونوا عرضة لأموال الحياة العاتية، ولا يكونوا سبب في توفير بيئة خصبة للمعاصي والجرائم والتصرفات غير الأخلاقية.

¹ استيني، حقوق اليتيم في الفقه الإسلامي، ص12.

² استيني، حقوق اليتيم في الفقه الإسلامي، ص1314.

³ السرخسي، المبسوط (209/10).

⁴ أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص807، 2009/11/7.

ثانياً: الأرملة:

والأرملة هي المرأة التي لا زوج لها⁽¹⁾، وتسمى أرملة لأنها لم تجد سوى الرمل لشدة حاجتها⁽²⁾، من هنا كان لزاماً على المجتمعات الإسلامية والدول الإسلامية توفير سبل العيش الكريمة للأرامل حتى يتمكنوا من النهوض وتحقيق حياتهم⁽³⁾.

ولذلك ينبغي أن تعطى الأرملة من اموال الزكاة إذا توافرت فيها بعض الشروط وهي⁽⁴⁾:

1. عدم الزواج.
2. عدم وجود فرص عمل.
3. الا تكون مكفيه بدخل معين يحقق كفايتها.
4. عدم وجود عائل ملزم شرعاً بالإففاق عليها.

ثالثاً: المطلقات:

من الفئات المستحقة للزكاة في هذه الأيام المطلقات، فالمطلقة حصل فراق بينها وبين زوجها لأسباب معينة، وبالتالي أصبحت وحيدة ولا يوجد من يعيلها وقد لا يكفيها ما تأخذه من نفقة فينبغي أن يخصص لها من أموال الزكاة حتى تتحقق لها الكفاية وتكون قادرة على إدارة شؤون حياتها دون الحاجة الى احد.

والمطلقات يعطين من أموال الزكاة إذا توفرت فيهن الشروط الآتية⁽⁵⁾:

1. ألا تتزوج بعد وفاة زوجها.

¹ الرازي، مختار الصحاح، ص108.

² المطرزي، ناصر الدين ابو الفتح، المغرب في ترتيب المعرب، عدد المجلدات: 2، (347/1)، تحقيق: محمود فاخوري - عبد الحميد مختار، ط1، حلب مكتبة أسامة بن زيد، 1979-1399.

³ اسلام ويب، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/11، <https://www.islamweb.net/ar/fatwa>.

⁴ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص161.

⁵ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص162.

2. عدم توفر فرص عمل.

3. عد وجود مصدر دخل.

4. ألا تكون مكفيه بنفقة قريب.

رابعاً: الغير متزوجات:

العَسْ لغة: الصخرة الثابتة، وسميت المرأة التي لم تتزوج بالعانس لثباتها في بيت أهلها⁽¹⁾.

وتعد ظاهرة عدم الزواج للفتيات، والتي تسمى "العنوسة"، من الظواهر الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العربي بشكل كبير، حيث توجد أسباب كثيرة أدت الى وجود هذه الظاهرة ومنها ضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية مما يجعل قضية التعارف أكثر صعوبة، وقلة فرص العمل التي يعاني منها الشباب، والتي تؤدي بدورها الى عدم جهوزية الكثير من الشباب للزواج وما يترتب عليه من تكاليف مادية، وغلاء المهور التي تفوق قدرة الشباب المادية مما يؤدي الى عزوف الشباب عن الزواج⁽²⁾.

والمرأة التي لم تتزوج مع مرور الوقت تصبح وحيدة لعدم وجود زوج وأولاد يقوموا على رعاية شؤونها، وبالتالي ينبغي أن تعطى من الزكاة ما تتم به كفايتها.

خامساً: أسر المفقودين:

بسبب النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والهجرة والأزمات الإنسانية الأخرى، انفصل مئات الأشخاص عن عائلاتهم ولا يعرف ماذا حدث لهم، ولا يُعرف مكان وجودهم، ويُعتبر هؤلاء الأشخاص الذين لا يُعرف مكان وجودهم "أشخاصاً مفقودين". وتنفذ السلطات المختصة والمكلفة من قبل الدولة أنواعاً مختلفة من الأنشطة للعثور على الأشخاص المفقودين، وتعتمد تدابير متعددة التخصصات لتلبية احتياجات العائلات⁽³⁾.

¹ ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، عدد المجلدات: 15، ج6/ص149، دار صادر - بيروت.

² معطاوي، موسى، العنوسة والمجتمع قراءة سوسولوجية، مجلة العلوم الانسانية، مج7ع3/ص6.

³ الأشخاص المفقودون وأسرهم، تمت المشاهدة بتاريخ 15 / 5 / 2021، <https://2u.pw/exLqr>

ولا شك أن هذه الأسر بعد فقدان من يعولها ويتولى شؤونها أصبحت بحاجة الى المساعدة والمساندة، وبناء على ذلك ينبغي أن يتم إعطائهم من أموال الزكاة ما يحقق كفايتهم ويجعلهم في غنى عما في أيدي الناس وذلك إذا توفرت الشروط الآتية⁽¹⁾:

1. غياب المفقودين ووقف الأبناء الدالة عليهم، وجهل الأماكن التي يقيمون فيها.
2. ألا يترك الشخص المفقود مصدر دخل أو مال مستثمر يمكن أن يحقق لهم الكفاية.
3. ألا يوجد من يعيل أسرة الشخص المفقود.
4. ألا تكون الزوجة قد تزوجت بمن ينفق عليها وعلى أولادها.

سادساً: كبار السن:

تعرف الشيخوخة بأنها "مجموعة تغيرات جسمية ونفسية تحدث بعد سن الرشد وفي الحلقة الأخيرة من الحياة"⁽²⁾، ويشكل السكان المسنون نسبة صغيرة من سكاننا، حيث بلغ عدد كبار السن في فلسطين 269346 نسمة، أي ما يقارب 5% من إجمالي السكان في منتصف عام 2020⁽³⁾، وهذه الفئة مما يلقي على عاتق الجميع الاهتمام بالمسنين وتوفير جميع ما يلزم لهم في هذه المرحلة حتى يتم الحفاظ على كرامتهم ويتمكنوا من الحصول على جميع حقوقهم دون نقصان.

فهذه الفئة من الفئات التي لا تستطيع العمل لعدم قدرتها على ذلك نظراً لتقدمها في السن، من هنا كان من المطلوب أن يخصص لهذه الفئة من أموال الزكاة، فلا مانع من دفع الزكاة لكبار السن إذا توافرت فيهم هذه الشروط وهي⁽⁴⁾:

1. أن يكون المسن غير قادر على العمل، فكون الرجل قد بلغ من الكبر عتياً لا يعني بالضرورة أن يكون غير قادر على العمل وفي الحياة نماذج كثيرة تؤكد هذا الأمر.

<https://familylinks.icrc.org/ar/pages/howwework/missing-persons-and-their-families.aspx>

¹ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص162.

² الجبرين، جبرين علي، مسؤولية رعاية المسنين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع60/ ص10.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/16،

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3205

⁴ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص163.

2. عدم توفر فرصة عمل تتناسب مع عمره.

3. أن يكون عاطلاً عن العمل، ولا راتب تقاعدي له.

سابعاً: ذوي الاحتياجات الخاصة:

ذوي الاحتياجات الخاصة: هم الأشخاص الذين يعانون من مشاكل جسدية أو عقلية أو حسية مستمرة؛ وهذه الإعاقات تمنعهم من المشاركة الفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، فهم لا يستطيعون العمل أو يمكنهم ذلك بصعوبة ومشقة كبيرتين نظراً لظروفهم الخاصة⁽¹⁾.

وتعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة واحدة من البلدان التي لديها نسبة عالية من ذوي الاحتياجات الخاصة، والسبب في ذلك يعود إلى الإجراءات التعسفية التي يتخذها المحتلون الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين؛ فمنذ الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، ازداد عدد المعوقين بشكل كبير بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المواطنين الفلسطينيين بأشكال مختلفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث استخدم الذخيرة الحية والمعادن والأسلحة المحرمة وغير المحرمة، وصاغ سياسة كسر العظام، وقد أدى ذلك إلى انضمام الآلاف إلى صفوف المعاقين، وهذا نتيجة "انتفاضة الأقصى" والحرب في قطاع غزة والقمع المستمر من قبل قوات الاحتلال لقمع حركة المقاومة السلمية للشعب الفلسطيني وقمع جدار الفصل الفلسطيني والاستيطان والتضامن مع الأسرى المحتلين للسجون ومسيرة العودة الكبرى⁽²⁾.

ويتبين مما سبق أن المعاقين لا يستطيعون العمل وبالتالي يترتب على ذلك الفقر والحاجة الشديدة، فينبغي أن يتم إعطائهم من أموال الزكاة ما يحقق كفايتهم ويجعلهم في غنى عما في أيدي الناس، وذلك ضمن بعض الشروط منها⁽³⁾:

1. أن يكون سبب البطالة العاهة أو المرض المزمن.

¹ واقع الإعاقة في فلسطين، تمت المشاهدة بتاريخ 20/5/2021، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9475.

² المصدر السابق.

³ العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص 163.

2. ألا يكون مكفياً بمصدر دخل معين.

3. ألا يكون صاحب العاهة أو المرض مكفياً بنفقة قريب.

ثامناً: عائلات الأسرى:

كثيراً ما تواجه العائلات مشاكل مالية عندما يسجن أحد أفراد العائلة خاصة عندما يكون السجين هو رب الأسرة والمصدر الرئيسي للدخل وتزداد المشاكل عندما يكون أفراد الأسرة في سن الإعالة وزوجة السجين غير مؤهلة للعمل، أو منخرطة في عمل ذو دخل منخفض بحيث لا يكفي لتلبية احتياجات الأسرة على الإطلاق⁽¹⁾.

فالمعيل للأسرة عندما يسجن يسبب إرباك للأسرة، وفي كثير من الأحيان يؤدي ذلك الى ضياع الأبناء من خلال محاولة الحصول على المال بأي وسيلة كانت من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية وهو ما يؤدي الى انحراف الأبناء وضياع مستقبلهم.

ومن أجل الحفاظ على هذه الأسرة ينبغي أن تعطى من اموال الزكاة لئتم تلبية احتياجاتها وتوفير كل ما يلزم لتحقيق الكفاية لها، وذلك ضمن شروط منها⁽²⁾:

1. أن لا يكون للسجين دخل لا يتوقف بسجنه.

2. ألا يكون للسجين دين على أحد، أو يكون له ديناً لا يمكن تحصيله أو يصعب تحصيله.

3. أن يكون السجين مما لا يرجى خلاصه كأن يحكم عليه مدى الحياة.

¹ الجعيد، نورة عايض صالح، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء، مجلة الطفولة والتربية، ع28/ص251.

² العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، ص164-165.

المبحث الثاني

صرف الزكاة على المساكين

ذكرنا سابقاً أن المسكين هو الشخص الذي يملك من المال ما لا يقع موقعا من كفايته، كمن يحتاج عشرة ويملك سبعة، إذاً المسكين يستطيع أن يعمل ومع ذلك فهو مستحق للزكاة لعدم تحقيق كفايته من ذلك العمل، وبناء على ذلك ينبغي بيان مجالات عمل هذه الفئة وما إذا كانت تعطي من الزكاة أم لا.

المطلب الأول: صرف الزكاة للعاملين في الوظائف العامة.

لا شك أن الهدف الأساسي من تشريع الزكاة هو التقليل من نسبة الفقر الذي تعاني منه الأسر المسلمة وإثراء الفقراء والمحتاجين من أبناء المسلمين، وتحريرهم من القيود المادية والمالية، ليتمكنوا من ممارسة حياتهم دون أن تقيدهم ضرورات الحياة وحاجاتها، ومنع استغلالهم وسقوطهم في مزلق سيئة تضرهم وتضر غيرهم، من أجل ذلك قام الاسلام بتوزيع الصدقات على الفقراء، لأن للفقر مخاطر كثيرة في الدين والثقافة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والصحة، ويعتبر الفقر أيضاً من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية، فإذا أصاب الفقر طائفة من أبناء المجتمع ولد فيها مشاعر السخط والضيق وعدم الرضا بالقضاء والقدر، وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله⁽¹⁾.

وبما أن الحياة البشرية حق لجميع البشر، بغض النظر إذا كانوا أغنياء أو فقراء، أقوياء أو ضعفاء، فإن هؤلاء البشر يستحقون أن يعيشوا حياة كريمة آمنة مطمئنة، ويجب توفير كل الأسباب التي تعمل على تحقيق ذلك، سواء كانت أسباباً مادية أو معنوية، فالأسباب المادية توفر له المأكل والملبس والسكن اللائق وأسبابه، بينما توفر له الأسباب المعنوية الكرامة الإنسانية من حرية وتعليم وعلاج، وينبغي أن ينفق من أموال الزكاة على كل ما يوفر أسباب الحياة الكريمة للإنسان الفقير من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وتطبيب، ومن الطبيعي أن تكون الأولوية للإنفاق على الحاجات الأساسية التي لا تستقيم الحياة إلا بها⁽²⁾.

¹ شبير، الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية، ص125.

² النبهان، محمد فاروق، مدى جواز الانفاق من مال الزكاة على المصالح العامة، أكاديمية المملكة المغربية، ع25، ص185.

وفي ظل ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة المرتفعة لكثير من الموظفين، تعالت الأصوات التي تتنادي لإيجاد حلول مناسبة لحل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة المفروضة عليهم، والتي أصبحت مصدر تدمر دائم في كل يوم يعيشونه، فراتبهم لا يكفي لنهاية الشهر مما يجعلهم يقتصرون على الأمور الأساسية⁽¹⁾.

من هنا كانت الحاجة الى بيان هذه المسألة، فهل يعطى الموظف الذي يتقاضى 2000 شيقل وعليه التزامات ب3000 شيقل من الزكاة بحيث يكون معدل الأجور أقل من معدل الإنفاق، وبالنظر إلى موقف الفقهاء الأوائل والمعاصرين من قضية إعطاء الزكاة للموظفين أو العاملين في وظائف عامة ولكن معدل أجورهم أقل من معدل إنفاقهم على الحاجات الأساسية، فقد أجاز الفقهاء رحمهم الله إعطاء من كانت حالته على هذا الحال وهذه بعض أقوالهم:

قال الإمام الكاساني رحمه الله: "لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له حوانيت ودور الغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله أنه فقير ويحل له أخذ الصدقة"⁽²⁾.

وقال الإمام مالك رحمه الله: "من له ربح وعقار، ليس في ثمنه ما يغنيه، فلا بأس أن يعطى منها"⁽³⁾.

وقال الإمام النووي رحمه الله: "إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه ذكره"⁽⁴⁾.

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "إذا كان له عقار أو ضيعة يستغلها عشرة آلاف أو أكثر لا تقيمه، يعنى لا تكفيه، يأخذ من الزكاة"⁽⁵⁾.

¹ جريدة الرياض، تمت المشاهدة بتاريخ 20/5/2021، <https://www.alriyadh.com/667654>.

² الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (48/2).

³ القيرواني، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، (289/2)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان.

⁴ المرجع السابق، ج6، ص192.

⁵ المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (213/7-214).

وبالنظر الى أقوال الفقهاء الأوائل رحمهم الله وإنزالها على هذه المسألة، فإن هذه الآراء تدل بعمومها على أن من كان له دخل لا يكفي حاجاته الأصلية فلا مانع من اعطائه من الزكاة، بناء على أن الكفاية هي الحد الذي يستطيع معه الإنسان الوفاء بالحاجات فمن كان من الموظفين العموميين مرتبه لا يكفي لسداد احتياجاته لم تحصل له الكفاية، فجاز إعطاؤه من الزكاة.

واستصحابا لما سبق ينبغي رفع مستوى الأجور للعمال والأجراء إلى أن تبلغ حد الكفاية، لأن حد الكفاية إذا كان مضموناً ومكفولاً للعجزة والأطفال والمجانين، بسبب عجزهم عن العمل، فإن حد الكفاية يجب أن يكون مكفولاً ومضموناً للقادرين على العمل بسبب ما يؤدونه من عمل، ولا يتصور من الناحية الأخلاقية، أن يقل دخل الإنسان عن حاجته، وهذا دليل خلل في نظام الأجور، فأجرة العامل يجب ألا تقل عن تكلفة ذلك العامل، فإن قلت عن ذلك فهذا ظلم، والظلم يدفع بنظام عادل للأجور، يربط أجل العامل بمقدار ما ينفق على نفسه وأسرته⁽¹⁾.

المطلب الثاني: صرف الزكاة للعاملين في مجال الصناعة.

يرتبط مفاهيم الحاجات الأساسية عند الفقهاء ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الأغنياء والفقراء، من حيث الكفاية وعدمها، فمتى تحققت الكفاية للشخص كان غنياً غير محتاج، ومن لم تتحقق له الكفاية كان فقيراً محتاجاً، أما بالنسبة للمسكين فلا يقتصر حد الكفاية له على الحاجات الضرورية من مأكلاً ومشرب ومسكن وغيرها، إنما يتعدى ذلك إلى تأمين ما يحتاجه للقيام بعمله وتوفير ما يلزم لذلك وتعويضه عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق به.

وعند الحديث عن حال العاملين في المجال الصناعي، فإن حد الكفاية لا يقتصر على تأمين الحاجات الأساسية التي يحتاج إليها العامل فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى توفير الآلات والمعدات اللازمة للعامل، بحيث يعود عليه من ربحها ما يفي بكفايته غالباً، ويراعى في ذلك حال الشخص ومن يعول، والزمان والمكان، فإذا كان نجاراً أعطي ما يشتري به آلات النجارة من أموال الزكاة، بصرف النظر عن قيمتها قلت أو كثرت، بحيث تفي غلتها بكفايته⁽²⁾، وأوضح الفقهاء ذلك بهذه

1 النبهان، مدى جواز الانفاق من مال الزكاة على المصالح العامة، ص186.

2 الشبير، الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية، ص152.

الأمثلة، فقالوا: البقلي يكفيه خمسة دراهم، والباقلاني عشرة، والفاكهاني عشرون، والخباز خمسون، والبقال مائة، والعطار ألف، والبزاز ألفان، والصيرفي خمسة آلاف، والجوهري عشرة آلاف وهكذا⁽¹⁾.

وبالنظر إلى موقف الفقهاء في مسألة صرف الزكاة للعاملين في مجال الصناعة يرى المالكية أن صاحب الحرفة لا يخرج عن ثلاثة أحوال⁽²⁾:

أولاً: أن يكون الشخص يعمل في عمل معين فإن كان ما يعود عليه من هذا العمل كافياً له ولعائلته لم يعط من مال الزكاة، وإن لم تكفه أعطي تمام كفايته.

ثانياً: أن لا يكون الشخص صاحب مهنة أو صناعة أو تعرضت مهنته للخراب أو التلف ولم يجد ما يعمل به فهذا يعطى.

ثالثاً: أن يجد ما يعمل به لو أراد العمل وذلك بأن يكون له مهنة مهملاً لها وغير مشغول بها اختياراً وهذا محل الخلاف هنا، ويرى الباحث عدم إعطائه في هذه الحالة حتى لا يكون ذلك تشجيع للمهملين على ترك وإهمال مصدر رزقهم.

ويرى جمهور الفقهاء من الشافعية⁽³⁾ والمالكية⁽⁴⁾، والحنابلة⁽⁵⁾، أن من يعمل بصناعة يكسب من خلالها ما لا يكفيه ويكفي من يعول، فلا يعتبر فقيراً ولا يستحق الزكاة، أما إذا كان المال الذي يكسبه من هذه الصناعة لا يكفيه، فيعطى من الزكاة ما يحقق كفايته، ويصدق إن ادعى خراب صنعته، أو ضعف سوقها.

وإن كان يتقن صناعة معينة ويحتاج إلى آلة العمل فإنه يعطى من الزكاة ثمن آلة حرفته، وكذلك إن كان يتقن التجارة فلا مانع من إعطائه من أموال الزكاة ما يجعله قادراً على ممارسة التجارة⁽⁶⁾.

¹ الشريبي الخطيب، مغني المحتاج، (186/4).

² الدسوقي، الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (494/1).

³ النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين (324/2).

⁴ الحطاب، مواهب الجليل، (178/2).

⁵ البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع (286/2).

⁶ السنيكي، الفرر البهية في شرح البهجة الوردية (72/4)، الرملي، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان (ص: 150).

كما أن دور الزكاة لا يخفى أهميته، فمن أموالها يمكن إعطاء العمال العاطلين في المهن الحرفية ما يكفيهم وما يمكنهم من أن يدربوا أنفسهم على العمل المهني ليحترفوه ويعيشوا هم وابنائهم منه، ومنها ما يمكن إقامة مشروعات جماعية -مصانع ونحوها- يعمل فيه العاطلون عن المهن الصناعية وتكون ملكاً لهم بالاشتراك كلها أو بعضها، وذلك كله لأن من بين مقاصد الإسلام رفع مستوى الفقراء والمساكين وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية في المجتمع، فلا يقتصر الأمر على إعانة وقتية للمتضررين من العمال في مجال الصناعة، بل يمكن أن نشترى لهم وسائل الإنتاج مثل الآلات الحرفية والصناعية، التي تعولهم طول العمر إذا كان هناك فائض في حصيد الزكاة⁽¹⁾.

وبناء على ذلك ينبغي أن تقدم مؤسسة الزكاة للقادرين على العمل في مجال الصناعة معونات تساعد على الكسب والإنتاج، ومن ذلك تقديم مبالغ نقدية مناسبة، أو أدوات المهنة أو الحرفة لمن يحسنون هذه الحرفة أو المهنة الصناعية، أو تدريب غيرهم على مهنة أو حرفة صناعية، ثم تقديم الأدوات اللازمة لتمكينهم من العمل، أو تقديم قطعة أرض زراعية أو مستصلحة، وتقديم آلات أو أدوات الاستغلال، أو ورشة أو نصيب في مصنع أو سيارة لنقل البضائع والمواد الأولية⁽²⁾.

وخلاصة الكلام أن العاملين في المهن الحرفية المختلفة إذا لم يحقق لهم العائد من هذه المهن الكفاية المطلوبة ينبغي إعطائهم من الزكاة.

المطلب الثالث: صرف الزكاة للعاملين في مجال الزراعة.

تعتبر فريضة الزكاة من أهم الأدوات المالية التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية من فقر وبطالة وغيره، كما أنها تعمل على تحقيق النمو المستدام من خلال التنمية الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إلا إذا تم تطبيقها أفضل تطبيق من خلال القائمين عليها جباية وإنفاقاً، وسيجد من يراقب السلوك الحالي

¹ محمود، ميك ووك؛ تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ع11، ص547.

² محمود، ميك ووك؛ تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ع11، ص547.

لمؤسسات الزكاة أنها تتبنى في كثير من الأحيان سياسة توفير التمويل الاستهلاكي للفقراء والمحتاجين، الأمر الذي لا يساعد على إعطاء الزكاة أفضل دور تنموي ينبغي أن تلعبه⁽¹⁾.

كما أن الزكاة من أهم أدوات توجيه التنمية حيث يمكن توجيهها لتمويل القطاعات المطلوبة وتوجيه الاستثمارات إليها وذلك عن طريق الدخول في شراكة مع القطاع الخاص الزراعي في المجالات الزراعية وتمليك قيمة مساهمتها للمزارعين بدلاً من استخدامها كعمالة فقط، وبشرط أن يكونوا من الفقراء والمساكين القادرين على العمل، حيث إن الإسلام منع إعطاء الصدقة لل قادر على العمل بلا وجه بأن يعطى آلة وحرفة تساعده على الكسب⁽²⁾.

وعند النظر الواقع الزكوي نجد أن السياسة الزكوية المعتمدة هي سياسة التمويل الاستهلاكي التي لا تخدم البعد التنموي للزكاة بالشكل الأمثل، ولذا تمت الدعوة إلى إقران مصارف الزكاة بسياسية التمويل الإنتاجي المؤدية لإدارة مشكلة الفقر بالشكل الأمثل، وإخراج الكثير من الفقراء من نطاق الفقر إلى نطاق الكفاية وربما الغنى، الأمر الذي يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مؤدية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المجتمعات التي تطبق هذه السياسات الزكوية⁽³⁾.

كما نعلم جميعاً أن الزراعة الحديثة، وخاصة الزراعة واسعة النطاق، تتطلب نفقات أكثر مما يستطيع المزارعون تحمله، وتخصص هذه النفقات لإصلاح الأرض وإعدادها، وتطهير الأرض المزروعة وإصلاحها، وجلب البذور المحسنة، وما تتطلبه عملية الزراعة والحصاد من الآليات والمعدات، وحماية المحاصيل من الآفات عن طريق رش المبيدات وتسميد الأرض، وما تحتاجه المزارع من الأيدي العاملة⁽⁴⁾، ناهيك عن عدم توفر المياه في بعض المناطق ومنع الاحتلال للمزارعين من حفر الآبار لري المزروعات وإجبارهم على الري من مياه الصرف الصحي التي تعمل على تدمير المزروعات على المدى القصير وتدمير التربة وجعلها غير صالحة للزراعة على المدى البعيد،

¹ الرفاعي، حسن محمد، نحو تطوير السياسات الزكوية: من سياسة التمويل الاستهلاكي إلى سياسة التمويل الإنتاجي، جامعة الجنان، ع3، ص181.

² الزنداني، عبد الله عبد المجيد، الزكاة ووسائل التمويل التعاونية، مجلة الإعجاز العلمي، ع33، ص54.

³ الرفاعي، نحو تطوير السياسات الزكوية، ص3.

⁴ إدريس، الخضر علي، تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقدراه، مجلة حوليات الشريعة، ع3، ص2.

أضف الى ذلك عدم وصول غالبية المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة للمزارعين، كل هذه الأمور تجعل من الزراعة عملاً غير مجدي ولا يحقق الكفاية للمزارعين، وفي كثير من الأحيان يخرج المزارع من موسمه وقد تراكمت عليه الديون التي تحول دون استمراره في عمله.

من هنا كان لا بد للمساكين الذين يعملون في مجال الزراعة ولا يستطيعون تحقيق كفايتهم من خلالها أن يأخذوا من أموال الزكاة.

ولقد أجاز الفقهاء إعطاء الزكاة للعاملين في مجال الزراعة:

قال الإمام النووي رحمه الله: "وإن كان من أهل المزارع يعطى ما يشتري به مزرعة أو حصة في مزرعة تكفيه غلتها على الدوام"⁽¹⁾.

ويقول الإمام الزركشي رحمه الله: "(والمساكين) وهم السؤل وغير السؤل، ومن لهم الحرفة إلا أنهم لا يملكون خمسين درهماً، أو قيمتها من الذهب"⁽²⁾.

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: أن الرجل إذا كان من أهل الزراعة فينبغي أن يشتري له مزرعة تحقق له الكفاية على الدوام، وقال بعضهم: ينبغي على الإمام أن يشتريها له ويلزمه بعدم إخراجها عن ملكه"⁽³⁾.

ويرى الدكتور يوسف القرضاوي ضرورة الاجتهاد في العمل طلباً للرزق في الأرض، بغض النظر عن نوع العمل الذي يزاوله، زراعة أو صناعة أو تجارة.. فالمسلم عندما يكون عاملاً يستطيع أن يحقق ما يحتاج اليه هو وعائلته، غير محتاج إلى مساعدة من فرد أو مؤسسة أو حكومة.. ومن لم يجد فرص عمل في بلده، لقلّة الموارد، أو لكثرة الخلق وانتشار البطالة بين الناس، فعليه أن يجتهد في البحث عن فرص عمل في أي بلد كانت مبتغياً من فضل الله.. وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل، وما وجد إلى ذلك سبيلاً فإن الله جعله راعياً مسؤولاً عن رعيته"⁽⁴⁾.

¹ النووي، المجموع شرح المذهب (194/6).

² الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: 772هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، عدد الأجزاء: 7، (614/4)، ط1، دار العبيكان، 1413هـ-1993م.

³ الموسوعة الفقهية الكويتية (317/23-318).

⁴ القرضاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان، ص53، ط2، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان.

"وإذا كان في حاجة إلى رأس المال ليفتح به متجرًا أو مشروعًا نافعًا، [أو إلى مزرعة، أو قطعة أرض ليعمل بها]، أو إلى أدوات لصنعتة، وآلات لحرفته، كان لزاماً على ولي الأمر، أن يعمل على توفير ذلك له من مال الزكاة أو غيرها من موارد الدولة"⁽¹⁾.

ويتبين مما سبق ذكره من أقوال الفقهاء الذين أجازوا صرف الزكاة للعاملين في مجال الزراعة، أنه بدلاً من إعطاء المال للفقير والمسكين ليسدوا به حاجتهم ينبغي العمل على إعطائهم أرض ومعدات من مال الزكاة، وبذلك يتم إيجاد وتوفير فرص عمل للمساكين بعد تدريبهم وتأهيلهم من مال الزكاة فيصبحوا بذلك من أصحاب الاحتراف بعد فترة من الزمن، ويتحولوا من آخذين للزكاة الى دافعين لها⁽²⁾.

وبالنظر إلى الفوائد المتحققة من إباحة صرف الزكاة للعاملين في مجال الزراعة فإنها تتمثل في ما يلي⁽³⁾:

1. المساهمة في القضاء على البطالة والفقير.
2. توفير الاحتياجات الاجتماعية الضرورية.
3. تقليل الفجوة الموجودة بين أفراد المجتمع من حيث مصدر الدخل ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل فرد من أفراد المجتمع، من خلال تزويد المزارعين بالتكنولوجيا الحديثة للري والزراعة والحصاد وحتى طرق التخزين التي تعمل على تقليل تكاليف الإنتاج ويمكن تملكها للمساكين الذين يمتلكون الأراضي الزراعية ويعملون عليها، إلا انها لا تحقق لهم الاكتفاء الذاتي، مما يساعدهم على زيادة الطاقة الإنتاجية وخفض التكاليف الزراعية.

¹ القرضاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان.

² الزنداني، الزكاة ووسائل التمويل التعاونية، ص55.

³ المصدر السابق.

المطلب الرابع: صرف الزكاة للعاملين في مجال التجارة.

تناول الفقهاء مسألة صرف الزكاة للعاملين في مجال التجارة، حيث ألقوا هذه الفئة من ضمن المساكين المستحقين لصرف أموال الزكاة لهم، وسنقوم بعرض أقوالهم وآرائهم في هذه المسألة على النحو الآتي:

يقول الإمام النووي رحمه الله: "والتاجر يعطى رأس مال ليشتري ما يحسن التجارة فيه، ويكون قدر ما يفي ربحه بكفايته غالباً، وأوضحوه بالمثل فقالوا: البقلي يكتفي بخمسة دراهم، والباقلاني بعشرة، والفاكهي بعشرين، والخباز بخمسين، والبقال بمائة، والعطار بألف، والبزاز بألفي درهم، والصيرفي بخمسة آلاف، والجوهري بعشرة آلاف"⁽¹⁾.

ويقول الإمام الغزالي رحمه الله: "والغارم والمكاتب يعطيان قدر دينهما، والفقير والمسكين ما يبلغان به أدنى الغنى وهو كفاية سنة، فإن كان لا يحسن إلا التجارة على ألف درهم أعطي ليشتغل بالكسب"⁽²⁾.

ويقول الدميري رحمه الله: "يعطى التاجر رأس مال بقدر ما يحسن أن يحصل من ربحه كفايته غالباً، ومثله بخمسة دراهم للبقلي، وعشرة للباقلاني، وعشرين للفاكهاني، وخمسين للخباز، ومئة درهم للبقلي، وألفا للعطار، وألفين للبزاز، وخمسة آلاف للصيرفي، وعشرة آلاف للجوهري"⁽³⁾.

ويقول الشيخ شهاب الدين الرملي رحمه الله: "(وسئل) عن تاجر ربح تجارته لا يكفيه هل يجوز له أن يأخذ الزكاة مطلقاً كما ذكره الحصني في شرح أبي شجاع أم يفصل فيه بين أن يكون بلغ العمر الغالب فلا يعطى من الزكاة حتى يذهب ذلك النصاب وبين ألا يكون بلغه فيعطى منها ما يكفيه مع ربح النصاب إلى أن يبلغه؟

¹ النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين (324/2).

² الرافعي، العزيز شرح الوجيز للرافعي، (401/7).

³ الدميري، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، عدد المجلدات: 10، (458/6)، المحقق: لجنة علمية ط1، دار المنهاج، 1425هـ-2004م.

(فأجاب) بأنه يعطى من سهم الفقراء والمساكين ما تتم به كفاية العمر الغالب وهذا هو المراد من كلام الشيخ تقي الدين الحصني فإن بلغ العمر الغالب لم يعط إن كان ماله يبلغ كفاية سنة وإلا كملت له⁽¹⁾.

يتبين من خلال ما سبق أن المسكين الذي يعمل في التجارة ولا يكفيه ما يحصله من هذه التجارة ينبغي اعطاؤه من الزكاة ما يمكنه من تطوير تجارته وبالتالي يكون قد استطاع أن يحقق الكفاية له ولعائلته.

الخلاصة:

بعد عرض اقوال الفقهاء في مسألة صرف الزكاة على المساكين الذين يستطيعون العمل في مجالات مختلفة، يرى الباحث أنه لا بد من إعطائهم من الزكاة حتى يتمكنوا من تحقيق الكفاية لأنفسهم وذلك إذا توفرت فيهم هذه الشروط⁽²⁾:

1. أن يكون راتب الشخص لا يفي بالحاجات الأساسية كبقية العمال.
2. أن يكون الشخص بالغاً عاقلاً.
3. أن يكون الشخص غير قادر على العمل بمهنة أخرى لتحسين مستوى معيشته.
4. أن لا يكون الشخص صاحب استثمارات تدر عليه ارباحاً يستطيع من خلالها تعويض ما ينقصه من مال.

أضف الى ذلك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار اتساع حصيلة الزكاة لذلك وعدم وجود من هو أحوج للزكاة من هذه الفئة.

1 الرملي، فتاوى الرملي، (3/137-138).

² العاني، مصارف الزكاة وتمليكها في الكتاب والسنة، ص162.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد: فإني في هذا البحث قد خلصت إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو الآتي:

1. أن الفقير مختلف عن المسكين، فالفقير من لا يملك شيئاً البتة، أو يجد شيئاً يسيراً لا يقع موقعاً من كفايته، أما المسكين فهو يملك من المال ما لا يقع موقعاً من كفايته، كم يحتاج عشرة ويملك سبعة.

2. أن طرق إثبات الفقر والمسكنة ثلاثة: التصريح والبينة والاشتهار.

3. أن الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية، والكفاية يتم تحديدها من خلال تقدير حال الشخص وما يليق بها من زواج وتعليم ولباس وغيرها من الأمور بناء على العرف السائد في البلد التي يعيش بها، فإن لم يجد ذلك جاز أخذ الزكاة، ولو ملك النصاب.

4. جواز إعطاء العاصي الذي لا يصرف الزكاة على معصيته من الزكاة، أما إذا كان ممن يصرفون الزكاة على معاصيهم فلا زكاة له.

5. القدر الذي يعطاه كل من الفقير والمسكين ليست جامدة ومحددة بقدر معين، بل تختلف باختلاف حاجات الناس، فقبل أن نقوم بإعطاء الزكاة للفقير لا بد من النظر إلى عدة أمور وهي:

أولاً: إذا كان الفقير أو المسكين صاحب مهنة قادر على العمل بها لكنه لا يستطيع شراء الآلات والمعدات اللازمة لمهنته، فالأفضل أن يتم إعطاؤه من الزكاة ما يجعله قادراً على شراء هذه المعدات، فمن غير المعقول أن نقوم بتخصيص راتب شهري لشخص قادر على العمل ويحتاج لمعدات ليعمل بها، بل نقوم بشراء تلك الآلات وتسليمها له لكي يعمل بها.

وينبغي الانتباه الى ضرورة مراعاة أوضاع بقية الفقراء والمساكين عند توزيع الزكاة، فإذا كان توفير رؤوس الأموال للعاملين سيؤدي الى استنزاف حصيللة الزكاة والإضرار بباقية الفقراء فينبغي حينها تجنب رؤوس الأموال ذات المبالغ الضخمة.

ثانياً: إذا كان الفقير لا يستطيع العمل، كالأشخاص المصابين بإعاقة دائمة تحول دون قدرتهم على العمل، فالأفضل أن يعطوا ما يكفيهم بقية حياتهم، وذلك بتخصيص رواتب شهرية لهم من قبل الدولة.

6. عناصر الكفاية المعاصرة هي: التعليم بكافة تخصصاته، وجهاز الكمبيوتر، والاتصالات، والأجهزة المنزلية وهي: الثلاجة، الغسالة، غاز الطهي.

7. أن الأموال التي لا ترفع وصف الفقر والمسكنة هي ما ملكه الإنسان وكان من ضرورياته وحاجياته، والمال الضمار، والدين.

8. الفئات التي تدخل ضمن مصرف الفقير في عصرنا الحالي هي: الأيتام، الأراذل، المطلقات، أسر المفقودين، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، أسر الأسرى، طلبة العلم.

9. أن التكليف الفقهي للعاملين في المهن الحرفية المختلفة، أنهم مساكين ينبغي إعطائهم من الزكاة.

التوصيات:

من خلال هذا البحث يمكننا تقديم بعض التوصيات الهامة والتي لا بد من الأخذ بها وهي على النحو الآتي:

1. يوصي الباحث العلماء وأهل الإفتاء ولجان الزكاة، بضرورة توسيع دائرة الفهم بناء على المستجدات المعاصرة.

2. يوصي الباحث الجهات الرسمية بضرورة تولي الأمور المتعلقة بالزكاة من جباية وإنفاق، حتى لا تتم سرقة أموال الزكاة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
د	7	﴿لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۗ﴾	إبراهيم
1، 29، 45	60	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	التوبة
6	19	﴿أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾	الكهف
6	9	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن رَّكَهَا ۙ﴾	الشمس
6	19	﴿لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا ۙ﴾	مريم
6	14	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى ۙ﴾	الأعلى
7	32	﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۗ﴾	النجم
7	43	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة
8	43	﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة
8	103	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	التوبة
9	103	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾	التوبة
14	141	﴿وَآتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	الأنعام
15	103	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾	التوبة
18، 19	15	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ۗ﴾	فاطر
19	8	﴿وَمَا جَعَلْتَهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾	الانبياء
20	273	﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	البقرة
20	273	﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	البقرة
20	32	﴿إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	النور
20	60	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	التوبة

20	24	﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ ﴿١٥﴾	القصص
27، 23	79	﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾	الكهف
28، 24	16	﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ ﴿١٦﴾	البلد
24	24	﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ ﴿١٧﴾	القلم
25	273	﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَافًا وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ ﴿٧٧﴾	البقرة
25	4	﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾	المجادلة
28، 26، 42	60	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	التوبة
26	8	﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَجِّرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾	الحشر
27	273	﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾	البقرة
31	273	﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾	البقرة
31	273	﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	البقرة
46	236	﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾	البقرة
47	6	﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	الطلاق
55، 54	60	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾	التوبة
55	15	﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَابِحِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ ﴿١٥﴾	الملك
62	15	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْسُوا فِي مَنَابِحِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾	الملك
64	2	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾	المائدة
65	18	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	فاطر

67	8	﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِّن دِينِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾	المتحنة
68	9	﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ﴾	المتحنة
83	33	﴿وَلَيْسَتَّعْفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعِينَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	النور

الحديث الشريف

الصفحة	طرف الحديث
1	«إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى...»
7	"بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام..."
8	"إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله"
8، 35، 45، 48	«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك...»
9	"من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع"
10	"هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على المسلمين"
11	"رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن..."
15	«اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم، والمأثم والمغرم، ومن فتنة القبر، وعذاب...»
15	"مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ..."
20	"الغنى غنى النفس"
26	«اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار، وفتنة القبر وعذاب القبر، وشر...»
27	ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان، ولكن المسكين الذي ليس له غنى..."
30، 53، 54	"إن شئتما، ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب"
33، 72	يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ رَجُلٍ، تَحَمَّلَ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ..."
36	«من ابتاع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»
37	"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالتمر عند صرام النخل، فيجيء هذا..."
37	"مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر في الطريق، قال: «لولا أنني أخاف أن تكون..."
37	"إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ"
43	"سل النبي -صلى الله عليه وسلم-: أيجزي عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي..."

43	"صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم"
73، 47	«من سأل وله ما يغنيه، جاءت يوم القيامة (خמוש، أو خدوش، أو كدوح)»
54	«فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على...»
55	«لَأَنْ يَحْتَطَبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ...»
61	"رأى ثلاثة نفر في المسجد منقطعين للعبادة فسأل أحدهم من أين تأكل؟ فقال: أنا..."
66	«إنك ستأتي قوما من أهل الكتاب، فإذا جننتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله...»
67	«يقسم في أهل الزمة من الصدقة والخمس»
69	"من بدل دينه فاقتلوه"
71	«أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم»
77	"من سأل وعنده ما يغنيه، فإنما يستكثر من النار، فقالوا: يا رسول الله، وما يغنيه؟..."
83	"يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم..."
83	«هل نظرت إليها؟ فإن في عيون الأنصار شيئاً»

الكتب

- ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد - الرياض، 1409هـ.
- إدريس، الخضر علي، تكاليف الإنتاج الزراعي وتمويله وأثرهما في وعاء الزكاة ومقدراه، مجلة حوليات الشريعة، ع3، ص2.
- استيتي، تسنيم حسن، حقوق اليتيم في الفقه الإسلامي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2007م.
- اسلام ويب، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/11، <https://www.islamweb.net/ar/fatwa>.
- الأشخاص المفقودون وأسرهم، تمت المشاهدة بتاريخ 2021 / 5 / 15، <https://2u.pw/exLqr>

- الإصفيهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- الإصفيهاني، الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز.
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، دار الكتاب الإسلامي.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، **المنتقى شرح الموطأ**، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، 1332هـ.
- ابن باز، **مجموع فتاوى ابن باز**، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- بدر الدين العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، **البنية شرح الهداية**، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م.
- البكري، أبو بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدميطي (المتوفى: بعد 1302هـ)، **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م.
- البلخي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، (المتوفى: 150هـ)، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث - بيروت، 1423هـ.

- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية.
- البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051هـ)، **شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى**، ط1، عالم الكتب، 1414هـ-1993م.
- البورنو، محمد صدقي بن احمد أبو الحارث الغزي، **موسوعة القواعد الفقهية**، عدد المجلدات: 13، ط1، 1418-1997.
- ابن تركي، أحمد بن تُّركي بن أحمد المنشليبي المالكي (المتوفى: 979هـ)، **خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية**، المجمع الثقافي، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة، 2002م.
- الجبرين، جبرين علي، **مسؤولية رعاية المسنين**، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع60، ص10.
- جبل، محمد حسن حسن، **المعجم المؤصل لألفاظ القرآن الكريم**، ط1، القاهرة مكتبة الآداب، 2010.
- **جريدة الرياض**، تمت المشاهدة بتاريخ 20/5/2021، <https://2u.pw/4QjnH>
- الجعيد، نورة عايض صالح، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسر السجناء**، مجلة الطفولة والتربية، ع28، ص251.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، تمت المشاهدة بتاريخ 16/5/2021، <https://2u.pw/at6xb>
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين (المتوفى: 478هـ)، **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، ط1، دار المنهاج، ه-2007م.

- ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي (المتوفى: 737هـ)، المدخل، دار التراث.
- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357هـ-1983م.
- الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، (المتوفى: 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ط2، دار الفكر، 1412هـ-1992م.
- الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، 1412هـ-1992م.
- الخرشي، عبد السلام، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مؤسسة الرسالة دار المؤيد.
- الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، مقني المحتاج، ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م.
- الخن، مصطفى والبغا، مصطفى والشرجي، علي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ط4، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1413هـ-1992م.
- داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، (المتوفى: 1078هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي.
- داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (المتوفى: 1078هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- الدميري، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، عدد المجلدات: 10، المحقق: لجنة علمية، ط1، دار المنهاج، 1425هـ-2004م.
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة: الخامسة، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، 1420هـ-1999م.
- الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، (المتوفى: 623هـ)، شرح الوجيز، تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان.
- رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، تفسير المنار.
- الرفاعي، حسن محمد، نحو تطوير السياسات الزكوية: من سياسة التمويل الاستهلاكي إلى سياسة التمويل الإنتاجي، جامعة الجنان، ع3، ص181.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط أخيرة، دار الفكر - بيروت، 1404هـ-1984م.
- الرملي، شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي (المتوفى: 957هـ)، فتاوى الرملي، المكتبة الإسلامية.
- الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: 772هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ط1، دار العبيكان، 1413هـ-1993م.

- الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي (المتوفى: 743هـ)، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط1، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، 1313هـ.
- زين الدين المعبري، أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري الهندي (المتوفى: 987هـ)، فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، ط1، دار بن حزم.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ)، المبسوط، دار المعرفة - بيروت، 1414هـ-1993م.
- السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين (المتوفى: نحو 540هـ)، تحفة الفقهاء، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1414هـ-1994م.
- السيوطي، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهرة، الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: 1243هـ)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، 1415هـ-1994م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، دار ابن عفان، 1417هـ-1997م.
- الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق قاسم محمد النوري، ط1، دار المنهاج - جدة، 1421هـ-2000م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي، الام، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ-1990م.
- شبير، محمد عثمان، مدى تأثير الديون الاستثمارية والاسكانية المؤجلة في تحديد وعاء الزكاة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 150/16.

- الشعيب، خالد عبد الله، *مصرف الفقراء والمساكين في الزكاة*، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 50.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، *فتح القدير*، ط1، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، 1414هـ.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، *نيل الاوطار*، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط1، دار الحديث، مصر، 1413هـ-1993م.
- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (المتوفى: 189هـ)، *الكسب*، تحقيق: سهيل زكار، ط1، عبد الهادي حرصوني - دمشق، 1400.
- شيخ عlish، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (المتوفى: 1299هـ)، *منح الجليل شرح مختصر خليل*، دار الفكر - بيروت، هـ/1989م.
- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، *التبويه في الفقه الشافعي*، عالم الكتب.
- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: 1241هـ)، *بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير*، دار المعارف.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، (المتوفى: 310هـ)، *تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار*، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)، *الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار)*، ط2، دار الفكر - بيروت، 1412هـ-1992م.
- العاني، خالد عبد الرزاق، *مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة*، دار اسامة للنشر والتوزيع عمان - الاردن.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري (المتوفى: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية -المغرب، 1387هـ.
- عبد الله، خليل هاني عادل، زكاة المستغلات في الفقه الإسلامي، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين.
- عبيد، الحاجّة كوكب عبيد، فقه العبادات على المذهب المالكي، ط1، مطبعة الإنشاء، دمشق -سوريا. 1406هـ-1986.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد (المتوفى: 1421هـ)، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط1، دار ابن الجوزي، 1422-1428هـ.
- ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، 1424هـ-2003م.
- العربية، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/10، <https://www.alarabiya.net>.
- أبو عطا، أنس مصطفى حسين، صرف الزكاة للفاسق، جامعة مؤتة، 2003م.
- عمر، أحمد مختار، (المتوفى: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، 1429هـ-2008م.
- الغزنوي، عمر بن إسحق بن أحمد الهندي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: 773هـ)، الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، 1406-1986هـ.
- قابل، سامي عبد الرحمن، الجوانب السلوكية في زكاة الأموال، المؤتمر العلمي السنوي الثالث -المنهج الاقتصادي في الاسلام بين الفكر والتطبيق، مج3.

- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، غريب القرآن، تحقيق احمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ-1978م.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المغني، مكتبة القاهرة، 1388هـ-1968م.
- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الكافي في فقه الإمام احمد، ط1، دار الكتب العلمية، 1414هـ-1994م.
- القرضاوي، يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجهما الإنسان، ط2، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1384هـ-1964م.
- القروي، محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار الكتب العلمية - بيروت.
- القليوبي، أحمد سلامة وعميرة، وأحمد البرلسي، حاشيتنا قليوبي وعميرة، دار الفكر - بيروت، 1415هـ-1995م.
- القيرواني، أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان.
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)،
البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1408هـ-1988م.
- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، الكليات
معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش -محمد المصري، مؤسسة
الرسالة -بيروت.
- لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، ط2، 1310هـ.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي
(المتوفى: 450هـ)، الحاوي الكبير، تحقيق الشيخ علي محمد معوض -الشيخ عادل أحمد عبد
الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، 1419هـ-1999م.
- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام
الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: 1414هـ)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3،
إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء -الجامعة السلفية -بنارس الهند، 1404هـ-1984م.
- مجالات استخدام الحاسوب، مجلة التفاحة، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/2.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية -مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- مجموعة من المؤلفين، فتاوى دار الإفتاء المصرية، فتاوى دار الإفتاء المصرية (215/9)، بترقيم
الشاملة آليا). المفتي عطية صقر.
- مجموعة من المؤلفين، الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف
الشريف، 1424.
- محمود، ميك ووك؛ تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاجتهادات الفقهية،
مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ع11، ص547.

- المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، ط2، دار إحياء التراث العربي.
- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- المطرزي، ناصر الدين ابو الفتح، **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري - عبد الحميد مختار، ط1، حلب مكتبة أسامة بن زيد، 1399-1979.
- معطاوي، موسى، **الغنوسة والمجتمع قراءة سوسولوجية**، مجلة العلوم الانسانية، مج7، ع3، ص6.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى: 763هـ)، **الفروع وتصحيح الفروع**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1424هـ-2003م.
- المقرئ، احمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف - القاهرة.
- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، (المتوفى: 319هـ)، **الإجماع**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1425هـ-2004م.
- ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب**، عدد المجلدات: 15، دار صادر - بيروت.
- المنهاجي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: 880هـ)، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1417هـ-1996م.

- المنهاجي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسبوعي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: 880هـ) **جواهر العقود**، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ط1، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، 1417هـ-1996م.
- ابن مودود الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلبي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ)، **الاختيار لتعليق المختار**، مطبعة الحلبي -القاهرة، 1356هـ-1937م.
- **موضوع**، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/24، <https://mawdoo3.com>.
- النبهان، محمد فاروق، مدى جواز الانفاق من مال الزكاة على المصالح العامة، **أكاديمية المملكة المغربية**، ع25، ص185.
- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: 861هـ)، **فتح القدير**، دار الفكر.
- **واقع الاعاقة في فلسطين**، تمت المشاهدة بتاريخ 2021/5/20، <https://2u.pw/e7RpM>.
- وزارة الأوقاف الكويتية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، عدد الأجزاء: 45 جزءا.
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية -الكويت.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط، <https://2u.pw/Q8efB>.

An- Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**The Bank of the Poor and Indigent
in alms giving "Zakat" and its
Modern Applications**

By

Ra'fat Walid Ahmad Al-Saeed

Supervisor

Dr. Saeed Dweikat

**This Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Jurisprudence and Legislation, Faculty of
Graduate Student, Al-Najah National University, Nablus- Palestine.**

2021

**The Bank of the Poor and Indigent in alms giving "Zakat" and its
Modern Applications**

**By
Ra'fat Walid Ahmad Al-Saeed**

**Supervised by
Dr. Saeed Dweikat**

Abstract

This thesis, which is titled "the bank of the poor and indigent in almsgiving "Zakat" and its modern applications", was submitted by the student Rafaat Walid Ahmad Al-Saeed to the graduate school, department of jurisprudence at An-Najah National University. It was supervised by Dr. Saeed Ibrahim Dweikat.

It aimed at shedding the light on a significant pillar of the pillars of Islam which is almsgiving "Al-Zakat". The study was divided into an introductory chapter, three chapters as well as an ending which included the most important results and recommendation that were achieved in this research.

The introductory chapter began by discussing the concept of almsgiving linguistically and terminologically as well as its conditions that would make it compulsory for the one who pays it. It was found by the researcher that the jurists unanimously approved that almsgiving is obligatory for every free, adult and sane Muslim.

In the first chapter, the notions of the bank, the poor and needy were discussed linguistically and terminologically. It discussed the aspects of agreement and difference between the poor and the needy, the ways to prove

poverty and pauperism as well as the conditions for the poor and needy to claim almsgiving.

In the second chapter of this thesis, the wealth that prevents taking alms was discussed. It was noted that the wealth which prevents getting alms is the presence of sufficiency. It was discerned that giving alms to a healthy person who is able to earn is not allowable.

Then the legal provision of giving Zakat to the disobedient poor was discussed. It is necessary to differentiate between sinners who spend Zakat on their immorality and sinners who do not spend it on their sins. Sinners who spend Zakat on their disobedience may not be given alms. As for sinners who do not spend Zakat on their disobedience, there is no objection to paying zakat to them, bearing in mind that the poor who are known for their uprightness and righteousness have the priority to take Zakat. Additionally, I discussed the legal provision on giving Zakat to poor disbelievers. It was found that disbelievers should not be given Zakat unless they are in a serious need. Posteriorly, the amount granted to the poor from Zakat was discussed. It was noted that the issue is not fixed and limited to a certain extent, but rather varies according to people's different needs. Furthermore, the thesis examined the elements of sufficiency considered in the entitlement to Zakat. It dealt with money that does not describe poverty and affliction, which is debt, absent money as well as what a person owned and was among their necessities.

Over and above, in the third chapter, the contemporary applications of alms giving disbursement on the poor and needy were elaborated. It was identified that the bank of the poor is different from the needy bank. The researcher also discussed disbursement of Zakat to the workers in various craft professions and their Jurisprudential adaptation.